الحزام العربي
في الجزيرة – سوريا

عبد الصمد داوود

طبعة ثانية معدلة 2015

عبد الصمد داوود
(برزان مجيدو)

الحزام العربي
في الجزيرة – سوريا

اسم الكتاب: الحزام العربي في منطقة الجزيرة – سوريا
الكاتب: عبد الصمد داوود (برزان مجيدو)
تصميم الغلاف: إبراهيم عباس إبراهيم
الطبعة الأولى: حزيران 2003
الطبعة الثانية /معدلة/: 2015
عدد النسخ: 1000

غلاف الطبعة الأولى

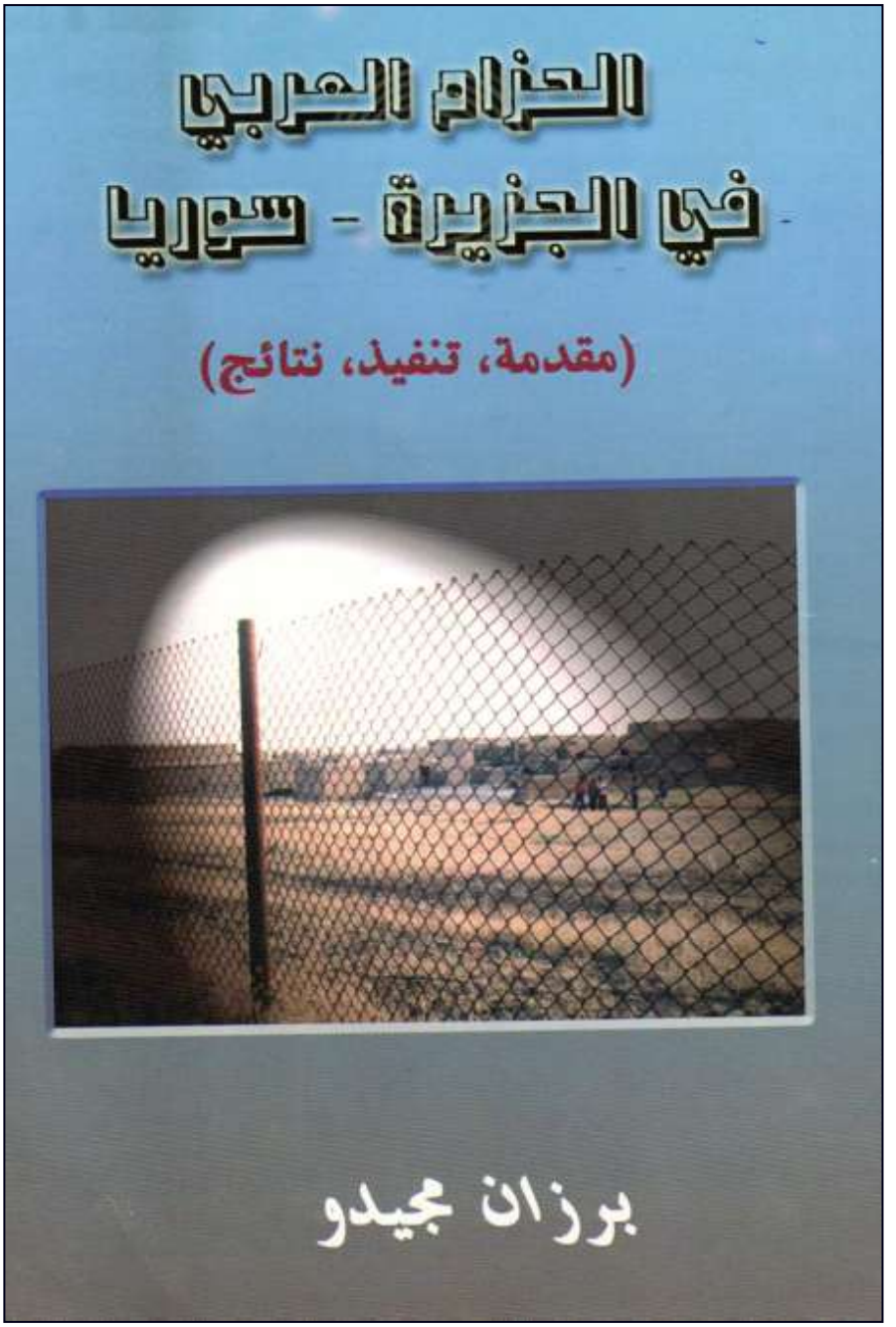

نــداء

إلى كافة التنظيمات السياسية الكردية على الساحة السورية

إلى كافة القوى الخيّرة في سوريا

لنجعل من الرابع والعشرين من شهر حزيران من كل عام يوماً للحزام العربي. ففي مثل هذا اليوم من عام 1974 اجتمعت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي بدمشق برئاسة الأمين القطري المساعد للحزب، رئيس لجنة الغمر/ المستوطنين، وأصدرت قرارها المشؤوم ذا الرقم521 تاريخ 1974/6/24 والمتضمن إصدار الأوامر، إلى عضوي القيادة القطرية المعينين لتنفيذ الحزام ميدانياً وإلى لجنة الاستقبال وأمين وأعضاء فرع الحزب في المحافظة ومحافظ الحسكة وقائد الشرطة والأجهزة الأمنية وكل الدوائر المعنية، بالبدء بتنفيذ الحزام العربي وفق الخطط المرسومة، ويفوض المسؤولين المعنيين باستلام الأراضي الزراعية والحاصل الناتج منها وتوزيعها على المستوطنين بعد تدقيق استماراتهم التي نظمت سابقاً.

وكان الأمين القطري المساعد لحزب البعث – رئيس لجنة الغمر– قد كلف محافظ الحسكة إسماعيل عقلة بإصدار القرارات التنفيذية اللازمة أولاً بأول، وتوالت خطوات التنفيذ وبدأ المستوطنون بالتوافد تباعاً...

وفي هذه السنة تمر الذكرى التاسعة والعشرون لذلك الوعد المشؤوم والتنفيذ المقيت لأحد أبشع أشكال الاضطهاد بحق شعبنا الكردي... ويجيء إصدارنا لهذا الكتاب بهذه المناسبة الأليمة لكي نفتح من جديد هذه الصفحة وندرسها بعمق علّنا نعطي هذه الكارثة حقها، وليتعرف العالم على أبعادها، ولنناضل معاً من أجل إزالتها وعودة الحق إلى نصابه.

مقدمة الطبعة الثانية

شهدت سوريا ودول المنطقة في السنين الأخيرة تطوراتٍ مهمة جداً، فكانت شرارة (البوعزيزي) في تونس بدايةٌ لنهاية حقبة، حفلت بالطغيان والجبروت والاستحواذ من جهة الأنظمة والحكام... والخنوع والسكوت والانتظار من جهة الشعوب.. وقد وصل لهيب الشرارة من تونس إلى ليبيا ومصر واليمن وأحدثت تغييراتٍ وتطوراتٍ مهمة جداً، ولو شابت في بعضها فوضى واقتتال وعدم استقرار، ولكنها فترات انتقالية بلا شك، وامتد الربيع العربي لتصل الشرارة إلى سوريا في 2011/3/15 وسرعان ما عمت البلاد، فقد كانت أرض سوريا بحاجة ماسة وجاهزة لهكذا مطر، وكان الشعب الكردي في مناطقه التاريخية (كردستان الجنوبية الغربية) في حالة غليان واحتقان منذ مجيء البعث وقبله، وبخاصة بعد انتفاضته المباركة في 2004/3/12، فانضم وبدون تردد إلى الثورة التي – وإن طالت- سوف تجهز على النظام عاجلاً أم آجلاً، لقد تكاتفت دول إقليمية وقوى خارجية لوأد هذا الربيع في سوريا ووقف امتداده، واستطاع النظام (مقاومة) هذا المد بفضل دعمٍ لامحدود من دولٍ هي بأمس الحاجة إلى ربيع، ورغم صنوف المآسي التي حلت بالشعب السوري ومن بينهم الشعب الكردي، فإن عقارب الساعة لن ترجع إلى الوراء.

إن مرور أكثر من أربع سنوات على الثورة ودمار أكثر من ثلث سوريا ومقتل عشرات الآلاف وتهجير ونزوح الملايين سيعقبها لا محالة انبلاج شمس الحرية والكرامة، فثورة يقودها شعب لن ينالها التعب واليأس.

هذا وقد صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في قامشلو عام 2003 عن لجنة الإعلام في حزب يكيتي الكردي في سوريا، وفي هذه الظروف الصعبة والمعقدة جاءت الطبعة الثانية لهذا الكتاب، بعد إجراء بعض التعديلات والإضافات آملين أن يخدم مسار إحقاق الحقوق المشروعة لأبناء الشعب الكردي، وعودة الأرض

لأصحابها الأصليين وإعادة المستوطنين إلى مناطقهم السابقة.

وبهذه المناسبة فإنني أقدم جزيل شكري للأخ الوفي الكاتب فواز عبدي، الذي سهر الليالي الطوال من أجل تدقيق وتجهيز وإخراج الطبعة الأولى والحالية، والشكر موصول أيضاً للأخوة إبراهيم عباس إبراهيم وأياز إسماعيل والفنان التشكيلي القدير لقمان أحمد.

ع. د

محافظة الجزيرة (الحسكة)

معلومات عامة

تقع محافظة الجزيرة، ذات الأغلبية الكردية، في أقصى شمال شرقي سوريا، وقد كانت تابعة للدولة التركية حتى عام 1920 عندما تم تحديد الحدود بين سوريا وتركيا. وعند نشوء الدولة السورية 1922 ألحقت منطقتا الحسكة وسري كانييه Serê kanıyê (رأس العين) بها عام 1922م بجعلهما قضاء مركزه الحسكة، وتابعة لمتصرفية دير الزور. وفي عام 1923 أحدث قضاء ثان في قرية بياندور، انتقلت منها ليصبح قضاء قامشلو عام 1925م. وفي عام 1928م تم تخطيط الحدود بين سوريا وتركيا، فألحق القسم الشمال الشرقي –والمسمى بمنقار البطة– بسوريا، وأسس فيه القضاء الثالث والمسمى بقضاء عين ديوار. وأصبحت الجزيرة إدارياً متصرفية عام 1930، وانفصلت نهائياً عن دير الزور عام 1944م.

تعتبر الجزيرة إحدى أهم المحافظات السورية، لكونها المصدر الأول والأهم للذهبين الأسود والأبيض، وكذلك القمح والشعير والعدس..

ومن جهة أخرى فهي المحافظة الأولى التي تشغل بال القوميين العرب المتعصبين منذ الاستقلال وحتى الآن، لا لشيء سوى وجود أغلبية كردية من جهة، ومن جهة ثانية لأنها امتداد طبيعي ديمغرافي لكردستان تركيا وكردستان العراق؛ فهي محافظة استثنائية أو خاصة أو نائية، وتارة هي محافظة مشبوهة أو مؤقتة أو موضوعة تحتها خطان أو ضمن قوسين.. فهي المحافظة الوحيدة التي يجري التعامل معها وفق أنظمة وقوانين خاصة جداً، وأحياناً كثيرة سرية جداً.

تقع هذه المحافظة في أقصى الشمال الشرقي من سوريا، تحدها من الشمال وجزء من الشمال الشرقي كردستان الشمالية (كردستان تركيا) ومن الشرق كردستان الجنوبية (كردستان العراق)، ومن الجنوب محافظة دير الزور، ومن الغرب محافظتا دير الزور والرقة. تبدو الجزيرة تماماً على شكل شبه مثلث قاعدته في الشمال وضلعاه تكاد تتساويان في الطول وتلتقيان في الجنوب. تمتد حدود المحافظة الشمالية من قرية عين ديوار في أقصى زاوية ما يسمى بمنقار البطة، والتابعة لمنطقة ديريك (المالكية)، إلى غرب مدينة سري كانييه (رأس

العين) بحوالي 50 كم، لتنتهي بعيد قرية نستل الواقعة على الحدود الإدارية ما بين حدود محافظتي الجزيرة والرقة، وبطول يصل إلى 275 كم ماراً أو مجاوراً لمدن ديريك Dêrikê (المالكية)، جل آغا Çilaxe (الجوادية)، تربه سبييه Tirbespiyê (القحطانية)، قامشلو، درباسية، سري كانييه Serê kaniyê (رأس العين).

أما من ناحية الشرق فتنحدر من بلدة عين ديوار نحو الجنوب بمحاذاة نهر دجلة متجاوزاً عشر قرى لتنتهي عند قرية خالتي Xaltê، ومن قرية خالتي تبدأ بخط مستقيم نحو الجنوب الغربي حتى الدعامة (70)[1] ماراً بمدينة تل كوجر، ثم تتجه بخط مستقيم نحو الجنوب مرّة أخرى حتى الدعامة 62، جنوب قرية حارثة سنجار، ومنها وبخط متعرج حتى الدعامة 44 جنوب قرية قارة السحل أو المقسم19 وبطول يزيد عن 112 كم، ثم تتجه الحدود نحو الغرب حتى تلة الشيخ حمد جنوبي مركدة وبمسافة تصل إلى 55 كم، أي أن طول الحدود الشرقية حوالي 167كم.

أما حدود المحافظة من الغرب إلى الجنوب فتبدأ من نفطة قبيل قرية نستل لتتجه نحو الجنوب والجنوب الشرقي حتى تلة الشيخ حمد وبطول يصل إلى 175 كم. أما عمق المحافظة (شمال – جنوب) فهي بطول 165كم تقريباً من مدينة عامودا في الشمال على الحدود السورية التركية إلى تلة الشيخ حمد في الجنوب. انظر الخريطة رقم (1) و(2).

تمتد أراضي محافظة الجزيرة بين خطي طول 39،28 و42،25 وخطي عرض 35،34 و37،20.

تبلغ مساحة المحافظة 2333359 هكتاراً، أي 59،23333 كم2 من أصل مساحة سوريا البالغة 185180 كم2، وبذلك تشكل مساحة المحافظة 12،6 % من مساحة سوريا، كما يبلغ عدد سكانها 1120000 نسمة من أصل 15597000 نسمة سكان سوريا حسب إحصائيات 1998، وبذلك يشكل سكان المحافظة 7،18 % من سكان سوريا. علماً أن هذا العدد لسكان الجزيرة هي وفق السجلات الرسمية، ولا تشمل المجردين من الجنسية ومكتومي القيد والبالغ عددهم أكثر من ربع مليون، وكلهم من أبناء الشعب الكردي حصراً.

1– الدعامات هي علامات وضعت على طول الحدود العراقية السورية بين الواحدة والأخرى 6 – 15 كم.

إن الكثافة السكانية في المحافظة هي 48 نسمة/كم2. ويتمركز أكثر من نصف السكان في المدن الرئيسية (الحسكة، قامشلو، عامودا، ديريك، سري كانييه، درباسية، تل تمر، تربسبيه ...).

تتوزع أراضي المحافظة كما يلي:

1- أراض قابلة للزراعة: **1393180** هكتار، منها مستثمر فعلاً **1286857** هكتار، وغير مستثمر **106323** هكتار.

2- أراض غير قابلة للزراعة: **87843** هكتار، تتضمن:

- أبنية ومرافق عامة: **44584** هكتار.
- أنها وبحيرات: **10574** هكتار.
- أراض صخرية ورملية: **32685** هكتار.

3- مروج ومراع: **742479** هكتار.

4- حراج: **109857** هكتار.

أما الأراضي المستثمرة فعلاً – والبالغة **1286857** هكتار – فهي كالتالي:

- سبات: **118823** هكتار.
- مزروعة فعلاً: **1168034** هكتار. منها:
  - بعلية: **792490** هـ.
  - مروية: **375544** هـ.
  - بعلية سليخ: **791381** هـ.
  - بعلية مشجرة: **1109** هـ.
  - مروية سليخ: **373675** هـ.
  - مروية مشجرة:**1869** هـ.

علماً أن عدد الآبار **19006** بئر ارتوازي، وذلك حسب إحصائيات **1999–2000**.

تمتاز الجزيرة بمناخ متوسطي قاري، تتركز الأمطار والبرودة في الشتاء، والحرارة والجفاف في الصيف. هذا وقد بلغ متوسط الهطول المطري خلال عشر السنوات الأخيرة (**1988 – 1998**) في المدن الرئيسية كالتالي:

ديريك: **24،598** مم.

قامشلو: **51،402** مم.

عامودا: **36،443** مم.

درباسية: **43،411** مم.

سري كانييه: **82،277** مم.

حسكة: **92،277** مم.

تقسم المحافظة حسب كميات الأمطار إلى المناطق الاستقرارية التالية:

1- منطقة الاستقرار الممتازة (ويزيد فيها الأمطار عن **500** مم) وتتمركز أساساً في منطقة ديريك في الشمال الشرقي.

2- منطقة الاستقرار الأولى: (ويزيد فيها الأمطار عن **350** مم) وتتمركز في الشريط الشمالي للمحافظة حتى عمق **20-30**كم.

3- منطقة الاستقرار الثانية: (وتكون الأمطار ما بين **250 – 350**مم) وتتمركز في الشريط الجنوبي للشريط السابق بأعماق متفاوتة تقل كلما توجهنا نحو الغرب.

4- منطقة الاستقرار الثالثة: (وتكون الأمطار فوق **200** مم) وتتمركز في شمال الحسكة وجنوب الرد ومنطقة سري كانييه الجنوبية الغربية.

5- منطقة الاستقرار الرابعة أو الهامشية (وتكون الأمطار أقل من **200**مل) وتتمركز في جنوب الحسكة وجنوب سري كانييه.

تضم المحافظة **4** مناطق إدارية و**17**ناحية، وعدد كبير من البلدات، و**1663** قرية، و**1674** مزرعة؛ أي **3337** تجمع سكاني. تتوزع هذه القرى كالتالي:

المنطقة	الناحية	عدد القرى
ديريك Dêrik	المركز	80
	جل آغا Çil axe (الجوادية)	54
	تل كوجر	116
		97

	كركي لكي Girkê legê (المعبدة)	
قامشلو Qamişlo	المركز عامودا تربى سبيه تل حميس	121 168 110 176
سري كانييه Serê kaniyê	المركز درباسية	55 165
الحسكة Hesekê	المركز تل تمر بير الحلو العريشة مركدة شدادي	217 139 113 30 11 10

تقدر الثروة المائية في المحافظة بـ 28،4 مليار متر مكعب، لا يستغل منها سوى 49،1 مليار متر مكعب. يمر في المحافظة نهران رئيسيان هما نهرا: دجلة 1800 مليون متر مكعب، ونهر الخابور: 1527 مليون متر مكعب. لكنه جف الآن تماماً. وهناك أنهار أخرى أقل شأناً كنهر جغجغ. يوجد في الجزيرة جبل عبد العزيز الواقع جنوب غرب المحافظة، وارتفاعه ما بين 350 – 950 متراً عن سطح البحر، وطوله 80 كم وعرضه 8 – 15 كم، ومساحته 84050 هكتار. وجبال قره جوخ، وتقع في منطقة ديريك وارتفاعه حتى 769 متراً. وجبل كوكب قرب مدينة الحسكة (شمال شرقي) وارتفاعه 534 متراً.

إن المدن الرئيسية على الحدود الشمالية والشمالية الشرقية والشمالية الغربية، وهي ديريك، تربه سبيه، قامشلو، عامودا، درباسية، سري كانييه، هي مدن كردية، يشكل فيها الكرد الأغلبية المطلقة، كما أن مدينتي الحسكة وتل تمر يشكل فيها الكرد أكثر من 50 %، ويتمركز الأكراد في جميع القرى الشمالية حتى عمق 70كم. والعرب يتمركزون أساساً

في قرى جنوب الحسكة وشرقها، وجنوب تربه سبيبه وجل آغا، وبعض القرى في جنوب وشرق سري كانييه. انظر إلى الخارطتين (1) و (2)

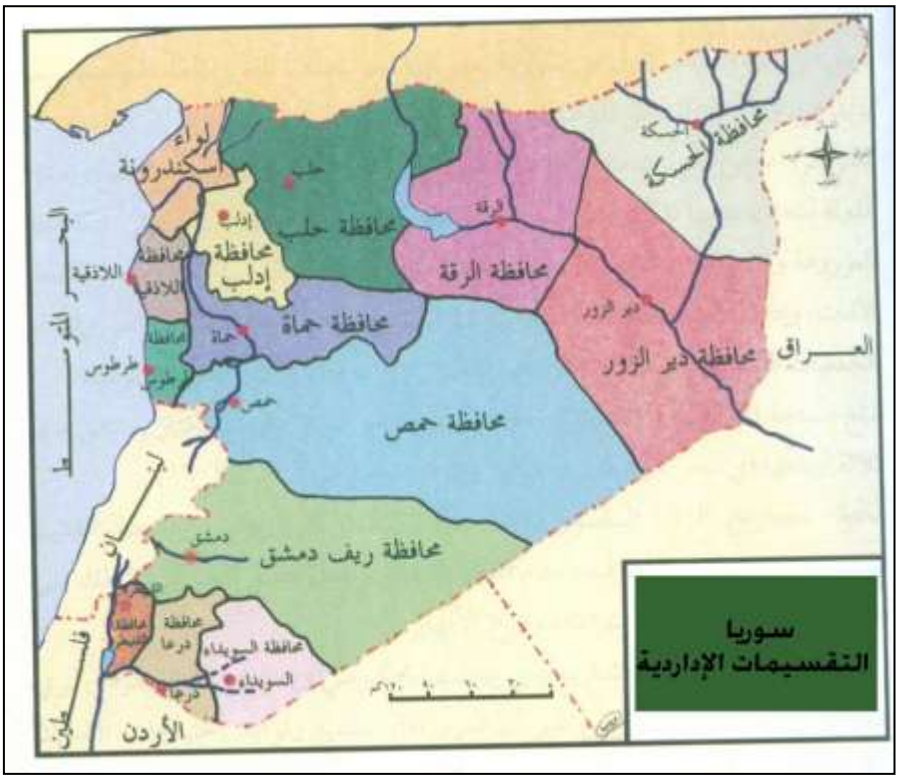

الخارطة (1)

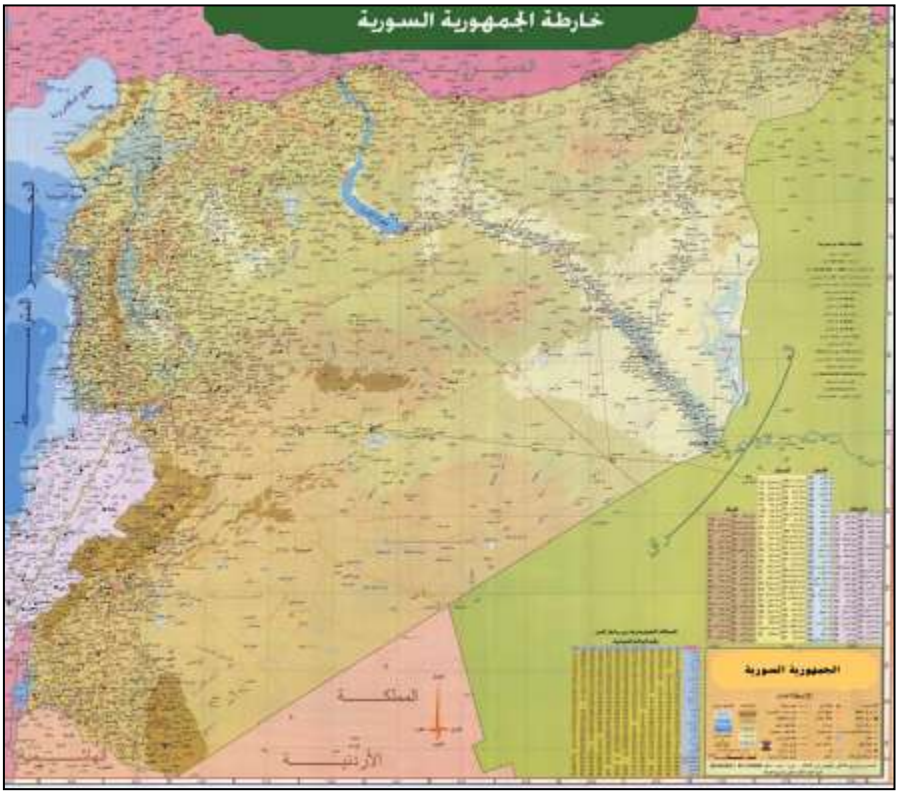
خارطة الجمهورية السورية
الجمهورية السورية
المملكة
الأردنية

الخارطة (2)

محافظة الجزيرة (الحسكة)

الوضع الزراعي

كان الوضع الزراعي في سوريا – بشكل عام- والجزيرة - بشكل خاص – قائماً على أساس نظام الملكيات الكبيرة؛ حيث هناك فئة قليلة جداً من كبار الملاكين الإقطاعين يستحوذون على معظم الأراضي القابلة للزراعة، ولا يشكلون سوى **0.06** % من سكان الريف وحيث أنه لا توجد دراسات خاصة عن الجزيرة حول ذلك لكن الوضع العام في سوريا يعكس حالة الجزيرة أيضاً. فقد شكلت الملكيات الكبيرة في سوريا عام 1945 كالتالي:

ملكية صغيرة	أقل من 10 هـ	**56000 هـ**	**% 5**
ملكية متوسطة	10 – 100 هـ	**528000 هـ**	**% 52**
ملكية كبيرة	أكثر من 100هـ	**343000 هـ**	**% 34**
ملكية دولة	-	**96000 هـ**	**% 9**

أما في عام **1947** فكانت هذه المساحات تقارب نفس النسبة السابقة أي أكثر من **52** % من مجموع المساحة الزراعية والتي كانت في ذلك الوقت تقدر بحوالي **9،7** مليون هكتار، كما بين ذلك الجدول التالي[1]:

ملكيات كبيرة أكثر من100 هكتار	**4129** ألف هكتار	**% 52**
ملكيات متوسطة:10 – 100 هكتار	**2626** ألف هكتار	**% 33**
ملكيات صغيرة: أقل من 10 هكتار	**1158** ألف هكتار	**% 15**

يفهم من هذا الجدول أن أكثر من 85 % من الملكيات كانت عائدة لكبار ومتوسطي الملاكين، وأن أراضي أملاك الدولة المسجلة وغير المسجلة صارت كلها تقريباً في أيدي كبار الملاكين وشيوخ العشائر بدءاً من عام 1920م ولغاية 1947، وازدادت

1- (المصدر: كراس: تقدم سوريا الاقتصادي، الكسندر حبيب وآخرون، دمشق 1947، ص30).

مساحة الأراضي المستثمرة من 323 ألف هكتار إلى 1683000 هكتار عام 1958م في محافظة الجزيرة، وكانت معظمها لكبار الملاكين.

وهكذا كان 90 % من الأراضي القابلة للزراعة في محافظة الجزيرة ملكاً لـ 40 إقطاعياً فقط[1].

وفي نهاية عام 1952 اهتمت الحكومة بإجراء مسح مستعجل، ولمدة 27 شهراً في محافظة الجزيرة لمعرفة وحصر أملاك الدولة التي كان النزاع على حيازتها أو التصرف بها على أشده.

ومن أجل تنظيم توزيع الأراضي الأميرية صدر المرسوم التشريعي رقم 194، تاريخ 1952/12/28، والذي يقضي بوضع برنامج خاص لتحديد وتحرير أراضي الجزيرة، وتقسيم أراضي الدولة خلال ثلاث سنوات من 1953 – 1955.

وقد أوردت بعثة المصرف الدولي للإنشاء والتعمير في تقريرها حول إنماء سوريا الاقتصادي، والذي رفعته إلى الحكومة السورية عام 1953 ما يلي[2]:

فئة الملكية	مساحة الملكية	بالمئة من المساحة
ملكيات صغيرة	أقل من 2 هكتار	% 1
	من2 – 5 هـ	% 6
	5– 10 هـ	% 7
ملكيات متوسطة	من 10 – 25 هـ	% 17
	25– 50 هـ	% 11
	50 – 100 هـ	% 10
ملكيات كبيرة	100 – 500 هـ	% 14
	500 – 1000 هـ	% 19
	أكثر من 1000 هـ	% 16

وفي إحصائية زراعية عام 1958 كان عدد الملاكين في الجزيرة 1062 ملاكاً مساحاتهم كانت حوالي 361672 هكتار من أصل 698023 هكتار كمجموع

1– ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالاتهم – المجلد الرابع، لمؤلفه: عبدالله فايز حنا.

2– من التخلف إلى التطور الاشتراكي: صلاح وزان، دمشق 1967، ص 41.

مستثمر، ولم يطرأ أي تعديل جوهري على الوضع الزراعي حتى عهد الوحدة بين مصر وسوريا (عام 1958)، حيث صدر قانون العلاقات الزراعية رقم 134 تاريخ 1958/9/4، والذي نظم بموجبه علاقة الفلاحين بالملاكين، وعلاقة العامل الزراعي برب العمل، ثم تلا ذلك صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم 161 تاريخ 1958/9/27 والذي يعد من أبرز القوانين في المجال الزراعي؛ وفيه حدد سقف للملكية الزراعية كما يلي:

في الأراضي المروية والمشجرة	**80** هـ
في الأراضي البعلية	**300** هـ

مع إمكانية احتفاظ المالك بـ **10** هـ مروي أو **40** هـ بعل لكل من أزواجه وأولاده، كما حدد الحد الأعلى للتوزيع من الأراضي المستولى عليها بـ **8** هـ مروي أو مشجر، و**30** هـ للبعل. كما نص القانون على وجود تعويض للملاكين وإنشاء تنظيمات فلاحية للمنتفعين.

ورغم وجود بعض الثغرات في هذا القانون كعدم تحديده لنوعية الأرض وموقعها وريعيّتها، إلا أنه كان قفزة نوعية باتجاه تحجيم الإقطاعيات الكبيرة وبداية لتحرير الفلاح. وفعلاً خضعت المحافظات السورية للتنفيذ، ومن بينها محافظة الجزيرة والتي بلغت فيها مساحات الاستيلاء إلى **19000** هـ سقي و**206000** هـ بعل، و**10000** هـ غير مستثمر.[1]

في عهد الانفصال حصل ارتداد كبير إلى الوراء بإصدار القانون رقم /**3**/ بتاريخ /**1962/2/2**/ والمرسوم التشريعي رقم /**2**/ تاريخ **1962/5/2**، والمرسوم التشريعي رقم /**46**/ تاريخ **12/9**/ 1962. والتي أجمعت جميعها وبأغلب بنودها على تجميد القانون رقم /**161**/ السابق ذكره، وتم الإبقاء على المواد التي تهم وتنفع الملاكين، وحذف كل ما يضرهم. كما أدخلت تعديلات إضافية لصالح الملاكين، مثل رفع سقف الملكية وغيره. وفي حينها أيضاً صدرت اللائحة رقم **260**/ت عام **1962**، والتي ألغت اللوائح التي كانت قد صدرت في عهد الوحدة، وهي لوائح تنفيذية يوزع بموجبها قسم من أراضي أملاك الدولة على الفلاحين، وبموجب اللوائح الجديدة منع التوزيع وسمح بالبيع، فاستحوذ كبار الملاكين

1- الأرض والإصلاح الزراعي: عبدالهادي عباس، دار اليقظة دمشق، ص 49.

على تلك المساحات.

بعد انقلاب آذار 1963 واستلام حزب البعث مقاليد السلطة صدر المرسوم التشريعي رقم /88/ تاريخ 1963/6/23، والذي أعاد الروح للقانون /161/ بعد أن أدخل تغييرات إيجابية فيه، كمراعاة وضع الأرض والمناخ والريعية، ومواداً أخرى لصالح الفلاحين، وألغى جميع التشريعات الصادرة في عهد الانفصال. وفي هذا المرسوم حدد سقف الملكية كالتالي:

- في الأراضي المروية:

15 هـ في الغوطة

20 هـ في الساحل

25 هـ في البطيحة

40 هـ في الأراضي المروية بالراحة.

45 هـ في الأراضي المروية بالرفع.

50 هـ في الأراضي المروية بالضخ.

55 هـ في الأراضي المروية من الآبار بالجزيرة.

- في الأراضي المشجرة:

35 هـ في اللاذقية.

45 هـ في باقي المحافظات.

- في الأراضي البعلية:

80 هـ في المناطق ذات الأمطار 500 مم فأكثر.

120 هـ في المناطق ذات الأمطار > 350 مم.

200 هـ في المناطق ذات الأمطار <350 مم.

300 هـ في المناطق محافظات الجزيرة، ديرالزور، الرقة.

بعد ذلك توالت المراسيم التي أدخلت تعديلات على المراسيم السابقة، فقد صدر المرسوم التشريعي رقم /145/ تاريخ 1966/12/3 والذي بموجبه تم تشكيل ما يسمى

بلجان الاعتماد[1]. والتي بدأت أعمالها بعد جلستها الأولى تاريخ 1967/2/23، ثم صدر المرسوم التشريعي رقم /350/ تاريخ 1969/12/30، فأدخلت التعديلات والتوضيحات اللازمة ولصالح العملية الزراعية والفلاحين بشكل عام، ولكن ليس لصالح أبناء الشعب الكردي والفلاحين الكرد خاصة، كما سيتبين لنا ذلك لاحقاً. وفي جسم التعديلات المذكورة فقرة هامة تقول: "**إن الأفضلية الأفضلية بالانتفاع في أراضي الاستيلاء هي للفلاح أو العامل الزراعي أو حامل الشهادة الزراعية من أهل القرية أولاً. ثم الأقرب فالأقرب وللأكثر عائلة وأقل مالاً** ". كلام جميل ورائع، ولكن الأبعد ما يكون عن التطبيق الخلاق بالنسبة للمناطق الكردية والفلاح الكردي أو العامل الزراعي الكردي أو حامل الشهادة الزراعية الكردي.

بعد تنقيذ تلك المراسيم على أرض الواقع وصلت المساحات المستولى عليها آلاف الهكتارات؛ فقد بلغت هذه المساحات – بدءاً من صدور قانون الإصلاح الزراعي عام 1958 ولغاية 1969/12/31 –كما يلي في محافظة الجزيرة:

- المساحات المروية المستولى عليها: **15528** هـ منها مخصصة لمزارع الدولة **2650** هـ.
- المساحات البعلية المستولى عليها: 476151,9 هـ منها مخصصة لمزارع الدولة 136201 هـ.
- المساحات غير المستثمرة المستولى عليها: 163847 هـ.

المجموع: 655526,9 هـ

- عدد الملاكين المستولى على أراضيهم 687.
- عدد القرى المستولى على أراضيها1080 قرية.
- مجموع المساحات المستولى عليها والمخصصة لمزارع الدولة: 138853هـ

هذا وقد بلغت المساحات الموزعة كتوزيع نهائي من جملة المساحات المستولى عليها

1- وهي لجان تم تشكيلها بموجب المرسوم التشريعي رقم/145/ تاريخ1966/12/3 وعقدت أول جلسة لها في 1967/2/23، وكانت مهامها تنفيذية وقراراتها قطعية، لا اعتراض عليها، وكان لكل محافظة لجنة اعتماد خاصة. وفي الجزيرة كانت اللجنة برئاسة محافظ الحسكة مُحَمَّد حيدر وعضوية ممثلين عن حزب البعث والفلاحين والزراعة بالإضافة إلى حقوقي، وتلاشت بعد صدور القرار رقم /350/ تاريخ 1969/12/30.

كالتالي[1]:

- مساحة من السقي: 9115,62 هـ.
- مساحة من البعل: 2877,21 هـ.
- مساحة من المشجر:62,78هـ.
- من المساحات المخصصة: 2552,61 هـ.
- من المساحات المستبعدة: 1854,47 هـ.

المجموع: 16462,69 هـ.

وما يهمنا كثيراً من هذه الأرقام هو المساحات المستولى عليها والمخصصة لمزارع الدولة؛ فتنفيذاً للعديد من القرارات الشوفينية، السرية والعلنية، التي صدرت عن المسؤولين التنفيذين في دمشق والحسكة، والتي خلصت إلى إنشاء (**ما يسمى الحزام العربي في الجزيرة**) بهدف فصل الكرد في الجزيرة عن إخوانهم في كردستان الشمالية وكردستان الجنوبية، ووضع حاجز بشري مغاير أو سواه بينهم، أو العمل على حصر أبناء الشعب الكردي وتطويقهم وإفقارهم وتهجيرهم... واستمرت التسمية /الهدف/ والعمل من أجل تطبيقه على قدم وساق حتى عام 1966 حينما رأى الشوفينيون أن هذه التسمية (الحزام العربي) قد تسبب لهم إشكالات فغيروا التسمية إلى ما يسمى بـ (مزارع الدولة)؛ هذه المزارع التي ستصبح العلقة التي تمص دم الشعب الكردي، وسيف ديمقليطس المسلط على رقابهم وحتى الآن... مزارع الدولة التي كانت في ظاهرها تماهياً مع الأسلوب الاشتراكي، وفي باطنها نهج سياسي في منتهى العنصرية والحقد والشوفينية.

فإذا عدنا للمساحات المستولى عليها، والمخصصة لمزارع الدولة في محافظة الجزيرة نراها أرقاماً ضخمة، وبخاصة إذا قارناها بمثيلاتها في باقي المحافظات، ولا أدل على ذلك من هذا الجدول الذي يبين مساحات الاستيلاء المخصصة لمزارع الدولة على مستوى سوريا[2]:

1– حول انتهاء أعمال الاستيلاء والتوزيع في سوريا، 1970: مُحَمَّد سعيد طالب – وزير الزراعة والإصلاح الزراعي–.

2– حول انتهاء أعمال الاستيلاء والتوزيع في سوريا ،المرجع السابق.

دمشق	حلب	اللاذقية وطرطوس	الجزيرة
614 هـ	**167 هـ**	**300 هـ.**	**138853 هـ.**

أي أن المساحات المستولى عليها والمخصصة لمزارع الدولة في المحافظات الأربعة (دمشق، حلب، اللاذقية، طرطوس) هي 1081 هـ فقط، أما في محافظة الجزيرة وحدها فبلغت المساحات المستولى عليها والمخصصة لمزارع الدولة 138853 هـ؛ أي أنها تساوي 22،99 % من مجموع الأراضي المخصصة، وهي تساوي أيضاً 130 ضعف مجموع مساحات المحافظات الأربعة المذكورة سابقاً. علماً أنه كانت هناك آلاف العوائل الكردية في نفس قرى الاستيلاء محرومة من الأرض ولا تمتلك شبراً واحداً. فقد جاء في كتاب: **حكاية الأرض والفلاح السوري من عام 1958 إلى عام 1979**، الرأي الآخر للكاتب: بوعلي ياسين الذي توفي مؤخراً (2000/4/18) ما يلي:

"يوجد في محافظة الحسكة أكثر من 17000 فلاح – عائلة– لا يملكون شبراً واحداً، وهناك مساحات تزيد عن 200000 هـ تستثمر من قبل مستثمرين زراعيين شملوا بقانون الإصلاح الزراعي".

ألا يدل ذلك على أن محافظة الجزيرة هي محافظة خاصة واستثنائية، فأين تطبيقات المراسيم السابقة التي تشير إلى أفضلية الانتفاع بأراضي الاستيلاء لأهل القرية أولاً ثم الأقرب فالأقرب؟!.

الشوفينية تتصاعد

بعد ثورة يوليو 1952 في مصر ومجيء عبدالناصر، وإثر ثورة تموز في العراق عام 1958 تصاعدت الدعوات القومية واتخذت طابعاً عروبياً متشدداً وعصبوياً منغلقاً، وشوفينياً متزمتاً في المنطقة بشكل عام.

وكنتيجة لهذا الفوران القومي لدى الشعوب المحلية كان لابد للشعب الكردي في سوريا أيضاً أن ينهض ويناضل من أجل نيل حقوقه الطبيعية، فشكل حزبه الديموقراطي الكردستاني في عام 1957 رافعاً شعار (النضال من أجل تأمين الحقوق القومية)، وكان لعودة القائد الخالد ملا مصطفى بارزاني إلى وطنه كردستان العراق كرائد قومي، ثم اندلاع ثورة أيلول عام 1961 أثره الكبير في إذكاء جذوة النضال، وبخاصة في الجزيرة، ولكن وبدلاً من الاعتراف بهذا الشعب ومنحه حقوقه القومية، ثارت ثائرة غلاة الرجعين والشوفينيين، وبخاصة إبان حكم الانفصال، فراحوا يحيكون المؤامرات تلو المؤامرات، ويصدرون التوصيات والقرارات للإجهاز على هذا الشعب وتطويقه وتذويبه واتهامه بشتى التهم الباطلة من عمالة وشعوبية وانفصالية... وقد تعاظم هذا الهجوم الشوفيني حتى ذهبت جرائد حكم الانفصال تكتب في شتاء عام 1962 وعلى صدر صفحاتها الأولى وبمانشيت عريض: **إسرائيل ثانية في شمال سوريا**. وطالبت تلك الجرائد بضرب الشعب الكردي وتهجيره، واتهمته بالعمالة والانفصالية، وألبت القوى العربية عليه، وامتلأت سطور صحفها بالأضاليل والافتراءات والحقد الأعمى، ولما يمض وقت طويل حتى أصدر الملازم أول مُحَمَّد طلب هلال، رئيس الشعبة السياسية بالحسكة، كراساً في أوائل الستينات، وأعيد طبعة في 1963/11/12 بعنوان: **دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية.**

وكان كراسه هذا معبأً بالتلفيقات والأضاليل والتشويهات، ومليئاً بالحقد والشوفينية والعنصرية، وبالضد من أبناء شعبنا الكردي في سوريا الذي قاوم الاستعمار العثماني والفرنسي، وقدم مئات الشهداء على طريق استقلال سوريا.

يتألف الكراس المذكور من /160/ صفحة من القطع المتوسط، ويتضمن دراسة عن

الجزيرة وعن الأكراد فيها أساساً، ويعطي توصيات هامة جداً، ملخصها كيفية تذويب الأكراد وحصرهم وتهجيرهم... والكراس وما يتضمنه معروف لدى الأوساط الكردية، وللتذكير فقط نورد بعض الفقرات التي وردت فيها:

((... إن الذي حدا للإسراع بإصدار هذا الكراس هو الظروف الخاصة التي تمر بها محافظة الجزيرة اليوم، وخطورة المرحلة الحالية لما للأحداث الجارية في شمالي قطرنا العراقي الغالي من أثر ومدى تأثير تلك الأحداث على هذه المحافظة المجاورة من أثر... ص3

إنه قد آن الأوان لوضع خطة راسخة لهذه المحافظة وتنقيتها من العناصر الغريبة كي لا يبقى الأغيار ومن ورائهم الاستعمار يعيثون فساداً في هذه الرقعة الغالية ذات الثروات الكبيرة من الدخل القومي، وخاصة أن روائح البترول قد أخذت تفوح فيها.. ص4

.... إذاً يمكننا القول بأنه ليس هناك شعب بمعنى الشعب الكردي ولا أمة بكاملها بمعنى الأمة الكردية... ولغته ليست بالأصل إلا لهجات خاصة كلغة "النوَر" ليس أكثر... ص8

..... لا يتعدى الشعب الكردي هذا المجال حيث لا تاريخ لهم ولا حضارة ولا لغة حتى ولا جنس... اللهم إلا صفة القوة والبطش والشدة... ص9

ليست المشكلة الكردية الآن وقد أخذت في تنظيم نفسها إلا انتفاخ ورمي خبيث نشأ أو أنشيء في ناحية من جسم هذه الأمة العربية وليس له علاج سوى بتره.. ص10

أجل إن الاستعماريين يعرفون من هم صعاليك الشرق وقطاع طرقه فلابد وان تتأرجح قضيتهم بين أهواء تلك الدول الاستعمارية كل دولة وفق هواها... ص16

... لذا وبناء على ذلك يجب أن ننظر إلى الأكراد بأنهم قوم يحاولون بكل جهدهم وطاقاتهم وما يملكون لإنشاء وطنهم الموهوم، حيث يترتب على هذه النظرة كونهم أعداء ولا فرق بينهم وبين إسرائيل رغم الرابطة الدينية فإن /يهودستان/ و/كردستان/ صنوان.. ص44

... وبناء على ما ذكر نقترح سياسة التجهيل.. حيث أثبتت التجربة عكس ما كان يقال: "علموهم يستعربون" ص46

من منطق عبد الكريم قاسم المغرض عندما كان ينادي بوقه في مهزلة: "عاشت الأخوة الكردية العربية" دون وازع أو حاجة وكأن حكام القاهرة نسوا ما عملوا بالأخوان المسلمين العرب فهم برأيهم خونة.. أجل إننا نوافقهم على ذلك رغم كونهم عرباً فلم لا يوافقوننا على الأكراد وهم غير عرب..ص49)).

إننا نكتفي بهذه الفقرات التي تختصر الفهم العروبي للشأن الكردي في ذلك الوقت.. ومع الأسف – ربما حتى الآن –.

ننتقل الآن إلى مقترحات السيد هلال لحل هذه المشكلة/المعضلة، فيقول:

((... لذا نقترح أن يوضع تخطيط شامل بالنسبة للجزيرة وجذري كي لا تعود المشكلة من جديد بعد فترة من الزمن أو فترات، فالمنطقة كلها كما علمنا في تركيا والعراق وسوريا بل وحتى إيران ملتحمة مع بعضها على طول الحدود وعلينا استغلال موقف تركيا الآن، لأنه قد يتغير في المستقبل وفق أهواء السياسة الاستعمارية حيث هم يهجّرون كل عنصر خطر إلى داخل البلاد لذا فإننا نقترح:

1– أن تعمد الدولة إلى عمليات التهجير إلى الداخل مع التوزيع في الداخل ومع ملاحظة عناصر الخطر أولاً بأول، ولابأس أن تكون الخطة ثنائية أو ثلاثية السنين تبدأ بالعناصر الخطرة لتنتهي إلى العناصر الأقل خطورة وهكذا..

2– سياسية التجهيل أي عدم إنشاء مدارس أو معاهد علمية في المنطقة لأن هذا أثبت عكس المطلوب بشكل صارخ وقوي.

3– الأكثرية الساحقة من الأكراد المقيمين في الجزيرة يتمتعون بالجنسية التركية، فلابد لتصحيح السجلات المدنية – وهذا ما يجري الآن– إنما نطالب أن يترتب على ذلك إجلاء كل من لم تثبت جنسيته وتسليمه إلى الدولة التابعة لها، أضف إلى ذلك يجب أن يدرس من تثبت جنسيته دراسة معقولة وملاحظة كيفية كسب الجنسية لأن الجنسية لا تكتسب إلا بمرسوم جمهوري فكل جنسية ليست بمرسوم يجب أن تناقش، تبقي من تبقي أي الأقل خطراً وتنزع من تنزع عنه الجنسية لنعيده بالتالي إلى وطنه، ثم

أن هناك تنازع الجنسيات فإنك تجد أحدهم يحمل جنسيتين أو قل ثلاث جنسيات فلابد والحالة هذه أن يعاد إلى جنسيته الأولى، وعلى كل حال فالمهم ما يترتب على ذلك الإحصاء والتدقيق من أعمال حيث يجب أن تقوم فوراً عملية الإجلاء.

4- سد باب العمل: لابد لنا أيضاً مساهمة في الخطة من سد أبواب العمل أمام الأكراد حتى نجعلهم في وضع أولاً غير قادر على التحرك وثانياً في وضع غير مستقر ومستعد للرحيل في أية لحظة وهذا يجب أن يأخذ به الإصلاح الزراعي أولاً في الجزيرة بأن لا يؤجر ولا يملّك الأكراد، والعناصر العربية كثيرة وموفورة بحمد الله.

5- شن حملة من الدعاية الواسعة بين العناصر العربية ومركزة على الأكراد بتهيئة العناصر العربية أولاً لحساب ما وخلخلة وضع الأكراد ثانياً بجعلهم في وضع قلق وغير مستقر.

6- نزع الصفة الدينية عن مشايخ الدين عند الأكراد وإرسال مشايخ بخطة مرسومة عرباً أقحاحاً أو نقلهم إلى الداخل بدلاً من غيرهم. لأن مجالسهم ليست مجالس دينية أبداً بل وبدقة العبارة مجالس كردية، فهم لدى دعواتنا لهم لا يرسلون برقيات ضد البرزاني إنما يرسلون ضد سفك دماء المسلمين وأي قول هذا القول!

7- ضرب الأكراد ببعضهم وهذا سهل وقد يكون ميسوراً بإثارة من يدّعون منهم بأنهم من أصول عربية على العناصر الخطرة منهم، كما يكشف هذا العمل أوراق من يدّعون بأنهم عرب.

8- إسكان عناصر عربية وقومية في المناطق الكردية على الحدود فهم حصن المستقبل ورقابة بنفس الوقت على الأكراد ريثما يتم تهجيرهم ونقترح أن تكون هذه العناصر من شمّر لأنهم أولاً أفقر القبائل بالأرض وثانياً مضمونين قومياً مئة بالمئة.

9- جعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية كمنطقة الجبهة بحيث توضع فيها قطعات عسكرية مهمتها إسكان العرب وإجلاء الأكراد وفق ما ترسم الدولة من خطة.

10- إنشاء مزارع جماعية للعرب الذين تسكنهم الدولة في الشريط الشمالي على أن تكون هذه المزارع مدربة ومسلحة عسكرياً كالمستعمرات اليهودية على الحدود

تماماً.

11- عدم السماح لمن لا يتكلم العربية بأن يمارس حق الانتخاب والترشيح في المناطق المذكورة.

12- منع إعطاء الجنسية السورية مطلقاً لمن يريد السكن في تلك المنطقة مهما كانت جنسيته الأصلية " عدا الجنسية العربية..الخ.))

ويختتم السيد هلال مقترحاته بما يلي:

((إن هذه المقترحات ليست كافية بل أردنا منها إثارة المسؤولين بحسب خبرتنا لتكون تباشير مشروع خطة جذرية شاملة لتؤخذ للذكرى بعين الاعتبار..)) ص:50،51،52.

وبعد أن يستعرض هذا الشوفيني العشائر العربية المتواجدة في الجزيرة ويركز على أن ينفث سمومه لضرب العرب بالكرد وينمي روح العنصرية البغيضة في نفوسهم يوجز آخر مقترحاته بصدد ذلك:

((1- تثبيت من لم يثبت في الأرض وتحضيره بالسرعة القصوى.

2- توزيع أملاك الدولة على العناصر العربية.

3- توزيع أراضي الإصلاح الزراعي المستولى عليها على العناصر العربية حصراً.

4- استجلاب عناصر عربية أخرى من الداخل وإسكانها بالجزيرة بشروط معقولة.

5- نشر العلم والمدارس وعلى اوسع نطاق بين العناصر العربية.

6- إرسال بعثات علمية من العناصر العربية.

7- إنشاء مزارع جماعية نموذجية.

8- إنشاء مدارس زراعية ومعاهد عالية".))

إننا وإذ أوردنا بشيء من الاستزادة تفاصيل الكراس المذكور فلأنه كان المفتاح لمشاريع عنصرية بدأت طريقها شيئاً فشيئاً، من تعريب ومحاولات صهر، وتضييق الخناق، والتجريد من الجنسية، ثم الاستيلاء على الأراضي وتطبيق الحزام، ومنع اللغة الكردية، وفصل الطلبة والعمال... وإلى غير ذلك من سلاسل الإرهاب والقمع وحتى تاريخه، رغم تبدل الحكومات وتغير الدساتير والقوانين، ورغم أن أربعة تغييرات كبيرة حصلت في سوريا – الانفصال، 8

آذار 1963، انقلاب 1966، انقلاب1970 – لكن مسار القمع والاضطهاد على الكرد بقي جارياً ومستمراً ومتفقاً عليه بين الجميع، بل زادت مع الأيام تفنناً و(إبداعاً). وقد تمت دراسة الوضع حتى على أعلى المستويات؛ ففي المؤتمر القطري الثالث لحزب البعث العربي الاشتراكي، والذي انعقد في أيلول1966 جاء في إحدى توصياته " الفقرة الخامسة" بخصوص محافظة الحسكة، ما يلي:

((**إعادة النظر بملكية الأراضي الواقعة على الحدود السورية التركية، وعلى امتداد350كم وبعمق10–15كم، واعتبارها ملكاً للدولة، وتطبق فيها أنظمة الاستثمار الملائمة بما يحقق أمن الدولة**)).

وتسارعت الخطوات والدراسات والاقتراحات، ولما يمض على ذلك المؤتمر أكثر من شهرين حتى جاء في نشرة" المناضل" – وهي نشرة دورية سياسية ينشرها مكتب الدعاية والإعلام في التوجيه القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي، وهي ايضاً نشرة داخلية توزع على الأعضاء فقط – العدد/11/ منتصف كانون الأول /1966/ ص12 – 13، وتحت عنوان" **تقرير لخطة إنشاء مزارع حكومية في محافظة الحسكة**" ما يلي:

((**إن المخاطر التي واجهت وتواجه شعبنا العربي في شمال العراق، والتي خلقت من قبل الامبريالية، بدأت تهددنا أيضاً منذ بضعة أعوام أخيرة في محافظة الحسكة، أهملتها الحكومات السابقة، ولكن اليوم تحتاج إلى حل جذري وصريح.**

طلب من الرفيق/نعيم جمعة/ من المكتب الفلاحي المحلي للحزب أن يذهب إلى محافظة الحسكة للاطلاع على التقرير المعد ما بين 23 – 29 تشرين الثاني 1966 من قبل التوجيه المحلي لمحافظة الحسكة والتوجيه القومي مع بعضهما البعض، وتحت مسؤولية الضباط في المحافظة لرسم الخطوط الرئيسية لتنفيذ خطة إنشاء مزارع حكومية في محافظة الحسكة، وبعد مناقشة التقرير مع الرفيق محافظ الحسكة أصبح جلياً أنه من الضروري أن تستغل الأراضي المصادرة وأراضي أملاك الدولة من قبل الدولة ذاتها خلال العام الزراعي1967 – 1968، ولكن على التوجيه القومي أن يدرس المسألة وأن يضع الأسس العلمية والضرورية لمثل هذا الاستثمار الناجح.

إن حجم القسم الذي ندرسه من الحزام العربي يبلغ حوالي /3001911/ دونماً

ويمتد بين المالكية إلى الحدود بين محافظتي الحسكة والرقة، بين قريتي تل جليلة وراجان، وهو بعمق /10/كم.

إن أفراداً غير عرب، وأغلبهم أكراد، قد هاجروا إلى هذه المنطقة من تركيا والعراق وفقاً لخطة تؤيدها وتشجعها الإمبريالية ولازالت، إن تقدم الاكراد بسبب النزاعات القبلية أجبرت البكارة وشمّر وتاج وحرب وبعض القبائل العربية الأخرى أن يرحلوا باتجاه الجنوب مع ماشيتهم، والأكراد استوطنوا في هذه المنطقة الخصيبة والتي هم غريبون عنها.

من إجمالي المساحة /3001911/ دونم من أراضي الحزام في الجزيرة صودر حوالي/901544/ دونم من الأراضي البعلية، وصودر /19490/ دونم من الأراضي المروية. وأراضي أملاك الدولة في الحزام بلغت حوالي /204325/ دومن ومعظمها بعلي.

بسبب وجود الإقطاعية في المنطقة ووجود عناصر غير عربية وغالبيتهم من الأكراد والذين يحاولون جاهدين أن يؤسسوا بلد قومي لهم في حدودنا الشمالية بمساعدة الإمبريالية، ولأن المنطقة واقعة بالقرب من الحدود التركية والعراقية المأهولة بالأكراد وهم مطلوبون للمؤامرات والجاسوسية التي تحاك ضدنا في منطقة الحدود، فمن العاجل جداً أن نتخذ الإجراءات الضرورية لكي ننقذ العرب في المنطقة.

يمكن القول أنه إذا بقيت الأشياء كما هي فإن الهجرة الكردية ستزداد في المنطقة وستشكل خطراً على حدود أمتنا، إذا أخذنا بعين الاعتبار أهمية المنطقة زراعياً وصناعياً وبخاصة بعد اكتشاف البترول.

لقد اتخذت الإجراءات التالية من قبل السلطات والحزب لتنفيذ خطة الحزام:

1- أصدر الرفيق محافظ الحسكة إنذار نهائي للسكان الريفين المزارعين والملاكين يمنعهم أن يستثمروا الأراضي المصادرة، وبعد صدور الإنذار بدأنا بعمليات الحراثة والبذار.

2- بدأ مكتب الأراضي المصادرة بتنظيم الأراضي المصادرة.

3- بدأ مكتب الإصلاح الزراعي باتخاذ الإجراءات لترحيل حوالي /4000/ عائلة

من منطقة الحزام إلى مناطق أخرى إلى أن تنجز العملية بنجاح.

لكن من جهة أخرى فإن حوالي/25000/ نسمة داخل منطقة الحزام مسجلين عند السلطات كأجانب، وقد فكر الحزب والحكومة في محافظة الحسكة بأن هؤلاء الأجانب يجب أن يمنعوا من السكن في منطقة الحدود، وأن الطريق الصحيح لتحقيق هذا الغرض هو إجبارهم ومنعهم من الحصول على أية وظيفة لكي يهاجروا بالتدريج إلى البلاد الأخرى خلال خمس سنوات، ويجب أن تستعمل القوة ضدهم إذا كان ذلك ضرورياً.

4– إن الحزب ومكتب الفلاحين يحاولان أن يستخدما عناصر عربية شابة من بين الذين يؤمنون بالعرب والقومية العربية لكي يعملوا كعمال مسلحين في منطقة الحزام وحماية الزراعة.

5– كان توجيه الحزب في الجزيرة الطلب من العديد من الرفاق الأكفاء كي يعقدوا لقاءات شعبية في القرى الكردية في مناطق الحدود لكي يسلطوا الضوء على مخاطر الإمبريالية ويشرحوا ذلك للسكان، وهكذا يمكن أن نمهد الطريق لتنفيذ خطة الحزام.

إننا نعتقد أن فائدة تنفيذ الحزام وإدراك أهدافها يجب أن تستخدم لتحسين الخطة، المشكلة هي كيف يمكن أن نحمي المزارع من قبل الحراس المسلحين، وبخاصة إذا علمنا أن الأراضي المصادرة والأراضي العامة لازالت مختلطة مع الأراضي الخاصة.

فمثلاً في منطقة رأس العين هناك حوالي /181/ قرية حيث صودر منها حوالي /66/ قرية واصبحت /14/ قرية للدولة. وفي منطقة القامشلي هناك /134/ قرية منها /71/ قرية صودرت و/22/ قرية أصبحت للدولة. في المالكية ايضاً هنا /182/ قرية صودرت منها /105/ قرية واصبحت /35/ قرية للدولة، لذلك فإن العدد الكامل للقرى المصادرة في المنطقة هي حوالي /319/ قرية والقرى المستولى عليها من قبل الدولة بلغت /66/ قرية فأصبح مجموعها /385/ قرية. إن استثمار هذه الأراضي إذا استمرت في هذه الظروف الراهنة ستقود إلى مشاكل كبيرة في المستقبل لذا نقترح:

1– يجب ان تصدر الحكومة مرسوم جديد يعتبر كل قرى المنطقة كأملاك دولة، وإن الدولة لها الحق باستثمارها كما تراه مناسباً.

2- أن تتوضع خطة عملية وعلمية في المستقبل لاستثمار المنطقة كلها.

3- هذه الأهداف في الخطة يجب أن تكون مبرمجة.

4- إن التجمع العرقي للسكان يجب أن تتبدل بنقل ونفي العناصر غير العربية.

5- إنشاء قرى نموذجية للعناصر العربية الهاجرة من قبل الدولة.

المسؤول الأعلى للجيش يجب ان يأمر لواء الحدود في المنطقة ليساعدوا السلطات المحلية عند الضرورة، وعلينا أن نضيف أنه على قائد اللواء أن يلبي طلباتنا.

والخلود لرسالتنا

التوقيع

رئيس مكتب الفلاحين

(البعث))).

انتهى ما جاء في تقرير نشرة "المناضل" والأمر لا يحتاج إلى كثير من التدقيق لتبيان تطابق وجهات النظر عند المدعو مُحَمَّد طلب هلال، وهذا المسؤول الأخير بعد حركة انقلاب /1966/، فكلاهما يرفعان راية العنصرية والشوفينية ويمعنان بكل حقد لحصر الكرد وتهجيرهم. وبعد انقلاب /1970/ لم يطرأ أي تعديل اللهم إلا التعديلات السلبية فقط، وللبرهان على ذلك فقد توقف مرة أخرى أعلى تجمع سلطوي في سوريا وهو المؤتمر القطري الخامس لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي انعقد في أيار /1971/ على مسألة الكرد وكيفية تطويقهم وتجريدهم وتهجيرهم، فقد جاء في الفقرة /12/ من توصيات المؤتمر ما يلي:

((العمل على إصلاح الخلل القائم في التوزيع السكاني في القطر وبما يحقق الإنتاج الزراعي والاقتصاد والأمن القومي بشكل عام)).

وطبعاً محور الحديث هنا كان حول محافظة الجزيرة حصراً.

إن الأيام أثبتت بما لا شك فيه أنه لم يحدث أي انفراج بخصوص المسألة الكردية في سوريا بعد انقلاب 1970 وفق ما يدّعي البعض، وبالعكس فإنه وبالرغم من مرور سنوات عديدة على هذه الطروحات، ورغم المتغيرات العديدة التي طرأت على العالم، وانتهاء الحرب الباردة، والتوجهات الديموقراطية في أغلب بقاع العالم، وبخاصة في بداية العقد الأخير من القرن السابق، وبالرغم من التطور النوعي – إلى حد ما – الذي حصل في سوريا، وعياً

واقتصاداً وعلاقات..، نقول بالرغم من كل ذلك فإن الكثير من الأصوات الشوفينية والعنصرية الحاقدة ولها مركزها الكبير مازالت تطفو على السطح وتهيمن على القرارات هنا وهناك ودونما خجل، تطالب بطمس الهوية الكردية وضربها بكل السبل السياسية والأمنية، وخنق تطلعات هذا الشعب بشتى الأشكال الممكنة وتذويبه وصهره في بوتقة العروبة كمنهج وسلوك، وتفتقت أذهان العديد من المنظرين فراحوا يؤلفون الكتب ويدبجون المقالات ويقيمون الندوات ويطلقون التصريحات، والتي تخدم توجهاتهم العنصرية، وتعمل على تشويه حركة هذا الشعب ونضاله، والإجهاز عليه وتطبيق المشاريع البغيضة الهادفة إلى تفتيته وفصله عن بني جلدته شمالاً وشرقاً، وكان من أبرز هؤلاء **سهيل زكار وزبير سلطان وغازي عبد الغفور، ومنذر الموصلي** وآخرون.. ونستعرض فيما يلي بعض ما جاء في تنظيرات أحدهم وهو سهيل زكار الذي يعتبر من القادة السياسيين في حزب البعث حالياً وهو عضو لجنة كتابة التاريخ في سوريا ونائب رئيس اتحاد المؤرخين أيضاً، والفقرات التالية مقتبسة من محاضرته في دمشق في المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، وبعنوان "**مفهوم الأقليات ومدى انطباقه على الوطن العربي**" ونشرتها مجلة "المستقلة" في عددها رقم /73/ تاريخ 1995/10/2:

((**نحن كأمة عربية لا نعاني في داخل الوطن العربي من وجود جيوب قومية..– يبقى سؤال يتعلق بـ /3 %/ لا ننكر أنهم ليسوا عرباً في العراق وبعضهم يقول في سوريا، بالنسبة لأكراد العراق تحتاج القضية إلى وقفة تاريخية وعلمية متأنية، قسم كبير مما يحتله الأكراد الآن في العراق عربي الأصل وعربي الأرض والحضارة والثقافة..**

– لكن المشكلة الآن مشكلة الجزيرة، لم يكن في الجزيرة أكراد ولم يستقر الأكراد في الجزيرة قط..

– إن سوريا فتحت أبوابها للأكراد بعد القضاء على ثورة الشيخ سعيد في تركيا عام /1925/ ومنها كانت بداية الهجرة الكردية..

– إن أعداداً كبيرة من الأكراد دخلت الجزيرة وتطلعت لتغيير هوية الأرض، ولاقت في ذلك التشجيع من المخابرات الفرنسية والألمانية التي قامت بالتخطيط لهؤلاء الأكراد...

–..أن أمنح ملجأ وملاذاً فهذا لا يعني تغيير هوية الأرض فضلاً عن ذلك ليس هناك الآن دولة أو أمة أو قومية كردية ولن يكون، أولاً لأن الأكراد لا يشكلون وحدة اثنية ولا وحدة لغوية ولم ينشئوا قط حضارة ولا ثقافة..

– هل يمكن لإيران أن تتخلى عن جزء كبير منها حتى طهران؟ هل يمكن لسوريا أن تتخلى عن جزء كبير منها حتى الرستن وحمص؟ هل يمكن لتركيا أن تتخلى عن ثلثها؟ هذا مستحيل وغير ممكن التصور)).

نكتفي بهذه الفقرات التي تتطابق تماماً مع مفهوم من سبقوه ونظرتهم، وكنا قادرين أن نعذر مُحَمَّد طلب هلال فهو رجل أمن ذو خلفية عسكريتارية ونصف أميّ وزمنه /1962/.. – علماً إنه ما يزال يشغل مكاناً رفيع المستوى في قيادة حزب البعث حتى الآن–. أما كيف نقف وماذا نقول أمام قيادات حزبية (مرموقة) في عام /1966/ وامام رجل يحمل دكتوراه في التاريخ وهو على عتبة القرن الحادي والعشرين؟!!..

إن مشروع الحزام العربي كان قد خطط له منذ نهاية الثلاثينات من القرن الماضي، تماهياً مع الأفكار والمشاريع الشوفينية التي كانت تطبق بحق الشعب الكردي في كردستان الشمالية وكردستان الجنوبية، فقد كانت عمليات التعريب والتغيير الديموغرافي على قدمٍ وساق في مناطق كركوك وخانقين والموصل وغيرها في أواسط الثلاثينات وفي كردستان الشمالية أصدر الكماليون قانوناً يقضي بتهجير الكرد إلى وسط الأناضول وإحلال الترك محلهم، يقول م. أ. حسرتيان في كتابه (**القضايا القومية في تركيا**) ص112 ما يلي:

((أصدر الكماليون في 5 أيار عام 1932 قانوناً آخر ينص على إنشاء أربع مناطق استيطانية في تركيا، ثلاث منها في كردستان وواحدة منها تصبح خالية تماماً من السكان، وتتحول إلى منطقة ممنوعة لأسباب "صحية، مادية، ثقافية، سياسية، استراتيجية". والمناطق الأربعة هي:

"1–3–4" هي مناطق مأهولة بالسكان الذين لا ينتمون إلى الثقافة التركية "كرد" يجب أن تخلى منهم ويتم إحلال الترك بدلاً عنهم في المنطقة "1" والمنطقة "3"، أما المنطقة "4" فتكون خالية تماماً، وهي الأراضي التي تتكون منها كردستان الجبلية ولا يسمح لأي شخص بالإقامة فيها لأسباب سياسية.

المنطقة "2" هي المناطق المأهولة بالأتراك وواقعة في قارتي آسيا وأوربا وهي لتوطين الكرد ليندمجوا وينصهروا في الثقافة التركية)).

إن الحزام العربي الذي خطط له منذ بداية الستينيات، إلى جانب الخطط الشوفينية الأخرى بدأت تنفذ على أرض الواقع أولاً بأول، فإحداها تم تنفيذها في 1962/10/5 الذي جرى فيه إحصاء جائر لمحافظة الجزيرة فقط بموجب المرسوم التشريعي رقم /93/ لعام /1962/ والذي كان من نتائجه تجريد ما يزيد عن /150/ ألف كردي من الجنسية السورية، وصنفوا كأجانب أتراك، ثم بعدها كأجانب سوريا / حسكة... ولم يعاد النظر في هذا المشروع إلا بعد انطلاقة الثورة السورية المباركة في آذار 2011، وجاءت الخطوات التنفيذية الأخرى تباعاً – تجريد الفلاحين الكرد من الأرض، جعل المنطقة حدودية وكان قبل ذلك وبموجب المرسوم التشريعي رقم /193/ تاريخ 1952/4/3 وتعديلاته والذي ينص ((**بعدم إنشاء او نقل أو تعديل أي حق من الحقوق العينية على الأراضي الكائنة في مناطق الحدود إلا برخصة مسبقة تصدر بقرار من وزير الداخلية**))، وقد عدت محافظة الجزيرة محافظة حدودية وطبق المرسوم حتى عمق /20/ كم فقط من الحدود الدولية مع تركيا، لكن القانون /75/ لعام /1964/ الذي عدل المرسوم التشريعي السابق اعتبر كامل محافظة الجزيرة منطقة حدودية حتى يتسنى للخطط الشوفينية المرسومة التنفيذ الشرعي والمقونن –.

وكبرت المساحات المستولى عليها من الملاكين وحرم جميع الفلاحين الكرد في منطقة الحزام والبالغة عددهم أكثر من /150/ ألف نسمة، موزعين على /335/ قرية حدودية. وجرى قضم الأراضي شيئاً فشيئاً بقرارات رسمية ومحلية وحتى بدون قرارات، وتوالت الإنذارات والتهديدات للأهالي في القرى على طول الحدود، وكشرت الشوفينية عن انيابها بكل وقاحة وكان بيدها القرار، فها هو **الملازم أول رمضان عبيد "مدير ناحية عامودا"** يقوم بنفسه في حزيران /1966/ بإبلاغ سكان قرى (صوركا Sorka– غزاليكي Xezalîkê – موزان Moza – حاصدة Hasdê– قرقوب Qereqûbê– باب الخير Babxêrê– سيمتك Sêmitik... وغيرها) بأنه عليهم أن يكونوا متأهبين لمغادرة منازلهم وقراهم، وأن يختاروا من الآن إحدى المناطق في جنوب المحافظة، وفي نهاية عام /1966/

وبداية عام /1967/ وعلى مدى أكثر من شهرين قامت المخافر الحدودية من قرية "سيمالكا Sêmalka" في اقصى حدود الجزيرة الشرقي إلى أقصى غربها في "سري كانييه" بإبلاغ القرى العائدة لهم والأهالي بأنه لم يعد لهم أي حق في أراضيهم وفي قراهم، وأن جميع الأراضي مستولى عليها واصبحت أملاك دولة، وعليهم أن يستعدوا للرحيل في أي وقت يصدر إليهم الأوامر بذلك.

هذا وقد انتفض الفلاحون في قرى عديدة مثل انتفاضة فلاحي قرية شدي Şidî الواقعة جنوب شرقي مدينة عامودا بحوالي 18 كم وذلك بتاريخ 1954/1/20 ضد الإقطاع والدرك فاعتقل 16 فلاح وأودعوا سجن عامودا لمدة شهرين، وكذلك فلاحو قرية معشوق Maşûq الواقعة شمالي غربي مدينة جل آغا Çil axe بحوالي 12 كم، فقد انتفضوا بتاريخ 1954/5/16 ضد الإقطاع وقمعوا بشدة من قبل الدرك، وأعاد الفلاحون ذلك عام 1967، في ربيع عام 1954 انتفض فلاحو قرية تل شعير الواقعة شمال مدينة تربه سبيه Tirbesipiyê وعددهم حوالي 70 فلاحاً ضد الإقطاع وقرية سيكركا Sê girka التابعة لديريك والذين تحركوا رجالاً ونساءً وأوقفوا جرارات الإقطاعي نواف الهادي فاستنجد بقائد الفصيل الذي اعتقل 13 فلاحاً، وفي حزيران عام 1954 انتفض فلاحو قرية كرديم Gir dêm الواقعة شمالي شرقي مدينة تربه سبيه ضد الإقطاعي دهام الهادي الذي حاول طرد الفلاحين والاستيلاء على أراضيهم عنوة بمؤازرة السلطات التي اعتقلت 8 فلاحين وأودعوهم السجن، وكذلك انتفض فلاحو قرية كرى برى Girê pirê الواقعة شرقي تربه سبيه في 1955/11/21.

أما انتفاضات فلاحي قرى (نيف Nêf، كرسور Gir sor، كرباوي Gir bawî، علي فرو Alî fero، قره تبه Qere tepe والعائدة كلها لناحيتي قامشلو وعامودا) فقد امتدت انتفاضاتهم من خريف عام1954 وحتى نهاية عام 1967 والتي سنفصل أحداث واحدة منها لاحقاً، إننا سردنا بعض الانتفاضات لأنه لم يعد لدينا مجال لذكرها جميعاً، وقد كانت كلها تدافع عن الأرض والكرامة، واستمرت حتى تطبيق الحزام العربي وبعدها، وكانت تتمثل في البداية بالصراع الحاد ضد الإقطاع، ثم ضد الإقطاع والسلطات الشوفينية، واختصرت في السبعينات وحتى التسعينات إلى صراع بين فلاحين محرومين اكراد وبين

مستوطنين ورموز السلطة الشوفينية. ففي قرية تل خاتونكي التابعة لناحية تربه سبييه والواقعة شماليها حوالي 15 كم، وقع أحد أشكال مقاومة الحزام مثلها مثل غيرها من القرى الكردية التي أدخلت في جسم الحزام العربي، فقد كانت اراضيها اصلاً لبيت حاجو آغا، وكانت هناك مساحة 5040 دونم تستثمر من قبل 42 فلاحتاً مقيماً، أي لكل عائلة 120 دونم، لكن السلطات جاءت وهددت أولاً بالاستيلاء لصالح ما يسمى بـ "مزارع الدولة"" ورفض الفلاحون، وجاءت مفرزة من الشرطة، لكن الفلاحين منعوهم من ذلك، وضرب أحد الفلاحيين وهو عصمت أرزانه Ismetê Erzanê أحد رجال الشرطة دفاعاً عن النفس، وما إن مضى أسبوع واحد، وبالضبط في يوم الخميس 15 أيار 1967 حضرت قوة بقيادة الملازم محسن غبرة، وكانت القوة مؤلفة من 15 سيارة زيل تحمل حوالي 200 عنصر مسلح من الهجانة والشرطة، وتجمع الأهالي للمقاومة حيث خطب فيهم الفلاح فقير حسي Feqîr Hissî وحدث الاشتباك الذي دام أكثر من ساعة؛ حيث جرح خمسة فلاحين وهم: كينجو ميرزا، رشو تمو، ميرزو علي، عزيز كلامة، ميرزو حسن حزير.

ورغم التهديدات والوعيد من قبل قائد القوة رفض الفلاحون الانصياع لأوامرهم، وترْك أرضهم لصالح ما تسمى بـ مزارع الدولة، فاعتقلت القوة 16 فلاحاً، منهم: خلف كلش، حنو فرحو، حزني محو، يوسف أرزانه، سليمان إبراهيم، سلو نبو، اسكندر إبراهيم، عصمت إبراهيم، تحلو عمر. وقد قامت الشرطة بضرب الجميع بمن فيهم الجرحى، وبقوا في سجن قامشلو 26 يوماً ثم افرج عنهم في يوم 10 حزيران 1967؛ أي بعد حرب حزيران 1967 بأربعة ايام فقط.

هذا وقد حدثت اشتباكات مماثلة في قرية معشوق Maşoq الواقعة شمال شرق مدينة تربه سبييه في اليوم التالي أي في 16 أيار 1967، حيث اعتقل تسعة فلاحين، وكذلك في تربه سبييه حيث اعتقل سبعة أشخاص، ناهيك عن القرى التي ذكرت سابقاً. وكانت انتفاضة قرية علي فرو كبيرة لدرجة تناقلت انباءها الصحف في لبنان وباريس. ونورد هنا مختصر الانتفاضة:

علي فرو قرية تابعة لناحية عامودا، وتقع جنوب الطريق العام مابين قامشلو وعامودا، مساحتها 11450 دونم، وكانت ملكاً لآل خلو. كانت القرية تضم أكثر من 60 بيتاً

من الفلاحين، وكلهم أجراء لدى الملاك. وعند محاولة المالك الاستغناء عن الفلاحين بعد وصول الجرارات، والحصادات مع بداية الخمسينيات حدث صراع بينهم وبين المالك والذي استمر حتى بداية الستينات، حيث انتصر الفلاحون وراحوا يستثمرون الأرض مقابل 10 % للمالك، وذلك مع بداية 1963، واستمر حتى تطبيق الحزام العربي عام 1966 ليستولي على الأرض وتعطى لما تسمى بـ "مزارع الدولة" فاحتدم الصراع ما بين الفلاحين ورموز السلطة الشوفينية. واتفق الفلاحون الكرد – البارتيون اليساريون، وهم الأغلبية – والشيوعيون / وهم الأقلية/ على الاتفاق والمقاومة، وفلحوا الأرض في أوائل نيسان 1967 لكن الملازم اول مدير ناحية عامودا يوسف طحطوح الذي كان قاسياً وشوفينياً، وكان قد هدد الفلاحين سابقاً بأن أراضيهم الزراعية قد تم الاستيلاء عليها، ويمنع التقرب منها أو فلاحتها، وما أن وصلت إليه الأخبار حتى أرسل قوة لوقف فلاحة الأرض، لكن الفلاحين لم يقفوا. وبعد أيام حضر هو نفسه وهدد الفلاحين، لكن الفلاحين لم ينصاعوا له. وبعد يومين من ذلك استولت الشرطة المرسلة من قبل مدير الناحية على الجرارين اللذين كانا يفلحان الأرض، فخرج أهل القرية رجالاً ونساءً وأطفالاً، ووصل عددهم إلى حوالي 200 شخص، وهاجموا الشرطة التي ولت الأدبار وتركت الجرارين ليتابعا الفلاحة..

وهنا قام طحطوح بتضخيم الأمر وأخبر قياديه بأن ثورة بارزانية مسلحة قامت في علي فرو فاستنفر المحافظ وأركانه وجمعوا قوة ضخمة مكونة من 35 سيارة مختلفة محملة بالجنود والشرطة وصل عددهم إلى حوالي 500 عنصر؛ جاؤوا من الحسكة ودير الزور وبقيادة الملازم أول طحطوح، وطوقوا القرية ليلة الأول من أيار عام 1967، وبما أن جميع الفلاحين كانوا في حراسة الجرارين وعددهم حوالي /61/ فلاحاً والبقية كانوا في قرية نيف /Nêf/ وعددهم حوالي /45/ فلاحاً فلم يكن في القرية رجال بل نساء وطلبة.

جاءت سيارة يوسف طحطوح إلى منطقة الفلاحة.. تجمع الفلاحون حول السيارة فأطلق طحطوح طلقة أصابت أحد الفلاحين وهو صبري عمري، ثم طلقة أخرى أصابت عابد شريف وسقط الجريحان على الأرض فهجم الفلاحون على السيارة التي هربت نحو القرية، ولم تمض سوى دقائق حتى جاءت تلك القوة الكبيرة وتركت القرية وهاجمت الفلاحين في منطقة الفلاحة. ونظراً لعدم التكافؤ في العدد والعدة وانشغال الفلاحين

بالجريحين وعدم توقعهم لهذا العدد الكبير من السيارات والقوات أسقط في أيديهم فاستسلموا جميعاً.. وفوجئت القوة باستسلام الفلاحين كما فوجئوا بأنهم لا يحملون في أيديهم سوى العصي والحجارة، فقد كانوا – وحسب زعم طحطوح – يقومون بثورة برزانية مسلحة، لكنهم وجدوهم يدافعون عن أرضهم فقط.

نهبت القوة القرية وعاثوا فيها فساداً، واعتقلوا أكثر من /133/ شخصاً – منهم /67/ من علي فرو و/43/ من قرية نيف، و/20/ شخصاً من عابري السبيل، و/3/ من قرية توبس – ونقلوهم إلى سجن قامشلو الذي لم يسعهم فنقلوا إلى سجن الحسكة.

نورد في مايلي أسماء بعض المعتقلين:

1- من قرية (علي فرو):

أحمد عمري- صبري عمري- مُحَمَّد عمري- مجيد أحمد- كاظم خلف- أحمد حاج إبراهيم- حسن سيد- عبدالمجيد لطيف- مُحَمَّد لطيف- جلبي جلبي- مُحَمَّد شريف ظاهر- رشاد ظاهر- سطام خلو- فيصل خلو- مشعل خلو- إبراهيم برجي- علي برجي- شكري خليلو- جلال أوصمان- صبري أوصمان- زكي بولي- عبدي شريف- عابد شريف- سالم حمو- فوزي شاكر- حسن سعدون- إبراهيم مُحَمَّد يوسف- حميد خلي- سليمان حلبو- مُحَمَّد عالية- معصوم مُحَمَّد- حواس أمين- مُحَمَّد داود- حمزة أمين هساري- حمى أوسي- إبراهيم حسن- بحري حسن- سيدخان بوتي- مُحَمَّد علي عمر- بشير عبدو- راغب شيخى هساري- بري إبراهيم.

2- من قرية (توبس):

اسماعيل عبدي خلو- فرزند عبدي خلو.

3- من قرية (رنكو):

مجيد عثمان جمعة: وكان صاحب الجرار الزراعي case-930 والذي جاء تلبية لطلب فلاحي علي فرو لحراثة الأرض وصودر جراره بعد اعتقاله ولم يسلموه الجرار إلا كومة من حديد.

عثمان جمعة: وهو والد مجيد وكان عمره 75 عاماً بحجة أنه المالك الأصلي للجرار،

وفي السجن أصيب بشلل نصفي لكنه بقي صامداً ومقاوماً.

أوسي جمعة.

4- من قرية (كوتيان):

يوسف قرموطي: وكان عابر سبيل.

إن تنامي الوعي السياسي القومي والطبقي لدى الفلاحين كان بفضل تعاظم دور الحزب الديموقراطي الكردي (البارتي) والحزب الديمقراطي الكردي اليساري، وقواعد من الحزب الشيوعي السوري، ليس في قرية علي فرو فقط بل في كافة القرى التي شهدت الانتفاضات، وكان للحزبين الكرديين وبخاصة اليساري اليد الطولى في تحريك تلك الأحداث، ولعب رفاق هذا الحزب وعلى رأسهم المناضل مُحَمَّد حسن مستى M. H. Mistê والمناضل فرحان إبراهيم "بيرى Pîrê" دوراً متميزاً في استنهاض الهمم لدى الفلاحين والمقاومة في قرية علي فرو، وكان مُحَمَّد حسن مستى ملاحقاً من قبل السلطات فلم يكن بالقرية أثناء الاعتقالات السابقة، أما فرحان بيرى فقد كان بالمستشفى نتيجة تعذيبه من قبل مدير ناحية عامودا يوسف طحطوح وذلك أثناء اعتقاله مع مجموعة من رفاقه وهم: إبراهيم حسن مستى- إبراهيم برجي- خليل خلف- لطيف جلبي سابقاً.

لقد انضم معتقلو قرية علي فرو إلى معتقلين كرد آخرين نتيجة مقاومتهم للحزام مثل معتقلي قرية معشوق /9/ وتل خاتونكي /16/ وتربه سبيبه /7/ أشخاص. هذا وبقي الجميع رهن الاعتقال حتى ليلة 11/10/ حزيران 1967 حيث أفرج عنهم إثر اندلاع حرب حزيران بأيام.

إن انتفاضة فلاحي قرية علي فرو كانت لها أصداء واسعة داخل سوريا وخارجها، حتى إن صحيفة لوموند الفرنسية بالذات كتبت عنها مقالاً في شهر أيار 1967، كما أن الصحفي الفرنسي جان بيير رينو سكرتير لجنة الصداقة الفرنسية الكردية، والذي زار محافظة الجزيرة عام /1972/ تحدث عن ذلك المقال واستفسر عن مصير فلاحي قرية علي فرو عند اجتماعه ببعض قياديي الحزب الديمقراطي الكردي اليساري في سوريا في ذلك الوقت.

أما بالنسبة للقوى السياسية الكردية في سوريا فقد كان للحزب الديمقراطي الكردي اليساري فقط دور في مقاومة الحزام، وإن لم ترتق إلى المقاومة الشاملة والمنظمة، كما كانت

هناك محاولات فردية من قبل بعض الأفراد الشيوعيين الذين تضرروا مباشرة من تطبيق الحزام. لقد قام عناصر الحرب اليساري المذكور بالهجوم على الجرارات العائدة لما تسمى بـ مزارع الدولة والتي كانت تفلح أراضي الفلاحين، وكذلك حصاداتها ومنعها من الحصاد في اكثر من موقع، كما استخدموا زجاجات البنزين في حرق بعض المزروعات في قرى ديريك والجراحي (كيشكي) وتربه سبييه وعامودا ودرباسية (قرية تليلون Tilêlûn) وذلك في شهر حزيران /1967/ واستمر ذلك حتى عام 1969. وحينما قدم رئيس وزراء مصر حسين صدقي إلى سوريا، وجاء لزيارة حقول الرميلان ومعه يوسف زعين رئيس وزراء سوريا وذلك بتاريخ 1 أيار 1968، أحضر الحزب المذكور عدداً كبيراً من الفلاحين وقطعوا الطريق العام وأوقفوا رتل السيارات، حتى أن أحدهم وهو أحمدى بوطي استطاع أن يصل إلى سيارة رئيسي الوزراء ليقدم لهما عريضة باسم الفلاحين تتضمن طلباتهم بوقف اضطهاد الشعب الكردي ووقف تطبيق الحزام العربي. وعند عودة الوفد وفي مطار قامشلو استطاع أحد عناصر الحزب اليساري الكردي (أوسكي قوب: Oskê Qop) وبصعوبة بالغة إعطاء عريضة مشابهة إلى رئيسي وزراء سوريا ومصر.

هذا وقد تم رفع العديد من العرائض وإرسال الوفود إلى دمشق، إلا أن الجهود الكردية لم تكن مبلورة، واقتصرت أعمال الرفض الحقيقي والمقاومة على حزب واحد، كما إن الاتجاه اليساري في حزب البعث كان مسيطراً، وبذلك لم يشارك الحزب الشيوعي في الجزيرة في المقاومة بشكل فعال رغم حجم تواجده آنذاك.

هنا لابد من التنويه إلى أن بعض الفلاحين الكرد "من غير المجردين من الجنسية" نقّعِوا بمساحاتٍ متواضعة من الأراضي في أماكن بعيدة عن قراهم بمسافة حوالي 40 كم نحو الجنوب حيث الأرض غير الأرض... ليجبروا على الرحيل إلى هناك وإخلاء أماكنهم لصالح من سيستقدمون من العرب، وكبداية لتذويبهم وإبعادهم أكثر في مراحل لاحقة، لكنهم رفضوا ذلك وبإصرار.

بعد انقلاب /16/ تشرين الثاني/1970/ لم تخف وتيرة التصعيد الشوفيني واعمال التطبيق على الأرض، فما إن وضعت حرب تشرين أوزارها حتى بدأت بوادر تطبيق الحزام العربي بشكل واضح وجلي بعد أن تهيأت الأرضية لذلك:

1- الاستيلاء الكامل على مساحات الشريط الحدودي بطول /275/ كم وعمق حتى /20/كم وتسليمها إلى ما تسمى بـ "مزارع الدولة"، لحين البت فيها نهائياً وإعطاءها لعرب في وقت لاحق.

2- إيجاد ذريعة مقبولة في الأراضي التي غمرتها مياه سد الفرات في محافظتي الرقة وحلب، وذلك بنقل أولئك العرب الساكنين هناك إلى هذا الشريط.

3- التفكك والضعف الكبير في الحركة السياسية الكردية في سوريا.

4- الحصول على موافقة ومن طرف خفي لبعض كبار الملاكين والإقطاعين الكرد، وحتى من بعض رموز قيادات الحركة الكردية ومسؤولي الحزب الشيوعي في الجزيرة، ومسؤوليهم في دمشق.

5- الانطلاق من أرضية قوية بعد إنشاء ما تسمى بـ "الجبهة الوطنية التقدمية" واحتواء جميع الأحزاب المؤتلفة فيها، والتي كانت كلها تتفق أساساً على إذابة الوجود الكردي أرضاً وقضية.

وهكذا راحت السلطات تطبق الحزام عملياً ببناء عشرات القرى النموذجية على طول الحدود من اقصى الشرق إلى أقصى الغرب، فاصلاً بذلك ما بين الأخوة والعائلة والعشيرة، وكاسراً الامتداد الطبيعي لكردستان وواضعاً إسفيناً في خاصرة الشعب الواحد، واستقدمت بالتتابع آلاف العوائل العربية من محافظتي الرقة وحلب بعد أن أقنعتهم وأمنت على حياتهم ومستقبلهم، وأعطتهم البيت اللائق، وقدمت لهم أخصب الأراضي، وبنت لهم المدارس، وأمنت مياه الشرب بالإضافة إلى تسليحهم والوقوف بجانبهم كتحد صارخ لكل مقومات الأخوة والتاريخ والجيرة، ونكران جاحد لكل ما قدمه هذا الشعب من تضحيات لهذا الوطن المشترك من أجل عزته وخلاصه ومنعته.

تنفيذ الحزام العربي

في أوائل عام /1973/ كانت الأعمال على قدم وساق لتهيئة الأجواء لاستقدام ما يسمون بعرب الغمر إلى الجزيرة؛ وشكلت لجنة لهذا الغرض برئاسة مُحَمَّد جابر بجبوج الأمين القطري المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي وعبدالله الأحمد عضو القيادة القطرية، وهما مهندسا الحزام أساساً، على أن تتم كافة الأعمال خلال عام، فبالإضافة إلى إرسال اللجنة مندوبيها إلى مناطق عرب الاستيطان في محافظتي الرقة وحلب لإقناعهم بالانتقال من هناك إلى الجزيرة، فقد أبلغ محافظ الحسكة /اسماعيل عقلة/ للتحرك وبالتعاون مع قائد شرطة المحافظة وبالتنسيق الكامل مع فرع الحزب والأجهزة الأمنية ومدير الزراعة والإصلاح الزراعي/ حسن النحاس/ ومدير مزارع الدولة /أيوب ضوميط/ ورئيس اتحاد الفلاحين /مُحَمَّد حسين اليوسف/ بضرورة إزالة كل العراقيل الممكنة في طريق التنفيذ، إلى جانب تهيئة أرضية القبول وإلى حد ما الترحيب لدى جميع رؤساء العشائر والوجهاء في المنطقة، ولهذا الغرض استقدمت السلطات ممثلي عرب الاستيطان في آذار ونيسان /1973/ من حوض الفرات لاطلاعهم على المناطق المزمع توطينهم فيها، وكان عددهم يربو على مئة شخص، وبرفقتهم أجهزة الأمن وبعض المسؤولين، وعلى شكل مجموعات بلغت حوالي /50/ سيارة، وعلى مدى أيام. وتم اطلاعهم على المواقع التي سينتقلون إليها، والأراضي التي سيستثمرونها وفق خطة وخرائط وضعت سابقاً ومتفق عليها، وتوالت الزيارات والاجتماعات طيلة عام كامل، وفي ربيع عام 1973 أيضاً دعت السلطات السورية عن طريق محافظ الحسكة شيوخ العشائر الكردية والعربية ورجال الدين المسلمين والمسيحيين وبعض القادة من السياسيين الكرد ووجهاء الجزيرة من كافة مكوناتها، وذلك لعقد اجتماع في دمشق مع عضو القيادة القطرية لحزب البعث، مسؤول لجنة الغمر، وذلك للتمهيد لتنفيذ الحزام وضمان قبول الجميع من دون إحداث أية إشكالات محتملة. وبالفعل انعقد الاجتماع وخرج الجميع من القاعة مرحبين أو راضين أو ساكتين، ولم يُدْعَ إلى الاجتماع العائلتان الدينيتان المعروفتان، آل الخزنوي وآل حقي، اللذين حضرا بناء على طلب المحافظ، لكنهما خرجا من الاجتماع قبل عقده بطلب من عضو القيادة القطرية، كما يقال أنه انزعج لحضورهما، فقد كان يعرف

أنهما رافضين لمجيء الغمر، كما قام المحافظ في أوائل أيار /1974/ وبرفقته مسؤولو المحافظة بزيارات إلى عدد من رؤساء العشائر العربية والكردية؛ فقد زار كلاً من دهام الهادي رئيس عشيرة شمّر، وفرحان النايف رئيس عشيرة طي ونايف باشا رئيس عشيرة الكوجر الكردية وآخرون للاستفسار عن أحوالهم وتهدئة خواطرهم.

انتابت الأوساط الكردية في منطقة الجزيرة موجة من السخط العارم والاستنكار لهذه الخطة / المؤامرة، وجلب أناس من خارج المحافظة وتوطينهم فيها تحت حجج واهية، رغم الظروف الدقيقة التي كانت تمر بها سوريا، ضاربين بعرض الحائط الوحدة الوطنية وما قد يترتب على ذلك من نتائج. هذا وقد بادرت مجموعات فلاحية واسعة إلى رفع العرائض للمسؤولين يطالبونهم بوقف هذا المشروع العنصري الذي يضرب الوحدة الوطنية بالصميم، كما راحت بعض نشرات الأحزاب الكردية تدعو كل القوى الوطنية والتقدمية في كافة الأحزاب والقوى السياسية على الساحة السورية للعمل الجاد من أجل وقف تنفيذ هذا المشروع، وذلك صيانة لأمن البلاد ودرءاً للأخطار وتعبيراً عن التآخي الكردي العربي والمصير المشترك، وإنصافاً لدماء مئات الشهداء الكرد الذين دافعوا عن استقلال سوريا وكرامتها منذ حوالي نصف قرن، فقد أصدر الحزب الديموقراطي الكردي اليساري في سوريا نداء إلى الرأي العام السوري في أوائل حزيران عام 1973 هذا نصه:

نداء إلى الرأي العام السوري

يا جماهير شعبنا السوري:

أيتها القوى التقدمية:

في هذه المرحلة الدقيقة التي تجتازها بلادنا، وما تتعرض له من محاولات محمومة من جانب الإمبريالية والرجعية الداخلية بغية ضرب كل المكتسبات التي حققتها الطبقات الكادحة خلال نضالاتها الشاقة والطويلة، جنباً إلى جنب الوضع الخطير الذي يسود الجو السياسي العام لمنطقة الشرق الأوسط خاصة بعد قرب طرح المبادرة الاميركية ومؤامرات الحلول الاستسلامية لتصفية قضية الشعب الفلسطيني وما رافقتها من محاولات تصفوية وهجومٍ شرس على فصائل الثورة الفلسطينية في لبنان، وممارسة

ضغوطات أخرى على معظم القوى التقدمية والوطنية في المنطقة من أجل تحقيق الحد الأدنى من شروط الحل الأميركي الصهيوني، لمعالجة قضايا الشرق الأوسط لمصلحة النفوذ الامبريالي الاحتكاري وتكريس الوجود الصهيوني ودعم الكيانات الرجعية والتابعة.

وفي الوقت الذي تمر على الجماهير الشعبية وقواها التقدمية في القطر وعلى امتداد البلدان العربية الذكرى السادسة للاعتداء الصهيوني التوسعي ضد الأمة العربية وحركة الثورة الفلسطينية، هذه الذكرى الأليمة التي تتطلب منا جميعاً مراجعة التجربة القاسية بمزيد من التعقل واليقظة، من أجل تفادي كل الأخطاء والنواقص التي كانت أو أصبحت عوامل لحدوث النكسة الرهيبة، وفي مقدمتها التحضير من أجل تكريس كل الطاقات للمعركة القادمة، معركة تحرير الجزء المحتل من أرض الوطن والمساهمة في معركة تحرير فلسطين والتي لن تتحقق إلا بتوطيد الجبهة الداخلية، وترسيخ دعائم الوحدة الوطنية، أمام ما يجري وما يتطلب منا، نفاجئ بأحداث غريبة لا تمت إلى واجبات المرحلة بصلة، وليس أمامنا سوى كشفها للرأي العام السوري عن طريق أحزابه وقواه السياسية التي تهمها صيانة هذا الوطن وتقدمه الاجتماعي.

أيها الوطنيون والتقدميون:

في الآونة الأخيرة بدأت المحاولات تجري على قدم وساق من جانب بعض عناصر أجهزة السلطة ترمي إلى تنفيذ المشروع العنصري المعروف – الحزام العربي– في منطقة الجزيرة، فكما هو معلوم حرمت السلطة منذ سنوات المئات من الفلاحين الكرد من الأرض في المنطقة الواقعة على الحدود الشمالية الغربية بطول (375)كم وعرض (15)كم بغية تهجيرهم وإسكان فلاحين عرب محلهم، وأطلقت السلطات على المشروع اسم (مزارع الدولة) لتغطية صفتها القومية العنصرية، إلا أن معظم القوى الوطنية والتقدمية بما فيها قطاعات واسعة من عناصر حزب البعث الحاكم على علمٍ بحقيقة هذا المشروع، ورغم حرمان هؤلاء الفلاحين الفقراء من الأرض إلا أنهم ظلوا يصارعون الحياة بصبر وأناة ومنتظرين إعادة حقوقهم المهضومة، منذ شهر تقريباً توجهت عشرات السيارات المحملة بوفود فلاحية من منطقة حوض الفرات وبرفقتها

بضع سيارات تابعة لأجهزة الأمن والمخابرات، وذلك للاطلاع على أراضي تلك المنطقة، ثم ظهرت الدلائل القريبة على تصميم عناصر حاقدة من مختلف الأجهزة لتنفيذ العملية بأقصى سرعة وتمريرها بصورة مشبوهة، وقد ظهرت معارضة فئات واسعة من أبناء حوض الفرات للتنقل إلى أراضي إخوانها وأشقائها من الفلاحين الكرد المحرومين وذلك تقديراً منها لواجبات الأخوة وتفادياً لأية مشاكل قد تترتب على مثل هذه الخطوة اللاديموقراطية.

هذا بالإضافة إلى حملة استنكار شديدة من جانب مختلف الأوساط الشعبية في منطقة الجزيرة، إلا أن المسؤولين عن تنفيذ هذه الخطة لا يولون المسألة أي اهتمام مع يقينهم بأنها ستجلب المآسي والأحزان التي لن يستفيد منها سوى أعداء هذا الوطن والمتربصون به من الرجعية والعملاء، إننا نضع هذه الوقائع أمام أنظاركم للتحرك السريع من أجل قطع جذور هذه الخطة من أساسها ونطالبكم بتحمل مسؤلياتكم التاريخية تجاه هذه المسألة التي لا تتجزأ من القضايا الأساسية الملّحة والتي يجب معاجلتها دون إبطاء.

أوائل حزيران 1973

البارتي الديموقراطي الكردي اليساري في سوريا

نداء الى الرأي العام السوري

يا جماهير شعبنا السوري :
أيتها القوى التقدمية :

في هذه المرحلة الدقيقة التي تجتازها بلادنا ، وما تتعرض له من محاولات محمومة من جانب الامبريالية والرجعية الداخلية بغية ضرب كل المكتسبات التي حققتها الطبقات الكادحة خلال نضالاتها الشاقة والطويلة ، جنبا الى جنب الوضع الخطير الذي يسود الجو السياسي العام لمنطقة الشرق الاوسط خاصة بعد قرب طرح امبادرة الامبركية ومؤامرات الحلول الاستسلامية لتصفية قضية الشعب الفلسطيني وما رافقتها من محاولات تصفوية وهجوم شرس على فصائل الثورة الفلسطينية في لبنان ، وممارسة ضغوطات اخرى على معظم القوى التقدمية والوطنية في المنطقة من اجل تحقيق الحد الادنى من شروط الحل الامبركي الصهيوني لمعالجة قضايا الشرق الاوسط لصالح النفوذ الامبريالي الاحتكاري وتكريس الوجود الصهيوني ودعم الكيانات الرجعية والتابعة .

وفي الوقت الذي تعرض فيه الجماهير الشعبية وقواها التقدمية في اقطار وعلى امتداد البلدان العربية الذكرى السادسة للا عتداء الصهيوني التوسعي ضد الامة العربية وحركة الثورة الفلسطينية ، هذه الذكرى الاليمة التي تتطلب منا جميعا مراجعة التجربة القاسية بمزيد من التعقل واليقظة ، من اجل تفادي كل الاخطاء والنواقص التي كانت اواصبحت عوامل لحدوث النكسة الرهيبة ، وفي مقدمتها التحضير من اجل تكريس كل الطاقات للمعركة القادمة معركة تحرير الجزء المحتل من ارض الوطن والمساهمة في معركة تحرير فلسطين والتي لن تتحقق الا بتوطيد الجبهة الداخلية ، وترسيخ دعائم الوحدة الوطنية ، امام مايجري وما يتطلب منا نضالا جديا باحداث غربلة لاتت الى واقع المرحلة بصلة ، وليس امامنا سوى كشفها للرأي العام السوري عن طريق احزابه وتواه السياسية التي تهمها سلامة هذا الوطن ، وتقدمه الاجتماعي .

ايها الوطنيون والتقدميون

في الاونة الاخيرة بدأت المحاولات تجري على قدم وساق من جانب بعض عناصر اجهزة السلطة تمهيدا الى تنفيذ المشروع العنصري المعروف بـ الحزام العربي – في منطقة الجزيرة ، فكما هو معلوم حرمت السلطة منذ سنوات الطاب من الفلاحين الاكراد من الارض في المنطقة الواقعة على الحدود الشمالية الشرقية بطول (٣٧٥) كم و عرض (١٩) كم بغية تهجيرهم واسكان فلاحين عرب محلهم ، واطلقت السلطة على المشروع اسم – مزارع الدولة – لتغطية صفتها القومية العنصرية ، الآن معظم القوى الوطنية والتقدمية بما فيها قطاعات واسعة من عناصر حزب البعث الحاكم على علم بحقيقة هذا المشروع . ورغم حرمان هؤلاء الفلاحين الفقراء من الارض الا انهم ظلوا يصارعون الحياة بصبر واناة وينتظرون اعادة حقوقهم المهضومة منذ شهر تقريبا توجهت عشرات السيارات المحملة بوفود تذهب من منطقة حوض الفرات وبرفقتها بضع سيارات تابعة لاجهزة الامن والمخابرات وذلك للاطلاع على اراضي تلك المنطقة ، ثم ظهرت – الدلائل القريبة على تصميم عناصر حاقدة من مختلف الاجهزة لتنفيذ العملية باقصى سرعة وتهريرها بصورة مشبوهة وقد ظهرت معارضة فئات واسعة من ابناء حوض الفرات للتنقل الى اراضي اخوتهم واعتقالهم من الفلاحين الاكراد المحرومين ،وذلك تقديرا منها لواقعيات الاخوة وتفاديا لاية مشاكل قد تترتب على مثل هذه الخطوة اللاديموقراطية .

هذا بالاضافة الى حملة استنكار شديده من جانب مختلف الاوساط الشعبية في منطقة الجزيرة ، الا ان المسؤولين عن تنفيذ هذه الخطة لايولون المسألة اى اهتمام مع يقينهم بانها ستجلب المآسي والاحزان التي لن يستفيد منها سوى اعداء هذا الوطن والمتربصون بمن الرجعية والصهيونية . اننا نضع بين ايديكم الوقائع امام انظاركم للتحرك السريع من اجل تحذير هذه الخطة من اساسها ونداءنا اليكم بتحمل مسؤولياتكم التاريخية تجاه هذه المسألة التي لاتتجزأ من القضايا الاساسية الملحة التي يجب معالجتها دون ابطاء .

اوائل حزيران ١٩٧٣

الحزب الديموقراطي الكردي اليساري في سورية

كما وزع الحزب نفسه منشورات تدعو إلى إدانة هذه المؤامرة ومقاومتها، وذلك في 20 آب 1973 وكان التوزيع شاملاً بحيث غطى كل مناطق الجزيرة بمدنها ومراكزها حتى داخل سيارات المفارز الأمنية، كما وزعت في دمشق وحلب وبيروت، وقد جابهتها السلطات بمزيد من القمع والاعتقالات فقد اعتقل المرحومان أحمد حاج سعيد (درباسية) وحسن مُحَّد يوسف موسى المعروف بـ"حسي" (ريف قامشلو)، وقضيا قرابة ثمانية أعوام في السجون بتهمة توزيع هذا البيان، بالإضافة إلى كل من يوسف ديبو وعادل إبراهيم خضر "عادل يزيدي" اللذين قضيا ثمانية أشهر في السجون بنفس التهم وكذلك المواطن شكري بطيخة الذي قضى مدة أقل في السجن.

وقبل ذلك بحوالي شهر كان الحزب الديموقراطي الكردي في سوريا (البارتي) قد أصدر بياناً بهذا الصدد بتاريخ /أواسط تموز /1973/ وهذا نصه:

بيان إلى الرأي العام العربي والعالمي

منذ أمد طويل، سابق لاستقلال الجمهورية العربية السورية، يقطن الأكراد في المناطق الشمالية منها، ويجتمعون على الأخص في مناطق الجزيرة وعين العرب وجبل الأكراد، فإذا ما أضفنا إليهم ما توزع منهم في المناطق الداخلية من القطر، وعلى الأخص في مدينتي دمشق وحلب نتيجة للغزوات والهجرات التاريخية، باستثناء من استعربوا وانفصلوا نهائياً عن أصلهم الكردي، لوجدنا أنفسنا أمام ثلاثة أرباع المليون من السكان مازالوا يحتفظون بشخصيتهم الكردية، رغم كل الظروف المناوئة التي من شأنها صهر هذه القومية، وإزاله لغتها من قاموس لغات الشعوب.

منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وحصل القطر على استقلاله، تقوم الحكومات السورية باتباع مختلف الوسائل والسبل لصهر الأكراد في بوتقة القومية العربية، أو تهجيرهم من المنطقة، سواء إلى الخارج، أو بعثرتهم في القطر، عدا عن المكافحة الجسدية بالسجن والتشريد، متذرعين بحجج واهية.

يقف على رأس المشاريع العنصرية التي يعاني منها الأكراد في سوريا مشروعان، هما الإحصاء والحزام، والإحصاء هو مشروع وضعت أسسه في عهد الانفصال، وجرى

بموجبه إحصاء لسكان الجزيرة، لإعادة النظر في جنسيتهم، وبقي نتيجة ذلك قرابة مائة ألف مواطن محرومين من الجنسية العربية السورية، هذا المشروع، بالرغم من خطورته، ليس موضوع الساعة، لذلك نكتفي بهذا القدر من المعلومات عنه.

أما المشروع الخطير الذي يستهدف الوجود الكردي في المنطقة فهو مشروع الحزام الذي يدعى – تجنياً على العروبة – بالحزام العربي، والذي بدأت فكرة إنشائه في الظهور حينما تفتقت العقلية العنصرية لضابط أمن صغير غدا فيما بعد وزيراً، مكافأة له عن مشروع يرمي إلى إجلاء الأكراد من منطقتهم لإسكان قبائل عربية فيها.

بدئ بتطبيق هذا المشروع في عام 1966م، إذ تم الاستيلاء على كافة الأراضي المستثمرة من قبل الفلاحين والفائضة عن احتفاظ المالكين، ولم توزع تطبيقاً لقانون الإصلاح الزراعي، بل باشرت الدولة باستثمارها بالذات، وقد بقي هذا المشروع يسمى في بداية تطبيقه بالحزام العربي لمدة ثلاثة أشهر، إلا أن استنكار الأكراد والعناصر الوطنية الشريفة من أخواتنا العرب له، دفع السلطة إلى تغيير اسمه، وتسميته بمزارع الدولة. وهكذا بقي فلاحو المنطقة محرومين من الأرض، وبعد مدة طويلة حددت لنفر منهم بعض الأراضي دون الحد الأدنى لاستحقاقاتهم في مناطق بعيدة كل البعد عن مناطق سكانهم، وبشكل مفرق مبعثر، ودون أية مساعدة مالية للانتقال وبناء البيوت، الأمر الذي حدا بأجمعهم إلى عدم الانتقال وتفضيل البقاء في قراهم دون أرض على هذا الانتقال المهين.

لقد قوبل مشروع المزارع بالاستنكار من قبل الفلاحين الأكراد، لإدراكهم الكامل على خلفياته، وبإيمانهم بأن الاشتراكية لا تفرق بين فلاح وآخر على أساس اللغة أو الدين.. إلا أن هذا الاستنكار جوبه بدعاية تفسر بانه موجّه إلى مشروع اشتراكي تطبقه كافة الدول الاشتراكية دون أي تذمر من المواطنين، إلا أن حقيقة هذه المزارع لم تلبث ان توضحت للعيان، لدرجة أن المسؤولين لم يعد بإمكانهم إخفاء ما يرمى إليه.

فمع اقتراب سد الفرات على الانتهاء، خطط بعض المسؤولين سراً بتهجير القبائل العربية القاطنة في المنطقة التي ستغمرها مياه الفرات إلى منطقة مزارع الدولة، ولم ينكشف هذا السر إلا عندما فوجئ مواطنو الجزيرة بقافلة من السيارات تجوب منطقة

الحزام، ليتعرف ركابها (وفود أهالي منطقة الغمر) على طبيعة المنطقة.

ويعد ايام من التدشين الكبير لسد الفرات، أبرزت الصحف في صفحاتها الأولى العناوين الكبيرة مشيرة إلى إعداد خطة لإسكان أهالي منطقة الغمر في منطقة مزارع الدولة، معلنة أن السلطة قد خصصت مبدئياً عشرة ملايين من الليرات السورية لتنفيذ هذا المشروع.

لاشك في ان هذه العناوين قد مرت مرور الكرام، فمواطنون فقراء غمرت المياه أراضيهم سوف ينقلون إلى مزارع في مناطق أخرى تملكها الدولة، والدولة تبذل مساعيها للتعويض على مواطنيها دون أن يدور في خلد أحد بأن هذه المزارع مقتطعة دون حق من افواه أطفال الأكراد الجياع، ولا يزالون يعيشون فيها من غير أرض بنسبة مكتظة، تفوق في اكتظاظها كافة المناطق الأخرى في الجزيرة، بل وفي الريف السوري.

إن مشروع الإسكان هذا ليس إلا الخطوة الثانية من خطوات تطبيق الحزام، والتي من شأنها أن تمهد للخطوة التالية، وهي التهجير والتشريد.

إن الأكراد في تلك المنطقة مخيرون بين أمرين أحلاهما مرّ، إما ترك الأراضي التي ولدوا فيها وسقوها بدمائهم ودموعهم وعرقهم، أو التشتت والتشرد في أرض الله الواسعة دون معين، سعياً وراء رزقهم، تاركين آخر ما يربطهم بقوميتهم الكردية ووطنيتهم السورية، وإما البقاء في المنطقة دون أرض وبجوار عرب مالكين لأراضيهم ومسلحين، ومعفيين من الخدمة الإلزامية، وممولين من قبل المصارف بأوسع الاعتمادات، كل ذلك في نفس الأرض التي مزجوها بالدماء والدموع والعرق.

إن هذا التناقض الاجتماعي الذي سيولد في المنطقة، لن يكون من شأنه سوى خلق صراع فيها، لا يعرف غير الله نتائجه وابعاده.

إن هذين الاحتمالين ليس في المنطق والعدل ما يحملها سوى أن الجهة التي تطبقها تملك القوة الكافية لإسكات صوت الحق في حناجر الهاتفين له، وهي السلطة، والداعية لتطبيقه، غير آبهة لردود الفعل التي قد تنجم عنها.

إن الحزب الديموقراطي الكردي في سوريا (البارتي)، إذ يضع هذه الصورة أمام الرأي العام السوري والعربي والعالمي، ويهيب بكل القوى التقدمية والوطنية والإنسانية

في القطر وخارجه التدخل في الموضوع، وبذل كل ما لديهم من نفوذ وصداقة لدى حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم ولدى رئيس الجمهورية سيادة الفريق حافظ الأسد.

وإننا نضع أطراف الجبهة الوطنية التقدمية في القطر أمام مسؤوليتهم التاريخية إزاء الوجود الكردي كقومية في سوريا، يجب أن تتمتع بكافة الحقوق التي تتمتع بها القوميات في الدول التقدمية، بل وحتى الرجعية في سائر دول العالم.

إن الوحدة الوطنية التي قامت الجبهة الوطنية التقدمية من أجلها في البلاد، تفتقر إلى التفاف العنصر الكردي حولها، بسبب الممارسات العنصرية التي يعانيها حتى في عهد الحكومات التي تعتبر تقدمية وطنية كالعهد الحالي. فمن أولى واجبات هذه الجبهة، ممارسة الضغط الودي إزاء البعث ورئيس الجمهورية لوقف هذه المهزلة المأساة، التي لا يستفيد منها سوى أعداء الوطن.

إن الحكام العرب، وهم يقفون في مقدمة شعوبهم في معركة المصير مع الصهيونية والاستعمار مدعوون للتدخل لدى الرئيس الأسد لوقف عملية الصهر هذه، كي لا تنقلب وبالاً على المنطقة، وتدفع حشداً من المواطنين كرهاً إلى صفوف الأعداء.

إن الدول التقدمية، وعلى رأسها منظومة الدول الاشتراكية، وكافة المنظمات الفلاحية والعمالية والطلابية.. مطالبة برفع صوت الاستنكار لهذا العمل.

قد تبدو القضية الآن بسيطة، تقتضي الدبلوماسيات التغاضي عنها أو التقليل من شأنها، ولكن، نظرة موضوعية بسيطة إلى هذه القضية، تبرز خطورتها، وتدفع بها إلى أوائل قضايا الوطن، لا يخفف من وطأتها إنشاء الجبهة التقدمية، وإشادة السد، والاستعداد لخوض معركة المصير وألف منجز من المنجزات الثورية.

أواسط تموز 1973م – اللجنة المركزية للحزب الديموقراطي الكردي في سوريا (البارتي).

وإثر ذلك، ولإحداث خلخلة في الوضع السياسي الكردي السوري، وبخاصة ضمن القوى والقيادات الفاعلة على الساحة الكردية التي كانت تعارض بشدة مشروع الحزام كالحزب اليساري الكردي، والحزب الديموقراطي الكردي (البارتي)، ولإرهاب

المناضلين وقمعهم والحؤول دون تكاتفهم في وجه تطبيق الحزام، وتسهيلاً لإمرار المشروع/ المؤامرة وبتاريخ 1973/7/29 قامت السلطات – بالإضافة إلى اعتقال المناضلين المذكورين سابقاً – باعتقال خمسة من قياديي الحزب الديموقراطي الكردي (البارتي) ضمنهم سكرتير الحزب بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء من اللجنة الاستشارية، وهم:

- **دهام ميرو – سكرتير الحزب.**
- **كنعان عكيد – قيادي.**
- **مُحَمَّد نذير مصطفى – قيادي.**
- **مُحَمَّد أمين شيخ كلين هوري – قيادي.**
- **خالد مشايخ – عضو اللجنة الاستشارية.**
- **عبدالله ملا علي – عضو اللجنة الاستشارية.**
- **مُحَمَّد فخري – عضو اللجنة الاستشارية.**

وقد قضوا جميعاً أكثر من ثماني سنوات في سجون النظام، مما حدا بالحزب الديموقراطي الكردي (البارتي) بإصدار بيانٍ في آب في 1973 بعنوان: **من وراء عمليات الإرهاب؟**

هذا نصه:

فوجئ المواطنون في الجزيرة في مطلع شهر آب الجاري بحملة اعتقالات جرى بحق قياديي حزبنا المناضل، وبعض المواطنين الأكراد، ولأول مرة في تاريخ القطر، يرافق اعتقال أحد رفاقنا قيام جلاوذة مخابرات أمن الدولة بإطلاق النار على المواطنين في قرية موزلان، وإرهاب الأطفال والنساء والشيوخ، مما أدى إلى سقوط أحد المواطنين جريحاً، ولاذ جميع سكان القرية بالفرار هائماً على وجوههم في البراري. لقد سبق أن تعرض مناضلو حزبنا في ظل الحكومات الرجعية السابقة للاعتقال والإرهاب والتعذيب ولكن لم يفت ذلك في عضد جماهير حزبنا، ولم يؤثر ذلك على نضالها الدؤوب في سبيل رفع نير الاضطهاد العنصري عن كواهل شعبنا الكردي ونيل حقوقه الديموقراطية المشروعة. ويبدو إن بعض التيارات الرجعية والشوفينية في القطر كانت تعد العدة لهذه الاعتقالات منذ الإعلان عن النية بوضع مشروع الحزام العنصري موضع التنفيذ، هذا

المشروع الذي أجمعت كل القوى والفئات الوطنية والتقدمية العربية في القطر السوري والخارج على إدانته وشجبه، ومن البديهي أن يقف حزبنا الطليعي بوضوح وثبات في وجه هذا المشروع، باذلاً كل جهده في فضحه وإظهار حقيقته العنصرية المقيتة، لقد قام حزبنا أصلاً من أجل الدفاع عن حق الأكراد الطبيعي والإنساني في العيش بأمان وإخاء ومساواة مع شقيقه الشعب العربي في سوريا، لقد نادى حزبنا دوماً بتعزيز الوحدة الوطنية في القطر، ومد يده بإخلاص في كل مناسبة للتعاون في سبيل وحدة وازدهار وتقدم البلاد ومن المؤسف أن يلاقي هذه المعاملة من كان موقفه كموقف حزبنا.

إننا نعتقد بيقين ثابت، أن عمليات الاعتقال والاضطهاد الجاريين بحق مناضلي حزبنا، لا تخدم مطلقاً المصالح الحقيقية للشعب العربي في القطر السوري، ولا الأسس التقدمية الطامع إليها نظام الحكم الحالي، بل لنا الثقة أن فتح باب الإرهاب على مصراعيه من جديد بحق الأكراد ليس حتى مراعياً من القيادات العليا للبلاد وعلى رأسها قائد الحركة التصحيحية. لأن ما يجري الآن في الجزيرة بالنسبة للأكراد مخالف لكل المبادئ التي أعلنها (قائد المسيرة) نفسه وقامت على أساسه الجبهة الوطنية التقدمية.

إننا نعتقد أن الهجوم المسلح الذي قام به جهاز مخابرات أمن الدولة على قرية موزلان وإشاعة الإرهاب فيها حتى الآن وفي بقية القرى التي يقطنها الأكراد غير معني فيه المواطنون الأكراد فقط، بل إن ذلك موجه إلى السياسة العليا للبلاد ونهجها التقدمي.

إن إطلاق النار على المواطنين الأكراد من قبل هذا الجهاز، لا يقصد به الأكراد فقط، إنما هذا الرصاص موجه إلى دستور البلاد ومؤسساتها التقدمية والديموقراطية، إننا نؤمن أن المأساة التي تحل بالأكراد نتيجة تطبيق مشروع الحزام، وكافة أوجه التمييز العنصري القائمة، هي بمجملها قضية وطنية قبل كل شيء، ومن المفروض أن تلقى اهتماماً عاماً وجدياً من كل الفئات الوطنية والتقدمية، إننا نضع قوى جبهة الوطنية التقدمية وكافة الفئات والعناصر الشريفة في القطر أمام مسؤولياتها المبدئية، ونطالبها بالعمل على إطلاق سراح المعتقلين من قياديي حزبنا والأكراد الآخرين، ووضع حد

لسياسة الإرهاب والتمييز العنصري الجاريين بحق الجماهير الكردية في سوريا، وكلنا أمل أن بياننا سيلقى آذاناً صاغية من جميع القوى والفئات الوطنية والتقدمية لتعزز حتى الأبد الأخوة العربية الكردية على أساس متين من الوحدة الوطنية، ولتتضافر كافة القوى الوطنية والتقدمية في طريق معاداة الاستعمار والصهيونية.

أوائل آب 1973 م

الحزب الديموقراطي الكردي في سوريا

(البارتـــــــــــــي).

الوحدة /YEKITI/ العدد /٦٧/ الصفحة الثانية

من الأرشيف

من وراء عمليات الإرهاب ؟

أصدر الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) بتاريخ آب ١٩٧٣م، بياناً تحت هذا العنوان، بعد اعتقال عدد من الوطنيين والتقدميين، هذا نصه :

فوجيء المواطنون في الجزيرة في مطلع شهر آب الجاري بحملة اعتقالات جرى بحق بعض قيادي حزبنا المناضل، وبعض المواطنين الأبرياء، ولأول مرة في تاريخ القطر، يرافق اعتقال أحد رفاقنا، قيام حالوزة مخابرات أمن الدولة بإطلاق النار على المواطنين في قرية موزلان، وإرهاب النساء والأطفال والشيوخ، مما أدى إلى سقوط أحد المواطنين جريحاً، ولاذ جميع سكان القرية بالفرار هائمين على وجوههم في البراري، لقد سبق أن تعرّض مناضلو حزبنا في ظل الحكومات الرجعية السابقة للإعتقال والإرهاب والتعذيب، ولكن لم يبلغ ذلك في عنفه جماهير حزبنا، ولم يؤثر على نضالها الدؤوب في سبيل رفع نير الاضطهاد العنصري عن كواهل شعبنا الكردي ونيل حقوقه الديمقراطية المشروعة، ويبدو أن بعض التيارات الرجعية والشوفينية في القطر كانت تعدّ العدّة لهذه الإعتقالات منذ الإعلان عن النية بوضع مشروع الميثاق الوطني الذي أجمعت كلّ القوى والفئات الوطنية والتقدمية العربية في القطر السوري والخارج على إدانته وشجبه، ومن البديهي أن يقف حزبنا النائب بوضوح وثبات في وجه هذا المشروع، بالاً كلّ جهده في فضحه وإظهار حقيقته العنصرية المقيتة، لقد قام حزبنا أصلاً من أجل الدفاع عن حل الأكراد الطبيعي والإنساني في العيش بأمان وإخاء ومساواة مع شقيقه الشعب العربي في سوريا، ولقد ناضل حزبنا دوماً بالمعنى الوحدة الوطنية في القطر، وعمل بدء بإخلاص في كل مناسبة للدعوة في سبيل وحدة وازدهار وتقدم البلاد، ومن الموسف أن يلاقي هذه المعاملة من كل موقف كموقف حزبنا.

إننا نعتقد يقين ثبات، أن عمليات الإعتقال والإضطهاد الجارين بحق مناضلي حزبنا، لا تخدم مطلقاً المصالح الحقيقية للشعب العربي في القطر السوري، ولا الأحسن القائمة الطامع فيها نظام الحكم الحالي، بل لنا الثقة، ان فتح باب الإرهاب على مصراعيه من جديد بحق الأكراد ليس حتى مرعياً من القيادات العليا للبلاد وهي رأسها قائد الحركة التصحيحية، لأن ما يجري الآن في الجزيرة بالنسبة للأكراد مخالف لكل المبادىء التي أعلنتها (قائد المسيرة نفسه وقامت على أساسها الجبهة الوطنية التقدمية)، إننا نعتقد أن الهجوم المسلح الذي قام به جهاز مخابرات أمن الدولة على قرية موزلان وإشاعة الإرهاب فيها حتى الآن، وفي بقية القرى التي يقطنها الأكراد، غير معني فيه المواطنون الأكراد فقط، بل إن ذلك موجه إلى السياسة العليا للبلاد وتوجهها القادمي، وإن يطلق النار على المواطنين الأكراد من قبل هذا الجهاز، لا يقصد به الأكراد فقط، إنما هذا الرصاص موجه إلى دستور البلاد، وسياستها التقدمية والديمقراطية، إننا نؤمن أن الأنشطة التي تعمل بالأكراد نتيجة تطبيق مشروع الحزام، وكافة أوجه التمييز العنصري القائمة، هي بمجملها قضية وطنية قبل كل شيء، ومن المفروض أن تلقى اهتماماً عاماً وجدياً من كل القطاعات الوطنية والتقدمية، إننا نضع قوى الجبهة الوطنية التقدمية، وكافة القطاعات والعناصر الشريفة في القطر أمام مسؤولياتها الجدية، وطالبها بالعمل على إطلاق سراح المعتقلين من قيادتي حزبنا والأكراد الآخرين، ووضع حدّ لسياسة الإرهاب والتمييز العنصري الجارحين بحق الجماهير الكردية في سوريا، ولكنا أمل أن بياننا سيلقى آذاناً صاغية من جميع القوى والفئات الوطنية والتقدمية لتعزز حتى الأبد الأخوة العربية الكردية على أساس متين من الوحدة الوطنية، ولتتضافر كافة القوى الوطنية والتقدمية في طريق معاداة الإستعمار والصهيونية.

أوائل آب ١٩٧٣م

الحزب الديمقراطي الكردي في سوريـــــــا

(البارتـــــــــــــي)

ولم تقف وتيرة الاعتقالات، بل طالت العديد من النشطاء والكوادر في الحزبين (اليساري والبارتي)، ومن ضمنهم القيادي حميد حاج حسين سينو عام 1977.

إلا أنه ومع الأسف الشديد فإن بعض الوجهاء وبعض رؤساء العشائر وبعض الملاكين الوصوليين باركوا أو غضوا الطرف عن مجيء هؤلاء، إلا أن الطامة الكبرى كانت في ان بعض القوى السياسية المحلية – "الأممية" والكردية –، باركت أو آثرت السكوت، وكان من بين هذه القوى الحزب الشيوعي السوري ومن خلال منطقية الجزيرة التي رحبت بهذا المشروع ودافعت عنه.

تتابعت خطوات التنفيذ هنا وهناك، وتوالت التهديدات لفلاحي القرى وبخاصة الحدودية، ففي يوم الجمعة 1974/3/29 قامت السلطات المسؤولة في قامشلو ومعهم أجهزة الأمن بتجميع أهالي قرى (زنود Zenda، حلكو Hilko، طرطب Tertep) وأبلغتهم بأن هناك أراض زائدة ستوزع عليهم، وطلبوا من الفلاحين المحرومين وذوي الملكيات الصغيرة بالتوقيع على بعض الأوراق، وبعد الانتهاء من التوقيع والتبصيم بالإبهام الأيسر أخبروهم علانية ودونما خجل: ((**لقد تم الاستيلاء على قراكم وأراضيكم، وحتى بيوتكم من قبل الدولة، وها قد وقعتم وبصمتم بملء إرادتكم على صكوك التنازل فكونوا مستعدين للرحيل في أي وقت نأمركم فيه**))، وانتفض الجميع، وأصيبوا بالذهول وتحركوا ليقدموا الشكوى ضد هذه المهزلة إلى مدير منطقة قامشلو فلم يجدوا أحداً لأنه يوم جمعة!! وفي اليوم التالي ذهبوا إلى محافظ الحسكة لكنهم لم يجدوا آذاناً صاغية. ورفع فلاحو قرى (ديريك، قامشلو، عامودا، درباسية، سري كانييه) العرائض إلى المسؤولين يذكرونهم بأنهم فقراء ومعدومين، ولم ينتفعوا بدونم واحد حتى الآن، ويريدون إنصافهم فهم أولى بالانتفاع من أولئك الذين يبتعدون عن المحافظة مئات الكيلومترات، وذلك تطبيقاً لقانون الاصلاح الزراعي وتعديلاته وتوضيحاته، والمتضمن أن الأفضلية لفلاحي القرية التي يتم الاستيلاء على أراضيها ثم الأقرب فالأقرب، ولكن المسؤولين تجاهلوا كل العرائض وكل الشكاوى الجماعية والفردية وتهربوا من المقابلات، ونشرت أجهزتهم القمع والرعب في كل مكان.

نستعرض فيما يلي نص إحدى تلك العرائض:

إلى سيادة محافظ الحسكة الأكرم

من مقدمة: فلاحو ناحية عامودا يعرضون لسيادتكم ما يلي:

لا يخفى على سيادتكم بأننا حرمنا من الانتفاع نتيجة استيلاء الدولة على الأراضي الزائدة من الملاكين في المنطقة، والآن نسمع بأنه سيتم توزيع هذه الأراضي على فلاحين من غير منطقتنا، هذا ولما كنا أحق وأولى من غيرنا باعتبارنا قاطنين في هذه المنطقة منذ القديم وأباً عن جد، كما وأننا قدمنا في سبيلها الكثير، ومن ثم نطالب حسب المبدأ الاشتراكي القائل الأقرب فالأقرب، لذلك نسترحم من مقامكم الكريم النظر في وضعنا هذا بعين الاعتبار راجين توزيع أراضي المنطقة علينا نحن المحرومين والمعدمين من الانتفاع، وذلك أسوة بغيرنا في باقي المناطق والمحافظات الأخرى مع قبول فائق الاحترام.

أوائل نيسان 1974 فلاحو ناحية عامودا

تواقيع

إلى مدير الزراعة والإصلاح الزراعي بالحسكة للدراسة

10 نيسان 1974 توقيع محافظ الحسكة

إلى السيد محافظ الحسكة

تبين من استدعاء فلاحي ناحية عامودا بأن الأرض المدارة من قبل منشأة مزارع الدولة بالقامشلي سوف يتم توزيعها على أهالي منطقة الغمر، ولا علاقة لمديريتنا مطلقاً بهذا الموضوع.

يرجى الاطلاع عن مدير الزراعة والإصلاح الزراعي بالحسكة

11 نيسان 1974 عياش الحمش

وقد كان الجواب النهائي للمحافظ هو ما يلي:

يبلغ المستدعون بالنتيجة محافظ الحسكة

11 / نيسان /1974 "توقيع"

وكانت العرائض الاخرى لا تلقى مصيراً أحسن، وكان جميع الأبواب موصدة أمام الكرد عن عمد وسابق إصرار وتصميم.

في شتاء 1974 /1975 القارس بدأت قوافل المستوطنين بالوصول إلى الجزيرة تباعاً... وكان تجمعهم في مطار قامشلو، ومنه ينطلقون إلى خيام نصبت لهم حول القرى التي كانت تبنى لهم، وكان العمل فيها على قدم وساق ومنذ شهور... يصنع ألواح اللبن من جهة وتقطع الأخشاب التي تدفقت بكميات كبيرة إلى مركز في جنوب قرية "هيمو" الواقعة غرب مدينة قامشلو بحوالي 5كم وذلك لصناعة الأبواب والنوافذ والسقوف من جهة أخرى، وللتعجيل بالأمر جهزت مكعبات حديدية لتصنيع إحدى وعشرين لبنة دفعة واحدة، وخصصت ملايين الليرات لد "جهاد المقدس" تصرف يميناً وشمالاً بأوامر السيدين المبجلين جابر بجبوج وعبدالله الأحمد عضوي القيادة القطرية ومسؤولي تطبيق الحزام العربي والمتربعين في مضافة مركز البحوث العلمية الزراعية في "هيمو" حيث الحرس والشرطة والأمن في حمايتهما، والجميع منهمكون في نهش جسد شعب آمن لا حول له، وما إن ينتهي ويكتمل بناء قرية حتى يسكن بعشرات المستوطنين المستقدمين وفق لوائح وضعت مسبقاً. وخلال عدة شهور من خريف /1974/ وحتى ربيع /1975/ استكملت القرى وأسكن الجميع تقريباً.

هنا يجب أن نعيد إلى الأذهان بأن جلب مستوطنين إلى الجزيرة كان قد تم سابقاً أيضاً؛ ففي عام 1959 /1960 وفي عهد الوحدة تم جلب مستوطنين من محافظات درعا، السويداء، حماة، إدلب.. وبنيت لهم مستوطنات في مناطق "سري كانييه" و"درباسية" و"ديريك"، وهذه المستوطنات هي: العريشة – المناجير – الأهراس – العامرية – الأربعين – ليلان – أم الخير، وكلها تقع على حوض الخابور، ومستوطنة قصرك Qesrik في منطقة درباسية، ومستوطني الزهيرية والأحمدية في منطقة ديريك.

تنتمي الأغلبية المطلقة من عرب المستوطنات الجديدة الذين جيء بهم إلى عشائر "الولدة" المؤلفة من: البوشعبان – عجيل – الجعابات – الناصر – العامر – البوسرة – الحويوات – المراضات – العلي – المغلظان... الخ، وقراهم كانت تقع على طرفي الفرات من جنوبه المسمى بالشامية وشماله المسمى بالجزيرة. وهذه القرى هي: حويجة حلاوة – الكرية – حويجة ملا علي – معيزيلة – الكرّين – الجاموس – طاوي – أبوزريجية – الحويش – محكان – خفسة – سخنة – عرّان – أبو هريرة – تل أسود...الخ.

يتزعم هؤلاء المستوطنين عشائرياً آل ناصر والغانم وعلى رأسهم عائلة شواخ البورسان الناصر والمتمركزون حالياً في مستوطنة "البهيرة" الواقعة غرب مدينة عامودا بـ10 كم، ومستوطني "الحاتمية" و"الثورة" الواقعتين غرب مدينة قامشلو ببضعة كيلومترات، هؤلاء الزعماء الذين لم يكونوا متحمسين للمجيء في البداية، لكن السلطات أغرتهم بالكثير، وكان من بين ذلك إعطاؤهم /6/ جرارات جديدة مكافأة وترضية لهم، وتشجيعاً لهم على البقاء بالإضافة إلى ملحقات أخرى وأموال.

ومن الضرورة بمكان أن نشير إلى أن الدولة كانت قد خططت حينذاك لاستصلاح مساحات واسعة من الأراضي في منطقة "مسكنة" المجاورة لحوض الفرات، وإيصال مياه الري إليها، ولكن الخطط الشوفينية كانت أذكى وأهم فبدلاً من نقل من غمرت أراضيهم إلى هناك نقلوا عنوة إلى الجزيرة رغم معارضتهم الشديدة في البداية.

لقد كان هؤلاء المستوطنون – وربما حتى الآن – لا يعتبرون أنفسهم من أبناء محافظة الجزيرة ولا أصحاب هذه الأرض الحقيقين، وحتى الآن ورغم مرور أكثر من أربعين عاماً فهم يشعرون تماماً – وهذه حقيقة مؤكدة – بالعزلة إلى حد ما حتى من العرب الأصليين، فتراهم غير مندمجين مع المحيط العام، ولم يقدموا على دفن موتاهم هنا، بل كانوا ينقلوهم إلى الرقة حتى بداية الثمانينات، كما كان لا يحق لهم التصويت والترشيح في انتخابات مجلس الشعب والإدارة المحلية حتى دورة 1991/1990، والكثير منهم عادوا إلى مناطقهم الأصلية، وبنوا البيوت هناك وما عليه إلا ان يأتي إلى هنا في فصل الخريف ليبذر الأرض، وفي أوائل الصيف ليحصد الزرع ويقبض ويغادر. وفي إحصائية بسيطة لمستوطنة "الحاتمية" الواقعة في منتصف الطريق ما بين مدينتي قامشلو وعامودا، والمؤلفة أساساً من حوالي /90/ بيتاً،

وتستحوذ على /22/ ألف دونم، فإن /54/ بيتاً هي الآن غير مسكونة في هذه المستوطنة، بل تقيم في الرقة أو في بعض قراها، يأتون فقط مرتين في الخريف للزراعة وفي حزيران للحصاد، هذا ما صرح به عدد من المقيمين الآن، وهذا ما صرحت به رابطة المنظمة الفلاحية في قامشلو مراراً. وكتأكيد لذلك – وفي مناطق أخرى – فإنه مع بداية عام /1988/ رفعت تقارير من شعبة حزب البعث في ديريك ومن الرابطة الفلاحية فيها إلى المسؤولين في فرع الحزب واتحاد الفلاحين في الحسكة تفيد بأن فلاحي الغمر يغادرون قراهم بعد الحصاد وبيع المنتوج إلى حلب والرقة ليلتحقوا بأعمالهم وأهلهم هناك. وللوقوف على حقيقة الأمر شكلت لجنة من اتحاد المحافظة وفرع الحزب وتوجهت إلى تلك القرى بعد مدة، لكنها وجدت أن الكل موجودون، ذلك أن رئيس اتحاد الفلاحين بالحسكة "ناصر العماوي" كان أسرع من اللجنة؛ إذ أخبر أولئك بضرورة التواجد في قراهم بأقصى سرعة ممكنة، وتم ذلك. وهكذا رفعت اللجنة تقريرها تفند كتاب شعبة ديريك لحزب البعث والرابطة الفلاحية فيها، وبناء على اقتراحها تم توجيه توبيخ إلى أمين الشعبة ورئيس الرابطة.

وفي هذا السياق نشير إلى جولة الصحفي السوري **أحمد ماردیني** في المحافظات الشرقية، حيث أجرى تحقيقاً صحفياً حول وضع أراضي أملاك الدولة في محافظة الرقة ونشرتها صحيفة تشرين السورية بتاريخ 1973/3/29 وفي ذلك التحقيق ورد المقطع التالي:

((**كلنا نعلم أن المغمورين ونقصد هنا من غمرت أراضيهم بمياه سد الفرات، انتفعوا بأراضٍ من محافظة الحسكة كتعويضٍ لأراضيهم، وهذا حقهم مادام الأمر يتعلق بمشروع عظيم كسد الفرات، لكن الغريب أن عدداً كبيراً من هؤلاء لم يسكنوا المناطق الجديدة التي انتفعوا فيها بمحافظة الحسكة، بل عادوا إلى محافظة الرقة ليستفيدوا من مشاريعها كمشروع بئر الهشيم ويحاولون الانتفاع مرة ثالثة بأسماء أبنائهم في مشروع مسكة شرق...**)).

ومن جهة أخرى فإن مهندسي الحزام يحاولان الآن تبرئة نفسيهما من هذه الجريمة؛ فها هو عبدالله الأحمد عضو القيادة القطرية ورئيس لجنة تنفيذ الحزام يصرح في جريدة السفير اللبنانية وفي مقال له بعنوان " **امبراطورية الحجل**" بأنه ((**ليس من مخططي مشروع الحزام**

العربي ولا هو من منفذيها))، ويضع اللوم على سكان المنطقة الأصليين ويقول: ((**إن الفئات الإقطاعية وعناصر من سكان المنطقة رحبوا بالمشروع، وقالوا بأننا أخوة، وسنعيش حياة مشتركة، وأن كثيراً من سكان المنطقة قد عمل في أعمال البناء وغيرها..**)).

إن هذا يعني أنه في قرارة نفسه يشعر بالذنب، ويتهرب من المسؤولية، ويخشى على نفسه من المحاسبة عاجلاً أم آجلاً، إننا لا ننسى أن بعض الإقطاعيين باركوا الحزام تحت ذريعة أن الأرض أخذت منهم فلتسلم لكائن من كان، وطالما أنهم وصوليون ومنافقون يريدون تبييض صفحتهم لدى السلطات فراحوا يصفقون للقادمين الجدد الغرباء. إن هذه كانت نظرة خاطئة إلى حد القتل، بل وجريمة لن يغفرها لهم التاريخ، كما أننا لا ننسى مباركة بعض القوى السياسية هنا – أممية كانت أو حتى قومية كردية – غضوا الطرف عن ذلك، أو لم يقبلوا حتى النقاش في محاولة منع تطبيق الحزام... وهذا مخجل إلى حد القرف وستظل وصمة عار على جباههم.. كل ذلك بالإضافة إلى مواقف بعد الوجهاء ورؤساء العشائر الذين راحوا يخبئون أنفسهم تحت عباءة السلطات ورجال الأمن.... لكنه وللتاريخ يجب أن يقال أن المناضل أوصمان صبري، سكرتير الحزب الديمقراطي الكردي اليساري عرض على حزبه مقاومة تنفيذ الحزام، وأنه قادر على تأمين ما يلزم من رجال ومال وسلاح (وكان أحد الرموز الدينية المعروفة في الجزيرة قد أسر له بذلك)، إلا أن قادة الحزب اتهموه بالعمالة لتركيا، فدفع مركزه ثمناً لهذا الموقف النبيل.

وأخيراً سنظل نذكر وقاحة أحد السكان المحليين الذي قام بتزويج ابنته لأحد المستوطنين كعربون على صداقة غير شريفة ولما يمض على مجيئهم سوى أشهر، وهو أول كردي يقترف هذا العمل المشين المنغمس في الذيلية والوقاحة.

بلغ عدد المستوطنات التي أنشئت لهم على امتداد الحدود الدولية بين تركيا وسوريا، من نهر دجلة في أقصى الشمال الشرقي إلى جنوب غربي سري كانييه/40/ مستوطنة، وكلها تمتد على الشريط الحدودي كفاصل بشري ما بين أبناء شعبنا الكردي على طرفي الحدود. إن هذا التوضع لهذه المستوطنات – وبهذا الشكل – دليل دامغ على أن الأمر كان سياسياً وليس مجرد إنقاذ بعض ممن غمرت مناطقهم بمياه سد الفرات وإيوائهم في

مكان ما، وهنا فإن أسئلة كثيرة تعرض نفسها مثل: ألم يكن المغمورون أولى من غيرهم بالانتفاع والاستفادة من خيرات سد الفرات، فينتفعوا بأراضٍ من حوض الفرات ويبقوا بين أهاليهم ولا يبتعدوا مئات الكيلومترات، وهل كانت المنطقة التي نقلوا إليها خالياً فارغاً لا ملاك ولا سكان ولا فلاحون، وأن آلاف الهكتارات كانت بانتظار من يحييها...؟، ألم يكن الدافع السياسي العنصري وشبه العسكري والمدروس بدقة والمخطط له من زمان حتى قبل فكرة نشوء السد بسنين طويلة، كلها تشير إلى أن وراء الأكمة ما وراءها.

لقد كانت هناك أراض شاسعة وواسعة في جنوبي مدينة تل حميس وشرقها المعروفة (بجنوب الرد)، كما كانت هناك أراضٍ ومساحات شاسعة في جنوبي وشرقي مدينة الحسكة وجنوبي جبل عبد العزيز، وكلها تشابه الأراضي التي غمرت في محافظة الرقة من ناحتي البنية والمناخ إلى حد ما.. وطبعاً هناك أراض واسعة وشاسعة في محافظات دير الزور والرقة وحلب وحمص، حتى أن المساحات التي تم استصلاحها في محافظة الرقة (حوض الفرات) كانت كافية لإسكان اضعاف ممن غمرت أراضيهم بمياه سد الفرات، فلماذا اختير هذا الشريط الشمالي من محافظة الجزيرة حصراً، حيث الكثافة السكانية وحيث آلاف الفلاحين الكرد في قراهم محرومون من الأرض..؟

وللتأكيد على ذلك نعود مرة أخرى إلى صحيفة تشرين بتاريخ 1997/3/29 ومقالة الصحفي السابق حيث يقول:

"إن مجموع أراضي أملاك الدولة والاستيلاء بعد عام 1958 في محافظة الرقة وغير الموزعة هي 113353 هكتار وهي لا تزال بيد الدولة، ولم توزع على الفلاحين وتستثمر من قبل جهات عامة – الحقيقة متنفذون–.."

فلماذا لم توزع تلك الأراضي على المغمورين؟!

الأمر لا يحتاج إلى مزيد من الفكر، فقد كان الهدف سياسياً، وقد اختيرت الجزيرة لا لشيء إلا لإحداث تغيير سكاني، وتغيير ديمغرافية المنطقة، واختير الشريط الحدودي لفصل الامتداد الطبيعي للأرض والسكان والعشيرة وحتى العائلة الواحدة، ووضع حاجز بشري يحقق للمسؤولين رغبتهم في تطويق أبناء الشعب الكردي وحصرهم وتذويبهم، وكأن اتفاقية

(سايكس بيكو) لعام 1917 لم تكن كافيه في صنع الحواجز وفصل هذا الشعب الواحد.

إن المغمورين الذين جيء بهم إلى الجزيرة ينتمون إلى محافظتي حلب والرقة حيث منهم 999 عائلة من 34 قرية من محافظة حلب ومساحاتهم التي غمرت كانت 168520 دونم وأعطي لهم في الجزيرة مساحة 186520 دونم، و3187 عائلة من 38 قرية من محافظة الرقة ومساحاتهم التي غمرت كانت 479680 دونم وأعطي لهم في الجزيرة 517140 دونم وبذلك يكون مجموع قراهم هناك 72 قرية وبنيت لهم في الجزيرة 40 مستوطنة ومجموع عدد العائلات التي استقدمت كانت حوالي 4100 عائلة أما مجموع المساحة التي قدمت لهم فقد بلغت أكثر من 700 ألف دونم، وهنا لابد من التمعن والمقارنة ليس فقط في الأرقام بل في نوعية الأرض وخصوبته وريعيته، وهو الأهم.

لقد أعطيت لكل مستوطنة أراض خصبة جداً، تكفي لكافة المستقدمين، حيث أعطيت لكل عائلة 150 أو 180 أو 200 أو 250 أو 300 دونم وذلك حسب موقع المستوطنة، ففي مستوطنات منطقة ديريك خصصت للعائلة الواحدة مساحة 150 دونم، وكلما اتجهنا نحو الغرب ازدادت المساحة المخصصة لتصل إلى 300 دونم لكل عائلة في المستوطنات الواقعة في غرب مدينة سري كانييه (راس العين) وكلها من أخصب أراضي الجزيرة، وسميت كل وحدة أرض مخصصة للعائلة الواحدة بـ "استمارة"؛ فبعض العوائل خصصت باستمارة واحدة وبعضها خصصت باستمارتين؛ أي /300 – 600/ دونم، بالإضافة إلى أن هناك بنداً خاصاً في القرار الصادر عن القيادة القطرية لحزب البعث، رقم /541/ تاريخ 1974/8/19، والذي يقضي بمنح الأراضي المستولى عليها في الجزيرة لل "مغمورين"... هناك بند خاص ينص على وجود مساحات إضافية احتياطية لكل وحدة من هذه الأراضي الزراعية الخاصة بالتوزيع، وهذه المساحات الاحتياطية هي لسد أي نقص أو خطأ يحصل عند التسليم والاستلام على أرض الواقع.

هذا وقد بلغ طول الحدود المغطاة بالمستوطنين والمستوطنات /275/ كم، وعمق من /10-20/كم، وبلغ إجمالي المساحات المعطاة لهم (729511) دونم، موزعة على /40/ مستوطنة، كما بلغ عدد العوائل المستفيدة من هذه المساحات أكثر من 4090 عائلة، وإن عدد القرى الكردية الداخلة في منطقة الحزام /335/ قرية، عدد سكانها أكثر

من /150/ ألف نسمة.

لقد كان مقرراً في الأساس أن تطبق الحزام العربي على ثلاث مراحل بحيث تكون المناطق الكردية "كردستان الجنوبية الغربية" في نهايتها خالية من الكرد وتصبح إما مسكونة بعرب أو مناطق نفوذ لكبار رجالات الدولة والضباط أو مناطق عسكرية...

على أن يمتد هذا السرطان إلى منطقتي كوباني وعفرين الكرديتين في محافظة حلب، إلا أن ظروفاً داخلية وإقليمية ودولية حالت دون تنفيذ المرحلتين التاليتين "دخول سوريا إلى لبنان – صعود الإخوان– الصراعات مع بعث العراق– الصراع مع تركيا وغير ذلك "، أما بالنسبة إلى مثلث البترول في الجزيرة فقد كان هناك توجهات خاصة للتعامل معه، وبالفعل تحول إلى مثلث /برمودا/ مزروعة بالأمن والعسكر والعملاء بالإضافة إلى المستوطنين.

لقد كانت الأراضي التي خصصت للمستوطنين تسجل لدى دوائر الدولة المعنية بأراضي الانتفاع، وسمي المستوطنون بـ "فلاحي الغمر" ثم بدلت التسمية إلى "الملاكين الجدد".

منذ استلام المستوطنين الأرض وحتى الآن عوملوا معاملة متميزة، فقد أخضعوا لتنظيم زراعي خاص، وأعفوا من أجور المثل التي تطبق على جميع المنتفعين الآخرين، كما شكلت في جميع المستوطنات جمعيات تعاونية فلاحية وتم تأمين كل مستلزمات الحياة لهم (سكن لائق، مدارس، مياه، مرافق عامة.. الخ)، كما كانت تلبى طلباتهم فوراً، وأصبحوا "الطفل المدلل" لدى السلطات، وتم تحويل هذه المستوطنات إلى بلديات بدءاً من عام /1996/، علماً أن جميع القرى الكردية التي تجاور هذه المستوطنات تفتقر إلى كل مظاهر الحياة ولم تطل أغلبها يدُ العمران والتطور، مع أن بعضها أكثر سكاناً وأحوج ما تكون إلى مثل هذه الخدمات. كما لم تحول إلى بلديات، وتجاهلتها السلطات في تحد صارخ لكل القيم والمبادئ الإنسانية.

إننا لا نستطيع في أسطر عديدة ذكر الفوارق الهائلة ما بين تلك المستوطنات والقرى الكردية، لكن ذلك ليس غريباً على سلطات تشبعت بالشوفينية، ووضعت لنفسها هدفاً لم تحد عنه حتى الآن، وهو العمل بكل السبل لتطويق الكرد وحصرهم وتهجيريهم أو تذويبهم.

المستوطنات

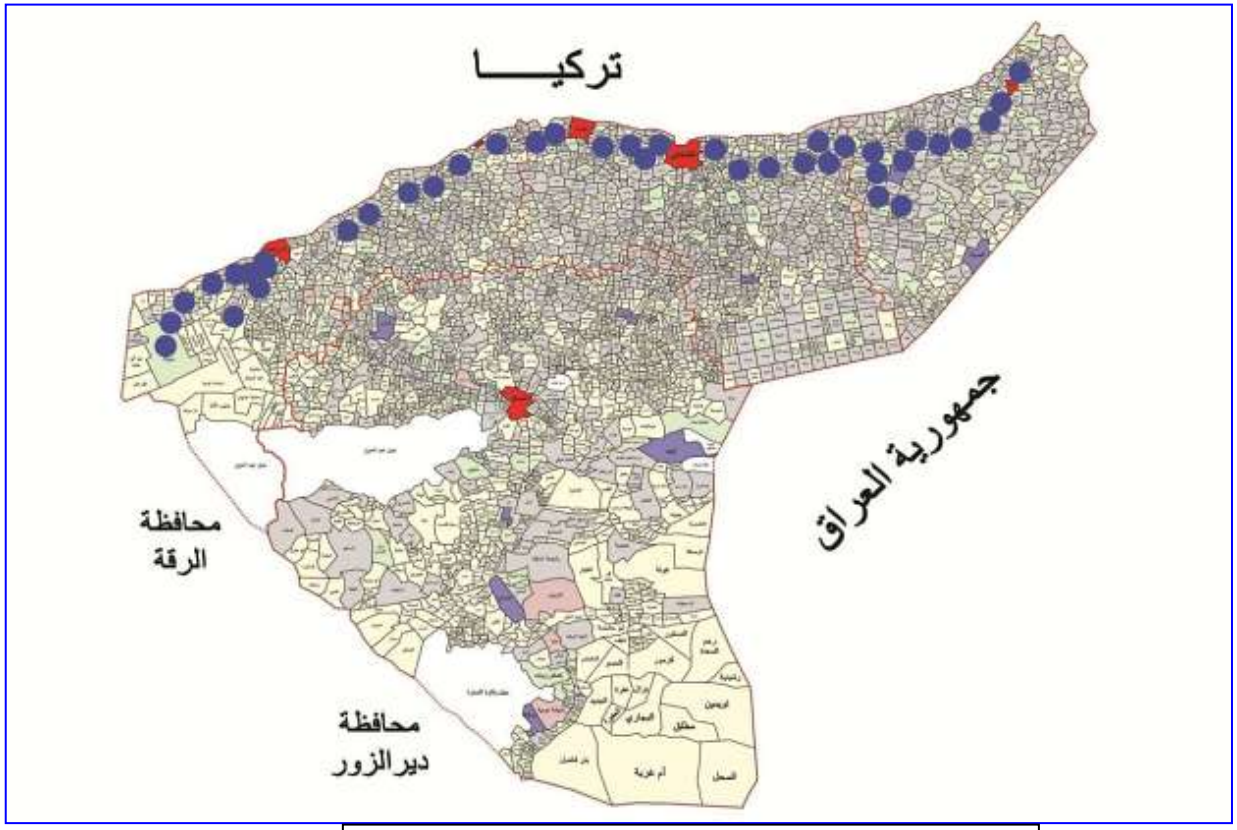

الخريطة (3) تبين شريط المستوطنات على الحدود الشمالية

يبلغ عدد المستوطنات –كما ذكرنا – /40/ مستوطنة، وهي من الشرق إلى الغرب أي من منطقة ديريك في اقصى الشمال الشرقي إلى منطقة سري كانييه (رأس العين) في أقصى الشمال الغربي وفق الجدول التالي:

المنطقة	مسلسل	المستوطنات	المساحة المخصصة دونم	المساحة لكل عائلة دونم	عدد العوائل المستقدمة في حينه
ديريك (مالكية)	1	عين الخضرا	23847	150	159
	2	تل الصدق	15823	150	105
	3	الصحية	14855	150	99
	4	مصطفاوية	25676	150	171
	5	تل أعور	27750	150	185
	6	الحمراء	15735	150	105
	7	الجوادية	3327	56	60
	8	شبك	8120	56	145
	9	تل علو 1	6788	54	125
	10	تل علو2	9288	54	172
	11	توكل	21540	150	143
	12	معشوق	16696	150	111
قامشلو	13	المناذرة	24750	150	165
	14	الحرمون	21600	150	144
	15	القحطانية	16950	150	113
	16	حلوة	25200	200	126
	17	التنورية	30600	200	153
	18	أم الفرسان	31000	200	124
	19	هيمو	30600	200	170

	20	الثورة	6800	200	34
	21	الحاتمية	22400	200	112
	22	أم الربيع	12400	200	62
	23	البهيرة	21800	200	109
	24	الجابرية	20800	200	104
سري كانيبه (رأس العين)	25	تل تشرين	27500	200	120
	26	القنيطرة	21500	200	106
	27	القيروان	23500	200	135
	28	ظهر العرب	20500	200	102
	29	الأسدية	23750	250	95
	30	برقة	13570	250	56
	31	تل الحضارة 1	16800	300	55
	32	تل الحضارة 2		300	
	33	تل الأرقم	7160	300	22
	34	المثنى	11700	300	39
	35	المتنبي	5980	300	19
	36	أم عظام	7000	300	23
	37	العنادية	18206	300	66
	38	الراوية	27000	300	87
	39	الدهماء	24900	300	83
	40	هنادي	26100	300	85
المجموع			729511		4089

انظر: الخريطة رقم 3 ص 77

المستوطنات في منطقة ديريك (المالكية)

يبلغ عدد المستوطنات في منطقة ديريك 12 مستوطنة وهي من الشرق إلى الغرب كالتالي:

1- عين الخضراء:

تقع شمال شرقي مدينة ديريك بمسافة 9كم وعلى يمين الطريق العام ديريك – عين ديوار، وهي أول مستوطنة من ناحية الشمال الشرقي، وتبعد عن الحدود السورية التركية حوالي 3,5كم.

كما تقع هذه المستوطنة في عقار قرية بانى قسرى Bane qesrê، كانت تضم عند إنشائها 159 وحدة (عائلة) بلغ إجمالي المساحات المخصصة لهم 23847 دونم موزعة على استمارات ذات الـ/150/ دونم.

تم استقطاع هذه المساحة من عقارات القرى الكردية التالية:

مسلسل	اسم القرية الأصلي (الكردي)	الاسم المعرب	الرقم العقاري	المساحة المقتطعة دونم	ملاحظات
	Bane qesrê	عين الخضرا	15	4770	
	ên bozaq	عين بازوق	35	2520	
	Xirbê Abid	خربة عبيد	36	2570	تركت مساحة 447 دونم احتياط
	Girê başot	دير البلح	37	3517	
	Mozerê	المنصورة	38	1720	
	Kaniya Mitirb	الكاظمية	51	600	
	Ên dîwar	عين ديوار	18	3000	

	1600	17	حب الهوى	Hebilhewa	
	3550	32	غزة	Baxûs	
	23847				المجموع

2- مستوطنة تل الصدق:

وتقع جنوب غربي مدينة ديريك حوالي3 كم تقريباً، وعن الحدود السورية التركية 8,5 كم، وعلى يمين الطريق العام ديريك – قامشلو.

تقع هذه المستوطنة في عقار القرية الكردية Girê vira، وكانت تضم عند إنشائها 105 وحدات، بلغ إجمالي المساحات المخصصة لهم 15823 دونم، موزعة على استمارات ذات الـ/150/ دونم.

تم استقطاع هذه المساحة (بالدونم) من عقارات القرى الكردية التالية:

مسلسل	اسم القرية الأصلي (الكردي)	الاسم المعرب	الرقم العقاري	المساحة المقتطعة دونم	ملاحظات
1	**Girê vira**	**تل الصدق**	5	5020	
2	**Carûdiyê**	**الاسماعيلية**	51	1600	
3	**Xerab reşk**	**سويدية غربي**	60	325	**تركت مساحة 373 دونم احتياط**
4	**Girê kera**	**خربة عدنان**	3	3100	
5	**Ezîziyê**	**العزيزية**	54	507	
6	**Hec Metrê**	**عكا**	11	1500	
7	**Gir dêmiyê**	**الشمسية**	13	250	
8	**Qeze receb**	**قضاء رجب**	12	371	
9	**Kanî kerkê**	**الحسانية الشرقية**	39	950	
10	**Girkê Mîro**	**تل الأمراء**	49	2200	
المجموع				15823	

3- مستوطنة الصحية:

تقع جنوب مدينة ديريك على بعد 6 كم، وعلى يمين الطريق العام ديريك– قامشلو، كما تبعد عن الحدود التركية حوالي 10 كم تقريباً، وتقع هذه المستوطنة في عقار القرية الكردية Wanîk، وكانت تضم عند إنشائها 99 وحدة، بلغ إجمالي المساحات المخصصة لهم 14855 دونم موزعة على استمارات ذات الـ/150/ دونم. تم استقطاع هذه المساحات من القرى الكردية التالية:

مسلسل	اسم القرية الأصلي (الكردي)	الاسم المعرب	الرقم العقاري	المساحة المقتطعة دونم	ملاحظات
1	**Ser Misaxa Jêr**	**قلقيلية**	**63**	**1100**	
2	**Wanîk**	**الصحية**	**55**	**1955**	**تركت مساحة 185 دونم احتياط**
3	**Rûbarya**	**رحيبة**	**56**	**8830**	
4	**Girkê selma**	**السفح**	**57**	**1700**	
5	**Hiyake**	**حياكة**	**62**	**1300**	
المجموع				14855	

4- مستوطنة المصطفاوية:

تقع شمالي مدينة چل آغا Çil axa (الجوادية) بحوالي 8 كم، وعن الحدود التركية مسافة حوالي 9,5 كم، وتبعد عن مدينة ديريك 17كم كما تقع المستوطنة في عقار القرية الكردية مصطفاوية، وكانت تضم عند إنشائها 171 وحدة، بلغ إجمالي المساحة المخصصة لها 25676 دونم موزعة على استمارات ذات الـ/150/ دونم.

تم استقطاع هذه المساحة من القرى الكردية التالية:

مسلسل	اسم القرية الأصلي (الكردي)	المعرب الاسم	الرقم العقاري	المساحة المقتطعة دونم	ملاحظات
1	**Mistefawiyê**	**المصطفاوية**	**65**	**5180**	
2	**Gîrê**	**المرتفعة**	**64**	**2000**	**تركت مساحة 476 دونم احتياط**
3	**Ser Misaxa Jêr**	**قلقيلية**	**63**	**4820**	
4	**Ser Misaxa Jor**	**بستان**	**126**	**2626**	
5	**Banoka**	**الفردوس**	**61**	**600**	
6	**Jêlika**	**الجابرية**	**125**	**3950**	
7	**Delavê kera**	**مريجات**	**127**	**900**	
8	**Kanya nebya**	**نبع النبي**	**122**	**1000**	
9	**Kortepan**	**تل أعور**	**119**	**4600**	
المجموع				**25676**	

5- مستوطنة تل أعور:

تقع شمال غربي مدينة چل آغا Çil axa (الجوادية) بمسافة 7كم تقريباً، وتبعد عن الحدود التركية حوالي 9كم، وعلى شمال الطريق العام ديريك – قامشلو بمسافة 5كم. كما تقع هذه المستوطنة في عقار القرية الكردية Kortepan، وكانت تضم عند إنشائها /185/ وحدة، بلغ إجمالي المساحات المخصصة لهم /27750/ دونم، موزعة على استمارات ذات الـ /150/ دونم.

تم اقتطاع هذه المساحة من القرى الكردية التالية:

مسلسل	اسم القرية الأصلي (الكردي)	الاسم المعرب	الرقم العقاري	المساحة المقتطعة دونم	ملاحظات
1	**Sêgirka derho**	**أبو عبيدة**	141	1076	
2	**Mûsa gewra**	**أم الرمان**	139	552	
3	**Kêşkê**	**الحمراء**	136	6507	
4	**Gir denîk**	**الحميدية**	131	2680	**تركت مساحة 398 دونم احتياط**
5	**Qerxo**	**الغسانية**	133	1860	
6	**Helêq**	**حلاق**	135	325	
7	**Girê dêra**	**تل مذري**	142	3840	
8	**Gulîca**	**سنجار**	121	16310	
9	**Kanî kerkê**	**الحسانية**	123	7460	
10	**Kortepan**	**تل أعور**	119	3000	
11	**Elwanka ezam**	**تل أمية**	150	1600	
12	**Elwankê**	**الطليعة**	120	4254	
			المجموع	27750	

6- مستوطنة الحمراء:

وتقع شمال شرق مدينة چل آغا Çil axa (الجوادية) بمسافة 7,5كم، وتبعد عن الحدود التركية حوالي 9,5كم، وتبعد عن الطريق العام شمالاً بمسافة 7,5كم، كما تقع المستوطنة في عقار القرية الكردية كيشكي (Kêşkê)، وكانت تضم عند إنشائها /105/ وحدة، بلغ إجمالي المساحة المخصصة لها /15735/ دونم موزعة على استمارات ذات الـ

/150/ دونم.

تم استقطاع هذه المساحة من القرى الكردية التالية:

مسلسل	اسم القرية الأصلي (الكردي)	الاسم المعرب	الرقم العقاري	المساحة المقتطعة دونم	ملاحظات
1	**Dêrûna qulinga**	**دير أيوب**	229	2520	
2	**Şîtika**	**اليمامة**	223	1030	
3	**Xerabê reş**	**دير حافر**	222	2195	
4	Utbê	**عتبة**	221	3490	**تركت مساحة 585 دونم احتياط**
5	**Ale qewsê**	**مشيرفة**	225	2750	
6	**Bekir oxlî**	**أبو بكر**	217	1850	
7	**Salihîyê**	**الصالحية**	219	600	
8	**Nebî sadî**	**النبي سادي**	140	1300	
المجموع				15735	

7- مستوطنة الجوادية:

تقع بالقرب من مدينة چل آغا Çil axa (الجوادية)، على بعد 35كم غرب مدينة ديريك، وعلى الطريق العام مباشرة، وتبعد عن الحدود التركية بمسافة 15كم، كما تقع المستوطنة في عقار چل آغاÇil axa ، وكانت تضم عند إنشائها 60 وحدة (عائلة)، بلغ إجمالي المساحات المخصصة لها 3327 دونم على أساس أنها كلها سقي من سدي الجوادية وباب الحديد، ونتيجة شح المياه في السدين صار التوزيع كالتالي: 56 دونم لكل فلاح منها 34 دونم سقي إضافة إلى 22 دونم بعل.

8- مستوطنة شبك:

تقع غربي مدينة چل آغا Çil axa (الجوادية) بمسافة 2,5كم، وعلى يمين الطريق العام ديريك – قامشلو، وتبعد عن الحدود التركية بمسافة 14,5كم، كما تقع المستوطنة في عقار القرية الكردية شبك، وكانت تضم عند إنشائها 145 وحدة، بلغ إجمالي المساحة المخصصة لها 8120 دونم على أساس كلها سقي من سدي الجوادية وباب الحديد، وكل استمارة بـ/56/ دونم، وبعد شح المياه في السدين أصبح لكل فلاح 34 دونم سقي، و22 دونم بعل.

9- مستوطنة تل علو (1):

تقع هذه المستوطنة جنوبي مدينة چل آغا Çil axa (الجوادية) بمسافة 6كم، وتبعد عن الحدود التركية بمسافة 21كم، كما تقع هذه المستوطنة في عقار قرية تل علو أولى، وكانت تضم عند إنشائها 125وحدة، بلغ إجمالي المساحات المخصصة لها 6788 دونم على أساس كلها سقي بواقع 54 دونم لكل عائلة، كانت الأراضي تسقى من مياه سدي باب الحديد والجوادية حتى عام 2000 لكن نظراً لشح المياه تقلصت مساحات السقي فأصبحت الآن 4104 دونم سقي و2684 دونم بعل فأصبح لكل عائلة 32 دونم سقي و22 دونم بعل.

10- مستوطنة تل علو (2):

تقع هذه المستوطنة جنوبي مدينة چل آغا Çil axa (الجوادية) بمسافة 6,5كم، وتبعد عن الحدود التركية بمسافة 23كم، وتقع هذه المستوطنة في عقار قرية محطة تل علو (تل علو ثانية)، وكانت تضم عند إنشائها 172 وحدة، بلغ إجمالي المساحات المخصصة لها 9288 دونم كلها سقي بواقع 54 دونم لكل عائلة، كانت الأراضي تسقى من مياه سدي باب الحديد والجوادية حتى عام 2000 لكن نظراً لشح المياه تقلصت مساحات السقي فأصبحت الآن 5504 دونم سقي و 3784 دونم بعل، أي لكل فلاح 32 دونم سقي و22 دونم بعل.

11- مستوطنة توكل:

تقع شمال غرب مدينة چل آغا Çil axa (الجوادية) بمسافة 9كم، وشمالي طريق العام جوادية – قامشلو بمسافة 5كم، وعن الحدود التركية حوالي 8كم، كما تقع المستوطنة في عقار قرية توكل الكردية وكانت تضم عند إنشائها 143 وحدة، بلغت المساحة المخصصة لها 21540 دونم موزعة على استمارات ذات الـ/150/ دونم.

تم استقطاع هذه المساحة من القرى الكردية التالية:

مسلسل	اسم القرية الأصلي (الكردي)	الاسم المعرب	الرقم العقاري	المساحة المقتطعة دونم	ملاحظات
1	Tokil	توكل	226	7160	
2	Xuşêniyê	خشينة	227	880	**هناك 390 دونم احتياط**
3	Dêrûna qulinga	دير أيوب	229	10000	
4	Kêl hesenakê	تل الحسنات	230	3500	
المجموع				21540	

12- مستوطنة معشوق:

تقع هذه المستوطنة شرق شمال مدينة Tirbe sipiyê (القحطانية)، بحوالي /15/ كم وتبعد عن الحدود التركية مسافة /7,5/ كم، وشمال الطريق العام جل آغا – قامشلو بمسافة 4,5كم، تقع هذه المستوطنة في عقار القرية الكردية معشوق، وكانت تضم عند إنشائها /111/ وحدة، بلغت المساحة المخصصة /16696/ دونم ذات الاستمارات الـ/150/ دونم.

اقتطعت هذه المساحة من القرى الكردية التالية:

مسلسل	اسم القرية الأصلي (الكردي)	الاسم المعرب	الرقم العقاري	المساحة المقتطعة دونم	ملاحظات
1	Maşûq	معشوق	232	10085	
2	Qetraniyê	النفطية	234	2141	
3	Gir dêm	تل السيد	231	1725 2745+	**تركت مساحة 646 دونم احتياط**
المجموع				16696	

وثيـــقـة

نص إحدى الوثائق الصادرة بخصوص توزيع الاراضي الزراعية على الغمر في منطقة ديريك (المالكية):

قرار رقم 493/ق

إن محافظ الحسكة

تنفيذاً لتكليف الرفيق الأمين القطري المساعد رئيس لجنة الغمر واستناداً لقرار القيادة القطرية رقم /521/ تاريخ 1974/6/24 حول التفويض بتوزيع الحاصل والأراضي للمستحقين من ابناء منطقة الغمر بعد تدقيق استماراتهم.

واستناداً لقرار القيادة القطرية رقم 541 تاريخ 1974/8/19 والذي اعطى لكل وحدة أرض مساحة حسب موقعها في مزارع الدولة يقرر ما يلي:

1- توزع الأراضي العائدة لمزارع الدولة والواقعة في منطقة المالكية على مستحقيها من

أهالي منطقة الغمر المهجرين من محافظة الرقة، وتخصص لكل وحدة مساحة /150/ مائة وخمسون دونم بعل ويعتمد في توزيعها الأسس التالية:

أ- تعتمد في التوزيع المساحات المستثمرة من قبل منشأة مزرعة الدولة بالمالكية حسب واقع الاستثمار الفعلي.

ب- تستبعد الأراضي المحجرة والمشجرة والمروية والمحاور والأراضي المؤجرة والمفروض عليها أجر مثل من التوزيع.

ج- تقوم لجنة الاستقبال في منطقة المالكية مع المساحين المكلفين من الأعمال الفنية بتسليم الأرض لفلاحي الغمر حسب المساحات المخصصة لكل قرية من قرى الغمر الثمانية على أن تبدأ اللجنة بالتوزيع من الجهة الغربية بدءاً من قرية معشوق وحتى نهاية قرى الغمر وذلك حسب التفصيل التالي:

أولاً: – قرية معشوق: عدد وحدات المساحة 157 وحدة وتخصص لها المساحات المدرجة في المناطق العقارية التالية:

متسلسل	اسم المنطقة العقارية	رقمها العقاري	المساحة الخاضعة للتوزيع بالدونم بعل	ملاحظات
1	**معشوق**	232	10085	**وهي المساحة الباقية بعد استبعاد المساحة المؤجرة لإبراهيم التمري ورفاقه 8 والبالغة 1416 دونم بعل**
2	**النفطية**	234	2141	**وهي المساحة الباقية بعد استبعاد المساحة المسلمة لفلاحي الغمر بقرية المناذرة والبالغة 1700 دونم بعل**
3	**تل سيد**	231	1725	**تركت مساحة 646 دونم بعل زيادة عن استحقاق المنتفعين كاحتياط**
			2745	**لاستدراك أخطاء التوزيع المحتملة وجمعية تعاونية**
			16696 دونم	

ثانياً: – قرية توكل: عدد وحدات المساحة 141 وحدة وتخصص لها المساحات المدرجة في المناطق العقارية التالية:

متسلسل	اسم المنطقة العقارية	رقمها العقاري	المساحة الخاضعة للتوزيع بالدونم بعل	ملاحظات
1	**توكل**	226	7160	
2	**خشيفة**	227	880	**هناك مساحة 390 دونم بعل قسم منها استدراكاً لأخطاء التوزيع المحتملة وجمعية تعاونية**
3	**دير ايوب**	229	10000	
4	**تل حسنات**	230	3500	
			21540 دونم بعل	

ثالثاً: – قرية الحمراء: عدد وحدات المساحة 101 وحدة وتخصص لها المساحات المدرجة في المناطق العقارية التالية:

متسلسل	اسم المنطقة العقارية	رقمها العقاري	المساحة الخاضعة للتوزيع بالدونم بعل	ملاحظات
1	**دير أيوب**	229	2520	**الباقي بعد إعطاء قرية توكل 10000 دونم**
2	**اليمامة**	223	1030	
3	**دير حافر**	222	2195	

4	**عتبة**	221	3490	**تركت مساحة 585 دونم بعل كاحتياط لاستدراك أخطاء التوزيع وجمعية تعاونية**
5	**مشيرفة**	225	2750	
6	**أبو بكر**	217	1850	
7	**صالحية**	219	600	
8	**النبي سادي**	140	1300	
			15735 دونم بعل	

رابعاً: – قرية تل أعور: (كورتبان) عدد وحدات المساحة 185 وحدة وتخصص لها المساحات المدرجة في المناطق العقارية التالية:

متسلسل	اسم المنطقة العقارية	رقمها العقاري	المساحة الخاضعة للتوزيع بالدونم بعل	ملاحظات
1	**أبو عبيدة**	141	1076	
2	**أم الرمان**	139	552	
3	**الحمراء**	136	6507	
4	**الحميدية**	131	2680	**تركت مساحة 398 دونم بعل كاحتياط لاستدراك أخطاء التوزيع وجمعية تعاونية**
5	**الغسانية**	133	1860	
6	**حلاق**	135	325	
7	**تل مذري**	142	3840	
8	**سنجار**	121	1310	

9	الحسانية	123	746	
10	تل أعور	119	3000	
11	تل أمية	150	1600	
12	الطليعة	120	4254	
			27750 دونم بعل	

خامساً: – قرية المصطفاوية: عدد وحدات المساحة 168 وحدة وتخصص لها المساحات المدرجة في المناطق العقارية التالية:

متسلسل	اسم المنطقة العقارية	رقمها العقاري	المساحة الخاضعة للتوزيع بالدونم بعل	ملاحظات
1	المصطفاوية	65	5180	
2	المرتفع	64	2000	تركت مساحة 476 دونم بعل كاحتياط لاستدراك أخطاء التوزيع وجمعية تعاونية
3	قلقيلية	63	4820	
4	البستان	126	2626	
5	الفردوس	61	600	
6	الجابرية	125	3950	
7	مريجات	127	900	
8	نبع النبي	122	1000	
9	تل أعور	119	4600	الباقي بعد استيعاد المساحة المسلمة لفلاحي الغمر بقرية تل أعور البالغة 3000 دونم بعل
			25676 دونم بعل	

سادساً: – قرية الصحية: عدد وحدات المساحة 94 وحدة وتخصص لها المساحات المدرجة في المناطق العقارية التالية:

متسلسل	اسم المنطقة العقارية	رقمها العقاري	المساحة الخاضعة للتوزيع بالدونم بعل	ملاحظات
1	قلقيلية	63	1100	الباقي بعد إعطاء مساحة 4820 دونم بعل لقرية المصطفاوية
2	الصحية	55	1955	
3	رحيبة	56	8830	تركت مساحة 185 دونم بعل كاحتياط لاستدراك أخطاء التوزيع وجمعية تعاونية
4	السفح	57	1700	
5	حياكة	62	1300	
			14885 دونم بعل	

سابعاً: – قرية تل الصدق: عدد وحدات المساحة 103 وحدة وتخصص لها المساحات المدرجة في المناطق العقارية التالية:

متسلسل	اسم المنطقة العقارية	رقمها العقاري	المساحة الخاضعة للتوزيع بالدونم بعل	ملاحظات
1	تل الصدق	5	5020	
2	الإسماعيلية	51	1600	
3	سويدية غربية	60	325	تركت مساحة 373 دونم بعل كاحتياط لاستدراك أخطاء التوزيع وجمعية تعاونية

4	خربة عدنان	3	3100	
5	العزيزية	54	507	
6	عكا	11	1500	
7	الشمسية	13	250	
8	قضاء رجب	12	371	
9	الحسانية الشرقية	39	950	
10	تل الأمراء	49	2200	
			15823 دونم بعل	

ثامناً: – قرية عين الخضراء: عدد وحدات المساحة 156 وحدة وتخصص لها المساحات المدرجة في المناطق العقارية التالية:

متسلسل	اسم المنطقة العقارية	رقمها العقاري	المساحة الخاضعة للتوزيع بالدونم بعل	ملاحظات
1	عين الخضراء	15	4770	
2	عين بازوق	35	2520	
3	خربة عبيد	36	2570	**تركت مساحة 447 دونم بعل كاحتياط لاستدراك أخطاء التوزيع وجمعية تعاونية**
4	دير البلح	37	3517	
5	المنصورة	38	1720	
6	الكاظمية	51	600	
7	عين ديوار	18	3000	

8	حب الهوى	17	1600	
9	غزة	32	3550	
			23847 دونم بعل	

2- يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه فور صدوره %
الحسكة في 1977/5/3

محافظ الحسكة

حسين حسون

(التوقيع)..

المرسل إليهم:

- القيادة القطرية – مكتب الأمانة /10/ نسخ يرجى توزيعه على مكاتب الرفاق المشتركين بلجنة الغمر.
- قيادة فرع الحزب بالحسكة /10/ نسخ مكتب الفلاحين الفرعي بالحسكة /10/ نسخ لتوزيعه على الرفاق أعضاء لجنة الاستقبال
- مديرية مزارع الدولة بدمشق /5/ نسخ، منشأة مزرعة الدولة بالمالكية /10/ نسخ
- قيادة شرطة المحافظة /5/ نسخ لتوزيعه ع/ط منطقة المالكية لتقديم المؤازرة .
- اتحاد الفلاحين بالحسكة /10/ نسخ.
- شعبة الحزب بالمالكية /10/ نسخ ع/ط فرع الحزب بالحسكة.
- رابطة الفلاحين بالمالكية ع/ط اتحاد الفلاحين بالحسكة /10/ نسخ.
- رئاسة الأعمال الفنية بالحسكة /15/ نسخة للمباشرة فوراً بتسليم الأرض للمنتفعين في القرى المذكورة بعد الاستعانة بمخططات منشأة مزرعة الدولة بالمالكية وتسليم المساحات المذكورة في كل قرية وتحميلها على المخططات أصولاً.
- مديرية الزراعة الإصلاح الزراعي بالحسكة /15/ نسخة.
- الإضبارة %.

انظر: الخريطة رقم 4 ص 100

قـــرار رقم ٢٤٧ لسنة

ان محافظ الحســـــكة

تنفيذا لتكليف الرفيق الامين القطري المساعد رئيس لجنة الاقليم

واستنادا لقرار القيادة القطرية رقم ٥٢١ تاريخ ١٩٧٤/٦/٢٤ حول التعويض بتوزيع الحاصل

والاراضي للمستحقين من ابناء منطقة الغمر بعد تدقيق استمارتهم .

واستنادا لقرار القيادة القطرية رقم ٥٤١ تاريخ ١٩٧٤/٨/١٩ والذي اعطى لكل وحدة اولى مساحة حسب موقعها في مزارع الدولـــة .

يقـــرر مايلـــــي :

١ ـ توزع الاراضي الحائدة لمزارع الدولة والواقعة في منطقة المالكية على مستحقيها من اهالي منطقة الغمر المهجرين من محافظة الرقة ، وتخصص لكل وحدة مساحة ١٥٠ مئة وخمسون دونم بعل ويحتسب في دونمها الامور التالية :

آ ـ تحتسب في التقويم المساحات المستثمرة من قبل منشأة مزرعة الدولة بالمالكية حسب واقع الاســـتثمار الفعلـــي .

ب ـ تستبعد الاراضي الحجرية والمشجرة والتربة والمحاور والاراضي المؤجرة والمخزون عليها أجر مثل من التوزيـــع .

جـ ـ تقوم لجنة الاستقبال في منطقة المالكية ، مع المساحين المكلفين من الاعمال الفنية بتسليم الاولى للاخوة الغمر حسب المساحات المخصصة لكل قرية من قرى الغمر الحادة على ان تبدأ الاجنة بالتوزع من الجهة الغربية بدءا من قرية محشوق وحتى نهايـــة قرى الغمر وذلك حسب التفصيل التالي :

اولا :ـ قرية محشوق : عدد وحدات المساحة ٧٠ وحدة وتخصص لها المساحات المدرجة في المناطـــق العقاريـــة التاليـــة :ـ

متسلسل	اسم المنطقة العقارية	رقم العقاري	المساحة الخاضعة للتوزيع بالدونم بعل	ملاحظـــــات
١	محشوق	٢٣٢	١٠٠٨٥ دونم	وهي المساحة المالية بعد استبعاد المساحة المؤجرة لابراهيم الصري ورفقاه ٨ والبالغة ٦١٦ دونم بعل
٢	الغطاية	٢٣٤	٢١٤١ دونم	وهي المساحة المالية المقتطعة استبعاد المساحة المسلمة للاخوة الغمر بقرية العاذرة البالغة ١٧٠٠ دونم بعل
٣	ال الســـعد	٢٣١	١٧٢٥ دونم	تركت مساحة ٦٤٦ دونم بعل زيادة عن استحقاق المتقدمين كاحتياط
			٢٧٤٥ دونم	لاستدراك اخطاء التوزيع المحتملة وجمعية تعاونية

ثانيا :ـ قرية توكل : عدد وحدات المساحة ١٤١ وحدة وتخصص لها المساحات المدرجة في المناطق العقارية التالية :

متسلسل	اسم المنطقة العقارية	رقمها العقاري	المساحة الخاصة للتوزيع بالدونم	ملاحظات
١	توكل	٢٢٦	٧١٦٠ دونم	
٢	الشيخة	٢٢٧	٨٨٠ =	هناك مساحة ٣٩٠ دونم يحل
٣	دير أيوب	٢٢٦	١٠٠٠٠ =	قسم منها استدراكا لاخطاء
٤	تل الحسنات	٢٣٠	٣٥٠٠ =	المحتملة وجمعية تعاونية
			٢١٥٤٠ دونم بحل	

ثالثا :ـ قرية الحمراء : عدد وحدات المساحة ١٠١ وحدة وتخصص لها المساحات المدرجة في المناطق العقارية التالية :

متسلسل	اسم المنطقة العقارية	رقمها العقاري	المساحة الخاصة للتوزيع بالدونم	ملاحظات
١	دير أيوب	٢٢٩	٢٥٢٠ دونم	الباقي بعد اعطاء قرية توكل ١٠٠٠٠ دونم
٢	اليمامة	٢٢٢	١٠٣٠ =	
٣	دير حافر	٢٢١	٢١٩٥ =	
٤	عبسة	٢٢١	٢٤١٠ =	تركت مساحة ٥٨٥ دونم بحل كاحتياط
٥	مشوفة	٢٢٥	٢٧٥٠ =	لاستدراك اخطاء التوزيع وجمعية تعاونية
٦	ابو بكر	٢١٧	١٨٥٠ =	
٧	مالحية	٢١٩	٦٠٠ =	
٨	الدير سادى	١٤٠	١٣٠٠ =	
			١٥٧٢٥ دونم بحل	

رابعا :ـ قرية تل اجور : (كوبيان) عدد وحدات المساحة ١٨٥ وحدة وتخصص لها المساحات المدرجة في المناطق العقارية التالية :

متسلسل	اسم المنطقة العقارية	رقمها العقاري	المساحة الخاصة للتوزيع بالدونم بحل	ملاحظات
١	ابو عمدة	١٤١	١٤٧٦ دونم	
٢	ام الرمان	١٣٩	٥٥٠ =	
٣	الحمراء	١٣٦	١٥٠٧ =	
٤	الحمودية	١٣١	٢٤٨٠ =	تركت مساحة ٣٩٨ دونم بحل كاحتياط
٥	الحسانية	١٣٣	١٨٦٠ =	لاستدراك اخطاء التوزيع المحتملة
٦	حسلاق	١٣٥	٣٢٥ =	وجمعية تعاونية
٧	تل مذرى	١٤٢	٣٨٤٠ =	
٨	سدجار	١٣١	١٣١٠ =	
٩	الحسانية	١٣٣	٧٤٦ =	
١٠	تل اجور	١١٩	٣٥٠٠ =	قسم منها
١١	[illegible]	١٥٠	١٦٠٠ =	

خامسا :ـ قرية المصلخاوية : عدد وحدات المساحة ١٦٨ وحدة وتخصم لها المساحات المدرجة في المناطق العقارية التالية :

متسلسل	اسم المنطقة العقارية	رقمها العقاري	المساحة الخاصة للتوزيع بالدونم	ملاحظات
١	المصلخاوية	٦٥	٥١٨٠ دونم	تركت مساحة ٤٧٦ دونم منها كاحتياط لاستدراك لاخطاء التوزيع المحتملة وجمعية تعاونية
٢	المرتفع	٦٤	٢٠٠٠ =	
٣	القبلية	٦٣	٤٨٢٠ =	
٤	البستان	١٢٦	٢٦٢٦ =	
٥	الفردوس	٦١	٦٠٠ =	
٦	الجابرية	١٢٥	٣٩٥٠ =	
٧	مرجات	١٢٧	٩٠٠ =	
٨	نبع التيني	١٢٢	١٠٠٠ =	
٩	تل اعور	١١٩	٤٦٠٠ =	الباقي بعد استبعاد المساحة المسلمة للفلاحي قرية تل اعور البالغة ٣٠٠٠ دونم بعمل

٢٥٦٧٦ دونم بعمل

سادسا :ـ قرية الصبحية : عدد وحدات المساحة ٩٤ وحدة وتخصم لها المساحات المدرجة في المناطق العقارية التالية :

متسلسل	اسم المنطقة العقارية	رقمها العقاري	المساحة الخاصة للتوزيع بالدونم	ملاحظات
١	تل عاقلة	٦٢	١١٠٠ دونم	الباقي بعد اعطاء مساحة ٤٨٢٠ دونم بعمل لقرية المصلخاوية
٢	الصبحية	٥٥	١٩٥٥ =	
٣	وحيشة	٥٦	٨٨٣٠ =	تركت مساحة ١٨٥ دونم بعمل كاحتياط لاستدراك اخطاء التوزيع المحتملة وجمعية تعاونية .
٤	السفح	٥٧	١٧٠٠ =	
٥	حواكة	٦٢	١٣٠٠ =	

١٤٨٨٥ دونم بعمل

سابعا :ـ قرية تل الصدق : عدد وحدات المساحة ١٠٢ وحدة وتخصم لها المساحات المدرجة في المناطق العقارية التالية :

متسلسل	اسم المنطقة العقارية	رقمها العقاري	المساحة الخاصة للتوزيع بالدونم	ملاحظات
١	تل الصدق	٥	٥٠٢٠ دونم	
٢	الاسماعلية	٥١	٦٠٠ =	
٣	سويدية غربية	٦٠	٢٢٥ =	
٤	ظهرة عدنان	٣	٣١٠٠ =	تركت مساحة ٣٧٣ دونم بعمل استدراكا لاخطاء التوزيع المحتملة وجمعية تعاونية
٥	الحزيزية	٥٤	٥٠٧ =	
٦	عما	١١	١٥٠٠ =	
٧	الشمسية	١٣	٢٥٠ =	
٨	قبراء رجب	١٢	٣٧١ =	
٩	الحسانية الشرقية	٣٩	٩٥٠ =	
١٠	تل الامراء	٤٩	٢٢٠٠ = قسم منها	

١٥٨٢٢ دونم بعمل

قانما : - قرية عين الخضراء : عدد وحدات المساحة ١٥٦ وحدة وتخصص لها المساحات المدورة في المناطق العقارية التالية :

متسلسل	اسم المنطقة العقارية	رقمها العقاري	المساحة الخاضعة للتوزيع بالدونم	ملاحظات
١	عين الخضراء	١٥	٤٧٢٠ دونم	تركت مساحة ٤٤٧ دونم بصل كما لا تدرك اخطاء التوزيع المحتمل وجمعية تعاونية .
٢	عين بازوق	٣٥	= ٢٥٢٠	
٣	خربة عهد	٣٦	= ٢٥٧٠	
٤	دير الملح	٣٧	= ٢٥١٧	
٥	العلصورة	٣٨	= ١٧٢٠	
٦	الكاظمية	٥١	= ٦٠٠	
٧	عين ديوار	١٨	= ٣٠٠٠	
٨	جب الهوى	١٧	= ١٦٠٠	
٩	غزة	٣٢	= ٢٥٠٠	
			٢٣٨٤٧ دونم بصل	

٢- يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه فور صدوره .

الحسكة في ١٧ / ٥ / ١٩٧٢

محافظ الحسكة

حسين حسون

ا / و

المرسل اليهم :

- الشادة العقارية - مكتب الحسكة ٢٠ نسخ مع نسخ موزعة على مكاتب الرفاق المشتركين بالجلسة
- قيادة فرع الحزب بالحسكة ١٠ نسخ، مكتب الفلاحين الفرعي بالحسكة ١٠ نسخ لتوزيعه على الرفاق اعضاء لجنة الاستقبال
- مديرية مزارع الدولة بدمشق ٥٠ / نسخ عن منشأة مزرعة الدولة بالمالكية ١٠ نسخ
- قيادة شرطة المحافظة ٥ نسخ لتوزيعه
- اتحاد الفلاحين بالحسكة ١٠ / نسخ ع/ط لنقابة المالكية لتقديم المواصلة .
- رابطة الفلاحين بالمالكية ع / ط اتحاد الفلاحين بالحسكة ١٠ نسخ ع /ط فرع الحزب بالحسكة
- رئاسة الاعمال الفنية بالحسكة ١٥ نسخة للمباشرة فورا بتسليم الارض للمتخصصين في القرى المذكورة بعد الاستحالة بمخططات منشأة مزرعة الدولة بالمالكية وتسليم المساحات المذكورة في كل قرية وتحويلها على المخططات اصولا .
- مديرية الزراعة والاصلاح الزراعي بالحسكة ١٥ نسخة
- الاضبارة ٢

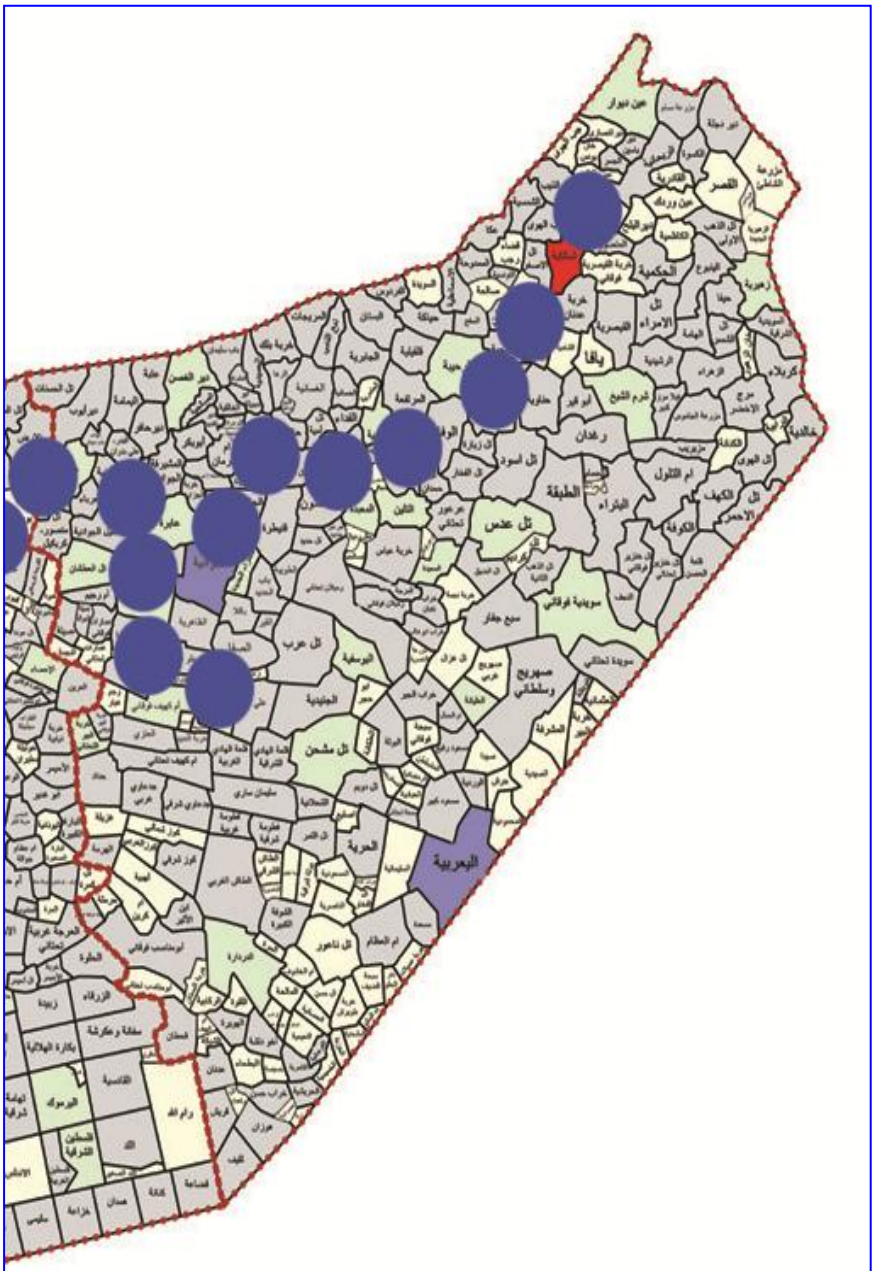

الخريطة (4) تبين مستوطنات منطقة ديرك (المالكية)

صورتان فضائيتان لمستوطنة عين الخضراء

صورتان فضائيتان لمستوطنة تل الصدق

صورتان فضائيتان لمستوطنة الصحية

صورتان فضائيتان لمستوطنة المصطفاوية

صورتان فضائيتان لمستوطنة تل أعور

صورتان فضائيتان لمستوطنة الحمراء

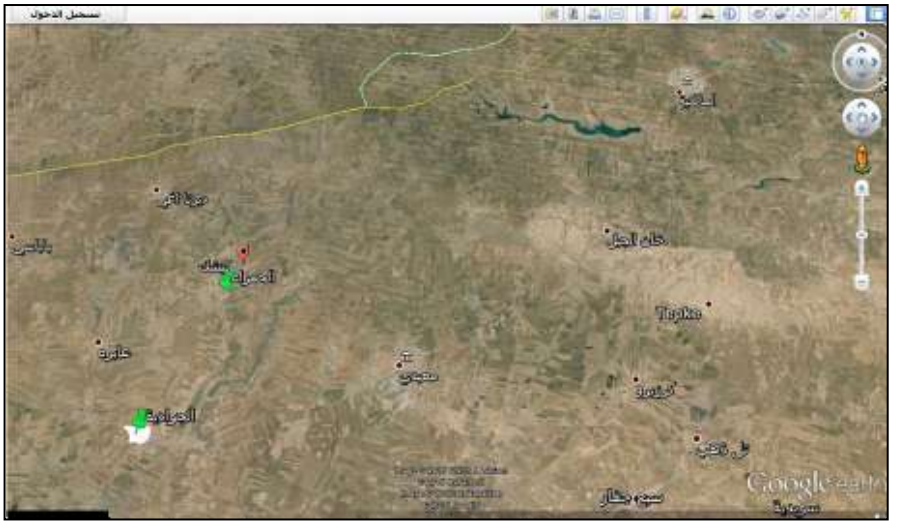

صورتان فضائيتان لمستوطنة الجوادية

صورتان فضائيتان لمستوطنة شبك

صورتان فضائيتان لمستوطنة تل علو1

صورتان فضائيتان لمستوطنة تل علو2

صورتان فضائيتان لمستوطنة توكل

صورتان فضائيتان لمستوطنة معشوق

المستوطنات في منطقة قامشلو

نورد في الصفحات التالية وبشكل مفصل مستوطنات منطقة قامشلو من حيث الموقع والحجم والكثافة وأسماء المستوطنين والمساحة المخصصة لكل منهم، والقرى التي شملها الحزام العربي واقتطعت منها مساحات محددة أو كامل المساحة ولكل مستوطنة على حدة.

انظر: الخريطة رقم (5) ص 195

1- مستوطنة المناذرة:

تقع هذه المستوطنة في عقار قرية كرديم Girdêem وشمالها تماماً، وعلى مسافة 2كم شمال الطريق العام بين قامشلو وديريك، كما تقع هذه المستوطنة ضمن ناحية تربه سبييه (القحطانية) وإلى شمال شرقها حوالي 6كم. وتبعد عن الحدود السورية التركية 8كم، وتبعد عن قامشلو مسافة 35كم شرقاً.

كانت هذه المستوطنة تضم أثناء إنشائها 145 أسرة، وعدد أفرادها /695/ فرداً، وعدد الدور التي بنيت لهم 164 بيتاً. أما الآن فقد تضاعف عدد الأفراد وزاد عدد البيوت[1].

يبلغ إجمالي المساحة المخصصة لهم 24750 دونم موزعة على 165 استمارة، كل استمارة بـ /150/ دونم، فهناك عوائل خصصت بأكثر من استمارة وعددها أربع (كل عائلة باستمارتين). وعدد العوائل المخصصة باستمارة واحدة 157عائلة.

تم استقطاع هذه المساحة (بالدونم) من عقارات القرى الكردية التالية:

اسم القرية	الرقم العقاري	المساحة العامة	المساحة المقتطعة
كرديم Girdêm	619	9880	4000

1- إن عدد الأسر وفق المساحة المخصصة للمستوطنة ومساحة كل أسرة تساوي 165 عائلة (24750÷150 = 165)، علماً أنه ورد في الوثيقة الموقعة بمطار قامشلو 1974-1975 والمبينة في نهاية جداول أسماء المستوطنين أن عدد الأسر هو 145 أسرة، وهذه نتيجة دمج عائلتين ذات الأب الواحد حسب رأيي، وتنطبق هذه الملاحظة على عدد جميع الأسر في المستوطنات العائدة لمدينة قامشلو.

9660	10840	754	آله ره شي Alereşê
3090	5000	578	أوتلجه Otilce
6500	8300	235	قترانيا جيري Qtraniya jêrî
[1]1700	3841	234	قترانيا جوري Qtraniya jorî

وفيما يلي قائمة بأسماء المستوطنين وفق السجلات الرسمية والمساحات المخصصة لكل منهم (المساحة الدونم):

مسلسل	الاسم	المساحة
1	مصطفى العلي العبدولي	150
2	طاهر الشيخ أحمد	150
3	عيسى شريف مُحَمَّد	150
4	مصطفى المحمد العلي	150
5	شواخ العوض السليماني	150
6	خلف الحمود العلي	150
7	مُحَمَّد صالح الحنشول	150
8	حمود الأحمد المحمد	150
9	أحمد علي العاكوب	300
10	موسى العيسى العلي	150
11	محمود الشريف الشيخ أحمد	150
12	مُحَمَّد عبود المحمد	150
13	إبراهيم خليل الحمزة	150
14	عزيز أحمد المصطفى	150

[1] **للعلم إن المساحة الباقية من هذه القرية وهي 2141 دونم سلمت لمستوطني قرية معشوق؛ أي أن كامل مساحة القرية سلمت للمستوطنين.**

15	موسى العيسى العاكوب	150
16	أحمد مصطفى سليمان	150
17	علوي مصطفى سليمان	150
18	يازي الجاسم المحمد	150
19	سليمان المصطفى السليمان	150
20	شواخ المصطفى السليمان	150
21	مصطفى العبدو المحمد	150
22	عايد إبراهيم الحجي	150
23	مُحَمَّد شواخ الخلف	150
24	شواخ الإبراهيم الإبراهيم	150
25	مُحَمَّد مصطفى سليمان	300
26	علي المحمود السليمان	150
27	خلف إبراهيم الإبراهيم	150
28	خلف الشيخ أحمد	150
29	أحمد عيسى جمعة	150
30	إبراهيم حاج عباس	150
31	مصطفى الجمعة اليوسف	150
32	مُحَمَّد الراضي المصطفى	150
33	حسين المحمد العبدالله	150
34	صالح الحسين العلي	150
35	مريم الجدعان	150
36	محمود مُحَمَّد العلي	150
37	إبراهيم الحسين العلي	150
38	فارس الحماري العمر	150
39	أحمد حاجم عباس	150

40	أحمد محمود السليمان	150
41	حميدي محمود السليمان	150
42	حميدي حاجم عباس	150
43	عيسى الإبراهيم المحيميد	150
44	يحيى الموسى الإبراهيم	150
45	أحمد الموسى الإبراهيم	150
46	أحمد مصطفى المصطفى	150
47	علي العبدولي	150
48	حسين العبدالله الحمود	150
49	هلال العبدالله الحمود	150
50	منفية الخليف الشكال	150
51	هلالة التركي العاكوب	150
52	خالد الأحمد العبدالله	150
53	خلف الأحمد الشحادة	150
54	علي الحاج خلف الحمود	150
55	إبراهيم الأحمد المحمد	150
56	اسماعيل الإبراهيم الإبراهيم	150
57	فضة الأحمد العبدالله	150
58	موسى الإبراهيم المحيميد	150
59	مصطفى محمود سليمان	150
60	مُحَمَّد الحسن الحميد	150
61	أحمد الحسن الحميد	150
62	حسين محيميد العاكوب	150
63	جاسم الأحمد المحمد	150
64	عبدالرحيم الشيخ أحمد	150

65	عيسى المصطفى الجمعة	150
66	حسين العلي العدولي	150
67	مصطفى العلي العدولي	150
68	هلال مُحَمَّد العبدالله	150
69	رمضان المحمود السليمان	150
70	علوي المحمود السليمان	150
71	مصطفى العبدالله العاكوب	150
72	أحمد المحمد السليمان	150
73	عبود المحمد السليمان	150
74	عمر الأحمد العلي	150
75	راضي المصطفى السليمان	150
76	إبراهيم المصطفى السليمان	150
77	رمضان المصطفى السليمان	150
78	أحمد الحسن العلي	150
79	إسماعيل المحيميد	150
80	علي اسماعيل المحيميد	150
81	صالح العبدالله	150
82	محمود الحاجم العباس	150
83	أحمد العيسى الإبراهيم	150
84	حمود العمر الموسى	150
85	مُحَمَّد العلي الهوسان	150
86	إسماعيل الحسن العلي	150
87	إبراهيم العلي الجدعان	150
88	اسماعيل خليل الحمزة	150
89	حسن الفرحان السلوم	150

90	نجم العبدالله	150
91	محمود الإبراهيم المصطفى	150
92	موسى الخلف الأحمد	150
93	عبد الخضر المحمود	150
94	معيوف السالم الحنش	150
95	جمعة المحمد الغربي	150
96	مُحَمَّد السليمان السليمان	150
97	طه العبد الخضر	150
98	مصطفى الخلف العمر	150
99	حسين العبدالله الجاسم	150
100	عبدالله الجاسم البوش	150
101	علي المحمد المفضي	150
102	إبراهيم العبد المحمد	150
103	سليمان البوكي	150
104	عواد المحمد الدندل	150
105	مُحَمَّد العواد الحمد	150
106	عبود العلي الحسين	150
107	خلف العلي الحسين	150
108	مصطفى العلي الحسين	150
109	علي إبراهيم العلي	150
110	خلفة الحمود الصالح	150
111	مصطفى إبراهيم الإبراهيم	150
112	شواخ الخلف الطه	150
113	مُحَمَّد الجاسم الحسين	150
114	محمود النجم العبدالله	150

115	مُحَمَّد الفرحات السلوم	150
116	طاهر العلي المفضي	150
117	مُحَمَّد العلي المفضي	150
118	خلف الحسن الخلف	150
119	درويش وحيد المصطفى	150
120	خميس السالم الحنش	150
121	جاسم مُحَمَّد المطر	150
122	إبراهيم المحمد الموسى	150
123	محمود الحسين المحمد	150
124	مُحَمَّد الحسين المحمد	150
125	مُحَمَّد المحمود	150
126	حسين المحمود الحسيم	150
127	علي الإبراهيم الشيخ	150
128	موسى الحسين الحمود	150
129	زريفة الحمود الصالح	150
130	عبد المحسن الخليف	150
131	مُحَمَّد الحسن الخلف	150
132	أحمد العبدالله الحسن	150
133	صالح الحاج محسن الصالح	150
134	مُحَمَّد الإبراهيم	150
135	حسن الوحيد	150
136	علي الوحيد	150
137	مُحَمَّد العبدالله الشاهين	150
138	حسين المحمد حسين	150
139	عبدالله الأحمد العبدالله	300

140	جاسم المحمد الموسى	150
141	محمود المحسن الصالح	300
142	خلف علي الشحن	150
143	عبد الجاسم المحمد	150
144	ناجي مُحَمَّد النميط	150
145	عبد الحسن الخلف	150
146	ورثة عبدالعنتر خضر	150
147	عواد الأحمد العبدالله	150
148	أحمد عبدالله المحمد	150
149	أحمد أحمد الخطاب	150
150	طه العبدالله العبدالله	150
151	أحمد مصطفى المصطفى	150
152	خلف غبط الفاضل	150
153	حميد المحسن الصالح	150
154	خلف حمد الخطاب	150
155	عبود أيوب أيوب	150
156	حسن خلف السوري	150
157	إبراهيم مُحَمَّد الموسى	150
158	حسين خميس الحباش	150
159	مصطفى عبدولي العبدولي	150
160	حسن مُحَمَّد العبد	150
161	إبراهيم مُحَمَّد الإبراهيم	150

عدد الاسر /145/ عدد الأفراد /695/

عدد الدور /164/ وحدة سكن /162/
وحدة أرض /162/ عدد المستفيدين /778/
المبالغ المدفوعة /77800/ ل.س عدد الإيصالات /147/
(نقلاً عن الوثيقة الموقعة بمطار قامشلو 1974 – 1975)

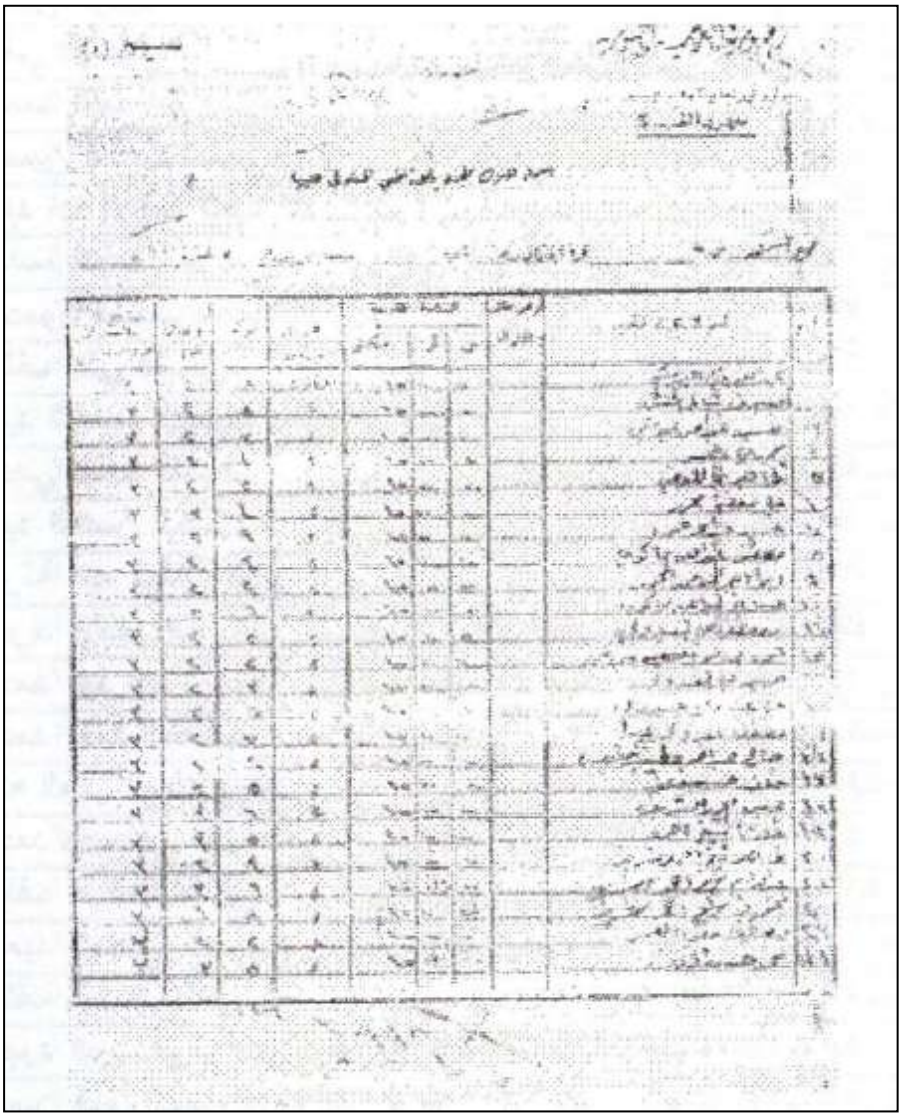

صورة عن وثيقة أسماء (الملاكين الجدد) في مستوطنة المناذرة

2- مستوطنة الحرمون:

تقع هذه المستوطنة ضمن عقار قرية مزكفت Mizgeft، وعلى مسافة 2كم جنوب غربيها، وهي عائدة لناحية تربه سبييه وعلى بعد 3,5كم شمال شرقها، وتبعد عن الحدود السورية التركية 5كم. كما تبعد عن مدينة قامشلو حوالي 30كم شرقاً، كانت هذه المستوطنة تضم عند إنشائها 131 أسرة، وعدد أفرادها 646 فرداً وعدد الدور 144داراً.

بلغ إجمالي المساحات التي خصصت لهم /21600/ دونم، موزعة على /123/ استمارة ذات الـ/150/ دونم، وتسع استمارات ذات الـ/300/ دونم، مع وجود /450/ دونم احتياط.

تم استقطاع هذه المساحة (بالدونم) من عقارات القرى الكردية التالية:

اسم القرية	الرقم العقاري	المساحة العامة	المساحة المقتطعة
تل خاتونكي Tilxatûnkê	557	7100	6192
مزكفت Mizgeft	616	6550	6460
ملا عباس Melle Ebbas	617	7220	1800
خزيموك Xizêmok	615	5440	2800
قبك وميردهام Qubik û Mîr Diham	755	570	4348

وفيما يلي قائمة بأسماء المستوطنين وفق السجلات الرسمية والمساحات المخصصة لكل منهم (المساحة بالدونم):

مسلسل	الاسم	المساحة
1	خميس اسماعيل عبدالله	150
2	مُحَمَّد الخميس العبدالله	150
3	ايوب المحمود الجاسم	300
4	عبدالواحد مُحَمَّد المحمود	150

5	جاسم علي المحمود	150
6	أحمد حميدي النهار	150
7	علي حمود الحسين	150
8	وضحة خلف الخلف	150
9	ناصر حسين ايوب	150
10	حسين علي المعيار	150
11	حسين الجلود الحمود	150
12	علي الجلود الحمود	150
13	جلود الحمود	150
14	إبراهيم الجلود المحمود	150
15	فرج العبدالله الدغيم	150
16	حسن الحمدان الحمدان	150
17	عبد الدندل الشريش	150
18	عيسى العطية الحميد	150
19	حمد محيميد الحمد	150
20	عواد مُحَّد السليم	150
21	أحمد العبدالله الدغيم	150
22	حسين موسى الموسى	150
23	اسماعيل المحيميد الحمد	150
24	مُحَّد اسماعيل الحسن المحمد	150
25	دويم الموسى الموسى	300
26	عبدالله حسين الحمد	150
27	عمر علي الحمادي	150
28	حسن الاحمد الكردي	150
29	حامد الحمادي الحمادي	150

30	جميل كدرو الكبة	150
31	عواد المحمد الموسى	150
32	علي الحسين الحديد	150
33	مُحَّد الحامد الحامد العرب	150
34	إبراهيم المصطفى المصطفى	150
35	علي الجاسم الخالد	150
36	إبراهيم على مصطفى	150
37	أحمد الحمود النبهان	150
38	حسين الحمدان الحمدان	150
39	أحمد الحسين الحسين	150
40	عطية حميد الحميد	300
41	عبدالله عواد الحميد	150
42	صالح خلف الحميد	150
43	هلال رجبي أحمد	150
44	مصطفى الأحمد المصطفى	150
45	علي الحامد الحامد العرب	150
46	زريفة الرمضان الرجبي	150
47	مصطفى الخلافي الحسين	300
48	مُحَّد الحمادي الحمادي	300
49	شواخ المحمد الحمادي	150
50	أحمد إبراهيم السلوم	150
51	أبراهيم أحمد الكردي	150
52	كامل الجاسم الحميد	150
53	خلف أحمد الكردي	150
54	عبدالله المحمود	300

55	عيسى الجاسم الحميدي	150
56	أحمد المحمد العلي	150
57	حامد مُحَمَّد الدعس	150
58	محمود أحمد الحسن المحمود	150
59	أحمد علي الواصل الواصل	150
60	إبراهيم الواصل الواصل	150
61	عبود الواصل العبود	150
62	مُحَمَّد الواصل الواصل	150
63	حسن واصل العبود	150
64	علي واصل الواصل	300
65	إبراهيم ذنون الحسين	150
66	حسين محمود العلي	150
67	حسن علي أحمد الشيخ	150
68	عبيد فياض الحاج علي	150
69	محمود علي أحمد الشيخ	150
70	أصطيف الحسن الحاج علي	150
71	صالح الحسن الحاج علي	150
72	يوسف الحسن الحاج علي	150
73	حسن الحسن الحاج علي	150
74	ادريس أحمد العمر	150
75	محمود الهراط الهنيدي	150
76	سارة العيسى العبدالله	150
77	عواد العلي المحمد	150
78	سلطان عثمان الحميد	150
79	عثمان الحميد الحميد	150

80	عمر حمادة الحسين	150
81	مُحَمَّد المحمود المحمود	150
82	عبدالباسط العبدالله الحسن	150
83	مصطفى السلوم البورسان	150
84	سعيد الجاسم المحمد	150
85	محمود الحسن إبراهيم	150
86	مُحَمَّد حسين خليل	150
87	حليمة مُحَمَّد الأحمد	150
88	إبراهيم السلوم البورسان	150
89	مُحَمَّد خير العلي الجمعة	150
90	حسين علي الجمعة	150
91	جمعة علي الجمعة	150
92	حسن عبد الضعوم	150
93	اسماعيل عبد الضعوم	150
94	ابراهيم مصطفى الدرويش	150
95	إبراهيم خلف الظاهر	150
96	خلف الظاهر الظاهر	150
97	حاج حامد العرب	150
98	عباوي الأحمد الكردي	300
99	مريم لطيف خلف الخطاب	150
100	يازي فارس الفارس	150
101	محمود أحمد الشريف	150
102	عيسى حميد العيسى	150
103	مُحَمَّد جميل كدرو الكبة	150
104	عبدالله الفرج الدغيم	150

105	عبدالله هلال الرجب	150
106	مُحَمَّد جاسم المحمود	150
107	فضة صالح الصالح	150
108	أحمد الجاسم الخالد	150
109	عبدالرزاق ابراهيم	150
110	حمادي المحمود النبهان	150
111	مُحَمَّد ابراهيم العبو	150
112	نبهان محمود النبهان	150
113	خلف الأحمد العبدالله	150
114	حميد حمود العساف	150
115	هدلة حسن المحمد العلوش	150
116	مُحَمَّد صالح الحسين البديوي	150
117	عبدالجليل مُحَمَّد الأحمد	150
118	جوهر عبدالله الدغيم	150
119	فيصل الفياض الحاج علي	150
120	عبد المهيمن عبدالله الحسين	150
121	عبدالكافي عبدالله الحسين	150
122	خلف الأحمد الأحمد	150
123	عباوي الأحمد العبدالله	150
124	ثاني الأحمد العبدالله	150
125	أحمد مُحَمَّد العبدالله	150
126	أيوب الأحمد العبدالله	150
127	سحل الحميدي الحميدي	300
128	خضر الدندل الشريش	150
129	حسن محيميد الحمد	150

130	شهيد الحسن الحمد	150
131	عبدالله الحسين الحسن	150
132	عليوي عثمان الحمد	150

عدد الأسر /131/ عدد الأفراد /646/

عدد الدور /144/ وحدة السكن /144/

وحدة الأرض /144/ عدد المستفيدين /366/

المبالغ المدفوعة /36600/ ل.س عدد الإيصالات /76/

(نقلاً عن الوثيقة الموقعة بمطار قامشلو 1974 – 1975)

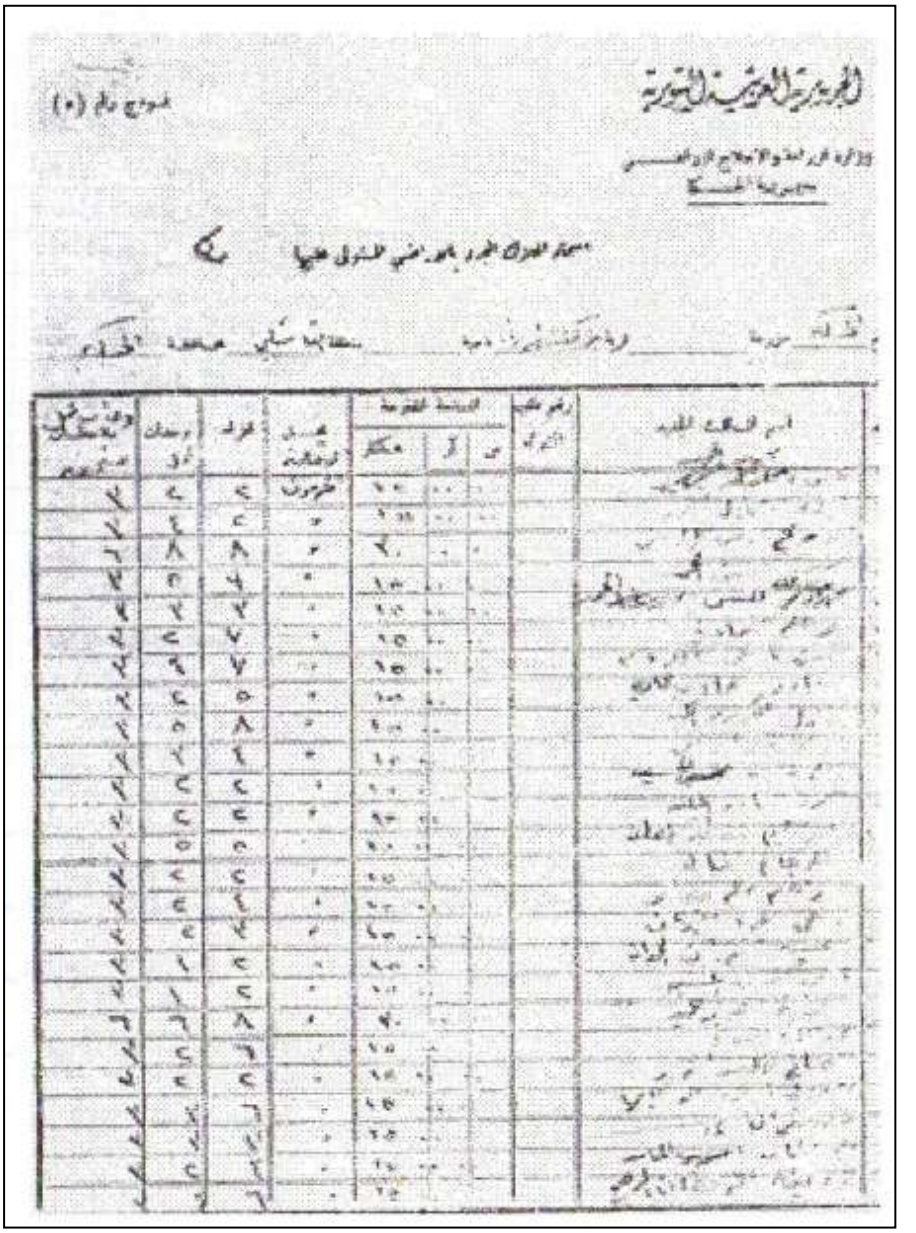

صورة عن وثيقة أسماء (الملاكين الجدد) في مستوطنة الحرمون

3- مستوطنة القحطانية:

تقع هذه المستوطنة بجوار مدينة تربه سبييه التي عُربت إلى ما تسمى بالقحطانية، وأصبحت المستوطنة إحدى ضواحي المدينة في شمالها الشرقي، وتبعد شرقاً عن قامشلو 27كم، وعن الحدود السورية التركية 6كم، وكانت هذه المستوطنة تضم عند إنشائها 100 أسرة، وعدد أفرادها 553 فرداً وعدداً الدور 112داراً.

بلغ إجمالي المساحات التي خصصت لهم، 16950 دونم، منها مساحة 15450 دونم باستمارات ذات 150 دونم، والباقي خمس استمارات ذات الـ /300/ دونم.

تم استقطاع هذه المساحة من عقارات القرى الكردية التالية (بالدونم):

اسم القرية	الرقم العقاري	المساحة العامة	المساحة المقتطعة
تربه سبييه Tirbesipiyê	**614**	**15000**	**11350**
دريجيكي Dirêjîkê	**613**	**5080**	**1500**
تل برهم Til berhem	**630**	**6000**	**1800**
تل نصران Nesran	**606**	**4130**	**1300**
محركان Miherkan	**610**	**8710**	**1000**

وفيما يلي قائمة بأسماء المستوطنين وفق السجلات الرسمية والمساحات المخصصة لكل منهم (المساحة بالدونم):

مسلسل	الاسم	المساحة
1	حمود العبدالله الحمود النبهان	300
2	مُحَمَّد الحمود العساف	300
3	عبدالرحمن الجاسم الحمود	150
4	مُحَمَّد الجاسم الحمود	150
5	عبدالله الجاسم الحمود	150
6	علي الجاسم الحمود	150

7	أحمد الجاسم الحمود	150
8	عبدالهادي الجاسم الحمود	150
9	مُحَمَّد الواصل النبهان	150
10	جاسم المحمد الواصل	150
11	علي الواصل النبهان	150
12	حسن الواصل النبهان	150
13	حسين الواصل النبهان	150
14	جاسم الواصل النبهان	150
15	أحمد الفصيح النبهان	150
16	مُحَمَّد الأحمد النبهان	150
17	نايف الحمود العساف	150
18	سعيد الحمود العساف	150
19	خضرة الحمود العساف	150
20	سعيد الساجر	150
21	مطر الصايل	150
22	مُحَمَّد المطر الصايل	150
23	عبد الرحمن المطر الصايل	150
24	أحمد المطر الصايل	150
25	مُحَمَّد جنيد العبدالقادر	150
26	عبد الواحد وحيد لطفو	150
27	أحمد اللطفو اللطفو	150
28	محمود اللطفو اللطفو	150
29	فطومة حمشو	150
30	محمود مُحَمَّد العلي الحسن	150
31	علي العيسى البرهو	150

32	جدعان الفصيح النبهان	150
33	علي جنيد العبد القادر	150
34	أحمد جنيد العبد القادر	150
35	حسين جنيد العبد القادر	150
36	محمود جنيد العبد القادر	150
37	خديجة جنيد العبد القادر	150
38	أحمد الحسين الحاج علي	150
39	غازي الحسين الحاج علي	150
40	عبد الساتر مُحَمَّد الحاج عبداللطيف	150
41	محمود عبدو بكور موسى	150
42	حمود عواد الحمود	150
43	حمود المحمد المحمد	150
44	حميدي المحمد المحمد	150
45	مُحَمَّد الفهد المحمد	150
46	علي الحميدي	150
47	مُحَمَّد الخلف الحميدي	150
48	معيوف الأبراهيم الحسن	150
49	أحمد الأبراهيم الحسن	150
50	مُحَمَّد الناصيف العبد	150
51	عبد الرزاق محمود العرمان	150
52	عبد الجليل محمود العرمان	150
53	محمود العرمان	150
54	حميدي العباوي	150
55	عباوي الحميدي	150
56	إبراهيم العبدالله الموسى	150

57	عبدالله النجم العبدالله	150
58	علي العبدالله الموسى	150
59	نجم العبدالله الموسى	150
60	موسى العبدالله الموسى	150
61	أحمد العبدالله الموسى	150
62	عكيل الخلف الكردي	150
63	حسين الخلف الكردي	300
64	مُحَمَّد العكيل الخلف الكردي	150
65	حداوي الأعور الأحمد	150
66	عبدالله الحداوي الأعور	150
67	علي الحداوي الأعور	150
68	عكلة الأحمد	150
69	سبيعي الشتر	150
70	مُحَمَّد الأحمد الأعور الأحمد	150
71	أحمد الخلف العلي	150
72	صالح الأحمد الخلف	150
73	مُحَمَّد الأحمد الخلف	150
74	علي الأحمد الخلف	150
75	مُحَمَّد النايف الطه	150
76	أسود الخلف الصايل	150
77	أحمد الجاسم الصايل	150
78	مُحَمَّد الجاسم الصايل	150
79	صطيف العلي الصطيف	300
80	مُحَمَّد مصطفى المراطي	150
81	خلف الجاسم الهندي	150

82	جمعة الداه المحمد	150
83	حمود الحاج حسن حمدان	150
84	اسماعيل المحمد الرحبي	150
85	حسن المحمد الرحبي	300
86	يوسف المحمد الرحبي	150
87	حمادي المحمد الرحبي	150
88	عمر المحمد الرحبي	150
89	حسين الأحمد الموسى	150
90	مُحَمَّد الحسين الأحمد	150
91	حسن جاسم الواصل	150
92	حمود الحاج حسن حمدان	150
93	يحيى المصطفى المتراس	150
94	مصطفى الأحمد المتراس	150
95	مُحَمَّد حمدو الشيحان	150
96	محمود حمدو الشيحان	150
97	حمدو الشيحان العلي	150
98	اسماعيل العبدي الظاهر	150
99	عبد الأحمد الظاهر	150
100	أحمد الخلف العنيز	150
101	علي الخلوف الإبراهيم	150
102	مُحَمَّد علي الخلف الصايل	150
103	عبود الحميدي الحميدي	150
104	حميدي الحمود العساف الحميدي	150
105	صالح جنيد عبد القادر	150
106	أحمد العكلة	150

107	عبد الجليل الأحمد الخلف	150
108	أحمد العواد الفصيح	150

عدد الأسر /100/ عدد الأفراد /553/

عدد الدور /112/ وحدة سكن/107/

وحدة أرض/107/ عدد المستفيدين/253/

المبالغ المدفوعة/25300/ل.س عدد الايصالات/49/

(نقلاً عن الوثيقة الموقعة بمطار قامشلو 1974 – 1975)

4– مستوطنة حلوة:

تقع هذه المستوطنة في عقار قرية حلوة الشيخ الكردية، وعلى الشمال الغربي منها مسافة 2كم فقط، على الطريق العام قامشلو – ديريك، وهي عائدة لناحية تربه سبييه وعلى الغرب منها بمسافة 7,5كم تقريباً، وتبعد عن الحدود السورية التركية 5,5كم، وعن مدينة قامشلو 20كم، وكانت هذه المستوطنة تضم عند إنشائها 123 أسرة، وعدد أفرادها 668 فرداً وعدد الدور 124 داراً، ولكنها الآن زادت وتوسعت إلى حد كبير.

بلغ إجمالي المساحات التي خصصت لهم 25200 دونم، موزعة على 121 استثمارة ذات الـ/200/ دونم، وخمس استثمارات ذات الـ/400/ دونم.

تم استقطاع هذه المساحة (بالدونم) من عقارات القرى الكردية التالية:

اسم القرية	الرقم العقاري	المساحة العامة	المساحة المقتطعة
Hilwa حلوة	**604**	**9510**	**4980**
Dugir دوكر	**607**	**6230**	**1180**
Miherkan محركان	**610**	**8710**	**1700**
Hasûda حاصودة	**632**	**6330**	**3140**
Rûtan روتان	**608**	**4760**	**2610**
Zorava زورافا	**609**	**5400**	**3800**

Girkê Şamo كركي شامو	**596**	**6800**	**5000**
Til Cîhan تل جهان	**595**	**8480**	**400**
Til Bişk تل بشك	**594**	**7330**	**335**
Til Şihîr تل شعير	**597**	**10750**	**1500**
Xuwêtla jorî خويتلة عليا	**598**	**3040**	**555**

وفيما يلي قائمة بأسماء المستوطنين وفق السجلات الرسمية والمساحات المخصصة لكل منهم (المساحة بالدونم):

مسلسل	الاسم	المساحة
1	سلوم عبيد العبيد	200
2	أحمد سلوم عبيد العبيد	200
3	مُحَمَّد سلوم عبيد العبيد	200
4	مُحَمَّد الذكر المحمد	200
5	محمود الجاسم المحمد	200
6	علي الجاسم المحمد	200
7	إبراهيم الجاسم المحمد	200
8	إدريس مُحَمَّد العمر العبد	200
9	جاسم السلوم العبد	200
10	أحمد العلي العبد	200
11	زهرة العلي العبد	200
12	مُحَمَّد مصطفى المحمد	200
13	خلف الصالح الموسى	200
14	مصطفى مُحَمَّد المحمد	200
15	مُحَمَّد شلاش العبيد	200
16	حسن جاسم الجاسم	200

17	علاوي شواخ العبيد	200
18	أحمد الخلف العبدالله	200
19	ذهبية علي العبيد	200
20	خضرة مُحَمَّد الأحمد	200
21	صطوف مُحَمَّد الصطوف	200
22	شواخ مُحَمَّد المحمد	200
23	أحمد سليم حداد	200
24	جمعة الأحمد الجمعة الموسى اليتيم	200
25	حسين مُحَمَّد الوحيش	200
26	حسن مُحَمَّد الوحيش	200
27	أحمد مُحَمَّد الوحيش	200
28	محمود مُحَمَّد الوحيش	200
29	أحمد علي الأحمد	200
30	جميل خيرو كريم	200
31	مُحَمَّد العويد الشواخ	200
32	أحمد العويد الشواخ	200
33	علوي عواد الشواخ	200
34	عويد الشواخ الشواخ	200
35	عواد مُحَمَّد الشواخ	200
36	إبراهيم خالد الدعل	200
37	خالد الدعل الدعل	200
38	محمود العلي العبيد	200
39	إبراهيم شواخ المحمد	200
40	خميس شواخ الناصر	200
41	مُحَمَّد جاسم الحمد العمر	200

42	علي العمر الصالح	200
43	مُحَمَّد أحمد الموسى	200
44	جمعة جميل الشيخ هندي	200
45	عبد العمر العبد	200
46	أحمد مُحَمَّد العبد	200
47	إبراهيم أحمد المتراس	200
48	عبود أحمد المتراس	200
49	حسين جاسم الجاسم	200
50	إبراهيم محمود الهلوشان	200
51	إسماعيل خلف الموسى الصالح	200
52	هلال عواد الحميد	200
53	أحمد العبد الله الهلوشان	200
54	مُحَمَّد العمر العبد	200
55	جمعة المحمود المحمد	200
56	أحمد المحمد الجاسم	200
57	رمضان عوض العوض	200
58	عادل نبهان الخضر	200
59	مُحَمَّد عبيد الحمادي	200
60	موسى العبدالله الهلوشان	200
61	عيسى العبدالله الهلوشان	200
62	خلف العبدالله الهلوشان	200
63	جمعة العمر الجنيد	200
64	إبراهيم حمود الحميدي	200
65	يوسف العبيد العباس	200
66	خلف شعيب العثمان	200

67	مُحَمَّد حسين الحمدان	200
68	أحمد مُحَمَّد الشواخ	200
69	أحمد مصطفى العمر	200
70	جاسم مُحَمَّد الجاسم	200
71	مُحَمَّد الجاسم الأحمد	200
72	اسماعيل علي العبيد العلي	200
73	علي ليلي علي	200
74	مُحَمَّد العبدالله السلامة	200
75	مُحَمَّد أحمد موسى	200
76	إبراهيم مُحَمَّد أكرجي	200
77	عواد حميد الصالح	200
78	مُحَمَّد الحمود الحجي	200
79	حسين العبدالله السلامة	200
80	أحمد العبدالله الخلف	400
81	حسين العليوي الخليف	200
82	عيسى الحمود الحجي	400
83	محمود العبود الحمدو	200
84	خلف محمود الشلاش	200
85	علي محمود المحمد	200
86	مُحَمَّد أشرف مُحَمَّد جميل السمان	400
87	ليلي علي الليلي	200
88	علي الخلف الهندي الخلف	400
89	حسين علي الخلف	200
90	علي أحمد الأحمد	400
91	عبيد المحمد الجاسم	200

92	عبدالله المحمد الجاسم	200
93	مُحَمَّد علي الزيدان	200
94	مُحَمَّد العلي العبيد العلي	200
95	مُحَمَّد العليوي الخلف العليوي	200
96	موسى مصطفى المحمد	200
97	محمود الخميس الحمدان	200
98	جاسم مُحَمَّد الشواخ	200
99	حسن مصطفى الحمد	200
100	علي الخلف العبد الله	200
101	علي الجاسم الوهب	200
102	محمود مُحَمَّد الجاسم	200
103	أحمد جمعة الموسى اليتيم	200
104	جمعة الموسى اليتيم	200
105	أسعد العيسى العيسى	200
106	حسن عبدالله السلامة	200
107	خزيم مزعل الدعل	200
108	هلال الجاسم الجاسم	200
109	صالح مُحَمَّد الصالح	200
110	حميدي حمود السلامة	200
111	عبدالفتاح الجمعة الجميل الشيخ هندي	200
112	مصطفى مُحَمَّد طقطوق	200
113	عمر مُحَمَّد جمعة اليتيم	200
114	مُحَمَّد أحمد موسى	200
115	عواد حميد الصالح	200
116	شلاش عبيد أحمد	200

117	عايد الشواخ المحمد	200
118	أحمد محمود السلامة	200
119	محمود أحمد الخلف	200
120	سواد العبيد العيسى	200
121	حسن جاسم العمر	200

عدد الأسر /123/ عدد الأفراد /668/

عدد الدور /124/ وحدة سكن /123/

وحدة أرض /124/ عدد المستفيدين /255/

المبالغ المدفوعة /27500/ل.س عدد الإيصالات /44/

(نقلاً عن الوثيقة الموقعة بمطار قامشلو 1974 – 1975).

5- مستوطنة التنورية:

تقع هذه المستوطنة في عقار قرية تنورية الكردية وعلى الشرق منها لمسافة 1كم فقط، على الطريق العام قامشلو – تربه سبيه، وهي عائدة لناحية تربه سبيه وتبعد عن مدينة قامشلو باتجاه الشرق مسافة 12,5كم، وتبعد عن الحدود السورية التركية 6كم. وكانت هذه المستوطنة تضم عند إنشائها 148 أسرة، وعدد أفرادها 613 فرداً وعدد الدور 152 داراً.

بلغ إجمالي المساحات التي خصصت لهم 30600 دونم، موزعة على 143 استمارة ذات الـ/200/ وخمس استمارات ذات الـ/400/ دونم.

تم استقطاع هذه المساحة من عقارات القرى الكردية التالية/بالدونم:

اسم القرية	الرقم العقاري	المساحة العامة	المساحة المقتطعة/د
Tenûriyê تنورية	476	12350	6390

825	5950	490	**Xezna biçûk** خزنة صغيرة
11200	11730	479	**Xezna Mezin** خزنة كبيرة
2050	4410	601	**Buwêra** بويرة
1250	4730	470	**Xirêçka** خريجكة
2730	4280	471	**Qere Hesen** قره حسن
1815	3760	465	**Şorik** شورك
1700	**8710**	**473**	**Til Xernûf** تل خرنوب
1380	**4680**	**478**	**Til Birêş** تل بريش
1280	**3150**	**602**	**Xirbê Xelîl** خربة خليل

وفيما يلي قائمة بأسماء المستوطنين وفق السجلات الرسمية والمساحات المخصصة لكل منهم (المساحة بالدونم):

م	الاسم	المساحة/دونم
1	حمود عرب الإبراهيم	200
2	مصارع مُحَمَّد العرب	200
3	محمود الحمود الحمود	200
4	إسماعيل الأحمد المصطفى	200
5	عدلة الأحمد السليمان الأحمد	200
6	مُحَمَّد معينة العبدالله	200
7	سكران أحمد الخلف	200
8	صالح العيسى العبيد	200
9	سطام حسين الحسين الأحمد	200
10	حسين الأحمد الأحمد	200
11	أحمد حسين الحسين الأحمد	200
12	علي الحسن العليوي	200

13	علي حسون عطاف	200
14	حسن العلي المحمد العلي	200
15	مُحَّد علي الحسن العليوي	200
16	مُحَّد خلف الحسين العبيد	200
17	عبد عيسى العبيد	200
18	حمود الفنوش المحمد	200
19	مُحَّد حمود الفنوش	200
20	موسى حسين العبيد	200
21	سكرة العيسى العبيد	400
22	خليل ثلاج المحمد	200
23	عبدالجليل العلي الخلف	200
24	علي خلف الحميدي	400
25	مُحَّد جاسم الجاسم	200
26	مُحَّد مصطفى الأحمد	200
27	عمر العبد العكر	200
28	علي مصطفى الأحمد	200
29	أحمد العيسى العلي الأحمد	200
30	حسن مصطفى المصطفى	200
31	مُحَّد عمر الأحمد	200
32	علي عمر الأحمد	200
33	علي الأحمد الأحمد	200
34	عيسى الأحمد الأحمد	200
35	عيدان العلي العلي المحمد	200
36	إبراهيم محمود العلي	200
37	إبراهيم موسى المصطفى	200

38	مُحَمَّد حسين الحسين العبيد	200
39	علي المحمد الحسين	200
40	عبود المحمد الحسين	200
41	شواخ الأحمد الأحمد	200
42	مُحَمَّد علي العليوي الحمد	200
43	عسكر المحمد الحسين العلي	200
44	علي العيسى الأحمد	200
45	حسين مصطفى الأحمد	200
46	مصطفى خلف الموسى	200
47	عبد الأحمد المنصور	400
48	حليمة مُحَمَّد السالم	200
49	جاسم مُحَمَّد الفنوش	400
50	أحمد مُحَمَّد الفنوش	200
51	حسين العلي الخلف	200
52	محمود موسى الجاسم	200
53	مُحَمَّد عمر العبدالله	200
54	علي حجي مصطفى محيميد	200
55	شواخ عيسى العبيد	200
56	محمود أحمد أصلان	200
57	مُحَمَّد خلف الموسى	200
58	إسماعيل محيميد حجي مصطفى	200
59	عوش الأحمد الجاسم	200
60	صطوف مُحَمَّد الخليف	200
61	جاسم مُحَمَّد المحمد	200
62	أحمد حميدي أصلان	200

63	إبراهيم جاسم الإبراهيم	200
64	عبد محيميد الأحمد	200
65	محيميد الأحمد الحمود	200
66	خلف هزاع الإبراهيم	200
67	مصطفى خليل النوح	200
68	محمود أحمد المنصور	200
69	عمر الجاسم المحمد	200
70	عيسى الأحمد الحسين	200
71	عيسى مُحَمَّد الفنوش	200
72	مرعي الحسن الأحمد الوحيش	200
73	مرعي حسن الحسين الأحمد	200
74	حسن الحسين الوحيش	200
75	حميد الحسن الحسين الوحيش	200
76	نايف جاسم المحمد	200
77	محمود الحمادي الأحمد	200
78	حميد أحمد الجاسم الحفيان	200
79	مُحَمَّد الأحمد العكش	200
80	خلف مُحَمَّد الأحمد العكش	200
81	مُحَمَّد حسن الأحمد الوحيش	400
82	عبدالرؤوف مُحَمَّد الأحمد	200
83	أحمد مُحَمَّد العلوش	200
84	خلف مُحَمَّد العلوش	200
85	خليل مصطفى العلوش	200
86	علي مُحَمَّد العلوش	200
87	أحمد المحيميد السلوم	200

88	خديجة الأحمد الصالح	200
89	نورة إبراهيم الإبراهيم الساير	200
90	حسين علي الياسين	200
91	ياسين الحسين الياسين	200
92	علي الحسين الياسين	200
93	إبراهيم الحسين الياسين	200
94	خلف الحسين الياسين	200
95	علي المصطفى العلي الحمديش	200
96	مُحَمَّد عبدالقادر الجاسم	200
97	محيمد مصطفى الحمديش	200
98	مصطفى الجاسم الحمديش	200
99	أحمد الجاسم الحمديش	200
100	محمود العنزي اليوسف	200
101	حمود اليوسف	200
102	أحمد الحمود اليوسف	200
103	خالد الحاج مصطفى العلي	200
104	مُحَمَّد شريف الحاج مصطفى العلي	200
105	عبدالله الحسين العلي	200
106	علي العنزي اليوسف	200
107	مضحي العلي اليوسف	200
108	بشير العلي الإبراهيم	200
109	عليوي حسن العلي	200
110	سعيد الحسين العلي	200
111	هلال سعيد الحسين العلي	200
112	مصطفى العلي الحمود	200

113	عبدالله الإبراهيم الإبراهيم الرحال	200
114	شيخ جاجان اليوسف	200
115	شيخ عيسى الجاجان	200
116	طه شحادة الموح	200
117	خلف شحادة الموح	200
118	عبد الإبراهيم اليوسف	200
119	خالد العبدالله الرحال	200
120	رمضان مُحَمَّد الشبلي	200
121	رجب مُحَمَّد الشبلي	200
122	عيسى العبدالله الرحال	200
123	حمد العبدالله الأحمد	200
124	صالح العبدالله الرحال	200
125	إبراهيم مصطفى العلي	200
126	محمود حجي عيسى	200
127	شيخ عيسى محيمد	200
128	خلف حجي عيسى	200
129	إبراهيم حجي عيسى	200
130	إبراهيم خلف البحري	200
131	أحمد المحمود العلي	200
132	حسين العلي الأحمد الحاجة	200
133	إبراهيم العلي الأحمد الحاجة	200
134	علي الأحمد الحاجة	200
135	حسين العلي العيسى	200
136	علي حجي عيسى	200
137	إسماعيل حجي عيسى	200

138	حسين حجي عيسى	200
139	شهاب الحمد الصالح	200
140	حسين شهاب الحمد الصالح	200
141	اسماعيل شهاب الحمد الصالح	200
142	أحمد المحيمد العيسى	200
143	خليل الإبراهيم الإبراهيم	200
144	اسماعيل العلي الأحمد	200
145	بديعة خليل الشاكر	200
146	عبد العيسى العبد	200
147	مُحَّد إبراهيم العلوش	200
148	مُحَّد حجي عيسى الحاجة	200

عدد الأسر /148/ عدد الأفراد /613/

عدد الدور/152/ وحدة سكن /152/

وحدة أرض /152/ عدد المستفيدين /854/

المبالغ المدفوعة /85400/ل.س عدد الإيصالات /186/

(نقلاً عن الوثيقة الموقعة بمطار قامشلو 1974 – 1975).

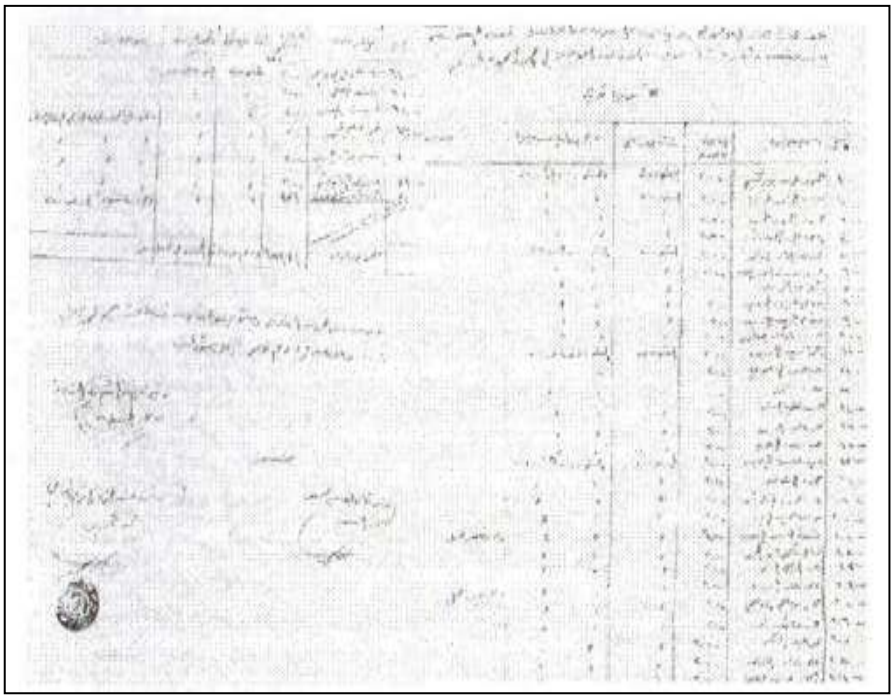

صورة عن وثيقة أسماء (الملاكين الجدد) في مستوطنة التنورية

6- مستوطنة أم الفرسان:

تقع هذه المستوطنة في عقار قرية جمعاية الكردية التي تبعد عن مركز مدينة قامشلو مسافة 7كم شرقاً، وتقع على الطريق العام قامشلو – تربه سبيبه، على الشمال مباشرة، وتبعد عن الحدود السورية التركية مسافة 3كم، وقد امتدت شرقاً وغرباً وباتجاه جنوب الطريق العام أيضاً. ونظراً لقربها من المدينة فقد أحدثت فيها مؤخراً محلات عديدة. تعود هذه المستوطنة إدارياً لناحية مركز قامشلو. وعند إنشائها كانت تضم 106 أسر، وعدد أفرادها 647 فرداً وعدد الدور 120 داراً. بلغ إجمالي المساحات التي خصصت لهم31000 دونم، موزعة على 106 استمارات ذات الـ/250/ دونم، وسبع استمارات ذات الـ/500/ دونم.

تتميز هذه المستوطنة بأنها الوحيدة التي توزعت مساحتها المخصصة لها ما بين منطقتي قامشلو وسري كانييه (رأس العين)؛ فلكل عائلة 100 دونم في هذه المستوطنة و150 دونم

في منطقة سري كانيية، وبالتالي تكون مساحة مستوطنة أم الفرسان 13000 دونم في منطقة قامشلو، و18000 دونم في سري كانييه. أي أن مجموع المساحة 31000 دونم. اقتطعت من القرى الكردية التالية:

اسم القرية	الرقم العقاري	المساحة العامة	المساحة المقتطعة/د
نعمتلي Nametiyê	767	6300	3000
ديو Deyyo	477	2300	2000
دعدوشية Dadûşiyê	463	2240	1500
جركو çirko	464	1780	650
جوخا والشيخ عجيل Cûxa û Şêx Icêl	458	5370	1875
دبانة Dibanê	487	2690	3025
جنيدية صغيرة Cinêdiya biçûk	510	2770	225
جنيدية كبيرة Cinêdiya Mezin	459	3770	150
تل بريش Til birêş	478	4680	500
رشوانية Reşwaniyê	457	470	75

أما القرى التي اقتطعت منها المساحات الباقية في منطقة سري كانييه(رأس العين) فهي:

اسم القرية	الرقم العقاري	المساحة العامة	المساحة المقتطعة/د
تل عرنان شمالي	396	4000	18000
تل عرنان جنوبي	398	4760	
تليلية	1181	20000	
أوزنجة	402	3470	
خربة فريسة	471	32560	

وفيما يلي قائمة بأسماء المستوطنين وفق السجلات الرسمية والمساحات المخصصة لكل منهم (المساحة بالدونم):

مسلسل	الاسم	المساحة/د
1	صالح الكريم الأحمد	250
2	موسى العيسى الحمزة	250
3	عليوي حميدي العلي	250
4	أحمد حميدي العيسى الحمزة	250
5	حمود خضر الخلف	250
6	عبدالله حميدي الحمزة	250
7	موسى حميدي الحمزة	250
8	إبراهيم حميدي الحمزة	250
9	عبود السمكان العبود	250
10	موسى أحمد العمر العلي	250
11	معروف الأحمد المرعي	500
12	معيوف الأحمد المرعي	250
13	شريف الأحمد المرعي	250
14	حمود الأحمد الصالح	500
15	علي الخلف السلامة	250
16	محمود العبد مُحَّد الصالح	250
17	مصطفى محمود السلوم	250
18	محمود السلوم البكر	250
19	شيخ العلي الخلف	250
20	صالح حسين الحمد الصالح	250
21	حمود الخلف الخلف الحاج	250
22	علي العيسى السليمان	250

23	جاسم مُحَمَّد المحمد الأحمد	250
24	عيسى هنيدي الهنيدي	250
25	عليوي محيميد المحيميد الهندي	250
26	مُحَمَّد العيسى الهنيدي	250
27	أحمد الحلو الأحمد	250
28	عبود العبدالله المحمد	250
29	أحمد أصلان الأصلان العبدالله	250
30	حمود موسى الحسين	250
31	أحمد موسى الخلف	250
32	علي العيسى المحمد	250
33	عبد الله الموسى الحديد	250
34	عواد العبد الله الموسى	250
35	علي أحمد العلي الدوغان	250
36	مصطفى مُحَمَّد العيسى	250
37	مُحَمَّد المصطفى المحمد	250
38	حسن حميدي الحميد	250
39	خلف حميدي الحميد	250
40	أحمد علي العلي الكلش	250
41	علي الخليف الشمو	250
42	حامد علي الخليف	250
43	عبد الرحمن علي الخليف	250
44	جمعة الأحمد الشباط	500
45	مُحَمَّد علي الخليف	250
46	صالح الشيخ عاشور العواد	250
47	زيدان الشيخ عاشور العواد	250

48	عبيد الشيخ عاشور العواد	250
49	عبدالرزاق العبد الشيخ عواد	250
50	علي عبدالهادي الشيخ عواد	250
51	رجب العلي الأحمد	250
52	عبد الله عبد الرحمن العواد	500
53	صطوف الحسين الفارس	250
54	حسين صطوف الجاسم	250
55	أسعد حمود العيسى الخليفة	250
56	عيسى الذيبو الأحمد	250
57	حسين خلف الخلف الحصوة	250
58	عيسى إبراهيم الحلو	250
59	نزال شلغون إبراهيم	250
60	محيميد العاشور العواد	250
61	حديد العيسى المحمد	250
62	أحمد العلي الخليف	250
63	حسين علي الأحمد الدريس	250
64	أحمد علي الأحمد الدريس	250
65	محمود العلي الخليف	250
66	أحمد الخليف المحمد	250
67	خليف العيسى المحمد	250
68	شواخ مُحَمَّد علي الحمد	250
69	جمعة العابد المحمود	250
70	اسماعيل العابد المحمود	250
71	مُحَمَّد عمر المحمود	250
72	مُحَمَّد جمعة الرحمو	250

73	عبدالهادي الرحمو الصالح	250
74	جابر عبد المحيمد الصالح	250
75	صالح الحمود الأحمد الصالح	250
76	إبراهيم الأحمد الصالح	250
77	عبدالله الخليف المحمد	250
78	عيسى الأحمد المرعي	250
79	صبحي العرب الإبراهيم	250
80	حسين موسى الكلش	250
81	أحمد معينة العبد الله	250
82	محمود ياسين الإبراهيم	250
83	بكر الأحمد السلوم	250
84	إبراهيم عبد الله العمر	250
85	إبراهيم الخلف السلامة	250
86	طه مصطفى السلطان المحمد	250
87	علي شحود الأحمد	250
88	عوش الحمود اليوسف	250
89	ياسين الإبراهيم اليوسف	250
90	حسين الشعيب العثمان	250
91	خضر حمود الخضر الإبراهيم	250
92	صالح حمد الرحمو الصالح	250
93	يوسف الذيبو الأحمد	250
94	محمود الذيبو الأحمد الهلال	250
95	حسين نعسان المحمد	500
96	حسين أحمد الأحمد السلوم	250
97	حسين العبد العوض	250

98	سميكان عبود العبود الاسماعيل	250
99	إسماعيل الحميدي العلي	250
100	حميدي علي العلي الإسماعيل	250
101	شبلي الأحمد الشيخ	250
102	حميدي الجاسم الحمود	250
103	حميدي الحسين الحمود	500
104	موسى العبدالله العيسى	250
105	مُحَمَّد عمر العبدالله العيسى	500
106	مُحَمَّد محمود محمود	250
107	طايل الشبلي الأحمد الشيخ	250
108	عبود عيسى الأحمد	250
109	عيسى الأحمد الأحمد	250
110	مصطفى الحوفر العلي	250
111	حمدي مُحَمَّد المرعي	250
112	نايف الجمعة الشباط	250
113	خالد مُحَمَّد الخيال	250

عدد الأسر /104/ عدد الأفراد /647/

عدد الدور/120/ وحدة سكن /120/

وحدة أرض/120/ عدد المستفيدين /174/

المبالغ المدفوعة/17400/ ل.س عدد الإيصالات /34/

(نقلاً عن الوثيقة الموقعة بمطار قامشلو 1974 – 1975).

صورة عن وثيقة أسماء (الملاكين الجدد) في مستوطنة أم الفرسان

7- مستوطنة هيمو:

تقع هذه المستوطنة في عقار قرية هيمو الكردية وبجوارها تماماً نحو الغرب، تبعد عن مدينة قامشلو غرباً مسافة 5كم فقط وتقع على الطريق العام قامشلو – عامودا، على الشمال مباشرة. تعود هذه المستوطنة إدارياً لناحية مركز قامشلو، تبعد عن الحدود السورية التركية 4كم.

وعند إنشائها كانت تضم 170 أسرة، وعدد أفرادها 900 فرداً وعدد الدور 170 داراً. بلغ إجمالي المساحات التي خصصت لهم 30600 دونم، موزعة على 144 استمارة ذات الـ/180/ دونم، و13 استمارة ذات الـ/360/ دونم.

اقتطعت هذه المساحة من القرى الكردية التالية:

اسم القرية		الرقم العقاري	المساحة العامة	المساحة المقتطعة/د
هيمو	Hîmo	414	7050	100 [1]
تل فارس	Til Faris	416	14310	12850
نجموك	Nicim	410	7820	4540
دمخية كبيرة	Demxiya mezin	415	10900	4100
عنبارة	Inbara	409	5290	3050
نقارة	Niqare	413	10560	2700
هرم شرو	Herem Şero	399	3860	1685
علي فرو	Elîfero	412	11450	1675

1- هذه المساحة خصصت للأبنية (عقار القرية).

و فيما يلي قائمة بأسماء المستوطنين وفق السجلات الرسمية والمساحات المخصصة لكل منهم (المساحة بالدونم):

مسلسل	الاسم	المساحة
1	حمادة بن علي العايد	180
2	موسى حميدي المحمد العبود	180
3	مُحَمَّد عجيل البطين	180
4	سواد مُحَمَّد العايد الجعابي	180
5	رجب سرمود الرجب	180
6	حمادي أحمد العايد	180
7	رجب إبراهيم اسماعيل	180
8	إبراهيم جاسم العبدولي	180
9	عواد عجيل العسكر	180
10	حسين خلف الحسن	180
11	خميس حسين العلي الحسين	180
12	أحمد علي العلي	360
13	علي مُحَمَّد المحمد	180
14	علي زغير الزغير	180
15	إبراهيم حمود الحمود	180
16	علي حسن العلي	180
17	إبراهيم حسن العلي	180
18	حسن علي العلي العبدو الخلف الحمودة	180
19	مُحَمَّد علي العلي	360
20	مصطفى حمد الحمد	180
21	علي مصطفى المصطفى	180
22	خلف مصطفى المحمد	180

23	خلف حسن الحسن	180
24	علي حسون الجعابي	180
25	حسين عبود الخضر	180
26	رحيل مُحَمَّد المحمد	180
27	زهية عبد العبد	180
28	علي مُحَمَّد الهواش	180
29	حمادة حمود الحمود العبدولي	180
30	حسين بطين العسكر	180
31	مُحَمَّد حميد عبود	180
32	عيسى حميدي المحمد	180
33	أحمد موسى الدرويش	180
34	خليف صباح الجويد	180
35	بركات عيسى الصالح	180
36	حميدي ناصر الناصر	180
37	صالح حمد المحمد	180
38	مُحَمَّد جاجان الحمد الجاجان	180
39	حسين علي العلي	180
40	مُحَمَّد عبد الحمادة الأحمد	360
41	محمود صالح المحمد	180
42	مُحَمَّد إبراهيم الإبراهيم	180
43	خضر عبود العبود	180
44	أحمد ناصر الحسن	180
45	يحيى مُحَمَّد العلي المحمد	180
46	مُحَمَّد عبود الخضر	360
47	حسن جابر الحسن	180

48	خلف محمود الحميد الصالح	180
49	حسين مُحَمَّد العلي	180
50	سرمود رجب الرجب	180
51	مُحَمَّد سرمود الرجب	180
52	حسين علي الهواش	180
53	موسى صالح المحمد	180
54	أحمد حمادي الأحمد	180
55	حسين حمود السليمان	360
56	علي شحادة المحمد	180
57	حميدي جاسم الهواش	180
58	خلف مُحَمَّد السوري	180
59	أحمد مصطفى الحميد	180
60	جاسم حسن الحسين	180
61	عيسى جاسم العبدولي	180
62	حميدي خضر المحمد	180
63	علي عجيل العسكر	180
64	حسن عجيل العسكر	180
65	إبراهيم عبد الشيخ	180
66	عجيل عسكر العسكر	180
67	هواش جاسم الهواش	180
68	خضر حميدي الخضر الحميدي	180
69	مُحَمَّد عمر المحمد	180
70	حميدي رمضان رمضان	180
71	خلف موسى العلي الموسى	180
72	حسين مُحَمَّد العبدالله	180

73	مُحَمَّد عبد عليان	180
74	حسين زغير الدرويش	180
75	مُحَمَّد زغير الدرويش	180
76	أحمد زغير الدرويش	180
77	مُحَمَّد بطين عسكر	180
78	عبد الله الصالح	180
79	إبراهيم موسى حسون	180
80	هواش جاسم العدولي	180
81	فضة شيخ الشيخ	180
82	علي شيحان الشيحان	180
83	موسى أحمد المحمد الأحمد	180
84	مُحَمَّد أحمد المحمد الأحمد	180
85	مُحَمَّد ناصر الناصر	180
86	مُحَمَّد محمود اسماعيل	180
87	أحمد مُحَمَّد الشيخ	180
88	حميدي جاسم الجاسم	180
89	عبد الله محمود المحمود	180
90	مُحَمَّد الخلف الحسين	180
91	علي إبراهيم الإسماعيل	180
92	حسن علي العبدو الحمادي العلي	180
93	علي العبدو الحمادي العلي	180
94	مُحَمَّد حميد الملحم	180
95	إسماعيل جاسم الخريشة	180
96	مصطو عمر المحمد	180
97	علي سليمان العبدالله	180

98	مُحَمَّد عساف الخلف	180
99	عساف الخلف العبدالله	180
100	أحمد عمر المحمد	180
101	حمادي علي العيسى	360
102	خلف الجاسم	360
103	علي مُحَمَّد المحمد	180
104	أحمد علي المحمد	180
105	أحمد مصطاوي الجمعة	180
106	عواد حسن العلي	180
107	حسن حسين العلي	360
108	علي حسن الحسين	180
109	مُحَمَّد حسين الإسماعيل	360
110	مُحَمَّد عيسى المحمد	180
111	عمر خلف المحمد	180
112	خلف عمر الخلف	180
113	فاطمة والدة هلال شاهين الخلف	180
114	مُحَمَّد الأحمد الدامان	180
115	نايف مُحَمَّد الدامان	180
116	رمضان أحمد مصطاوي	180
117	أسود أحمد الدامان	180
118	جمعة الجاسم الخريشة	180
119	أحمد الجاسم الخريشة	180
120	مُحَمَّد اسماعيل الإسماعيل السهو	360
121	حسن علي العيار	180
122	مُحَمَّد علي العيار	180

123	إبراهيم مصطفى الملحم	180
124	جمعة أحمد الأحمد	180
125	مُحَمَّد أحمد الدامان	180
126	حسين حميدي الملحم	180
127	حسين سرمود الرجب	180
128	هلال علي المتراس	180
129	حمود موسى الموسى	360
130	علي جاسم الهواش	180
131	ناصر سرمود الرجب	360
132	مُحَمَّد ناصر السرمود	180
133	خلف علي الحمود	180
134	خليل موسى الحسون	180
135	عباوي حسين الرجب الحسن	180
136	أحمد عايد العايد	180
137	أحمد مُحَمَّد الحمادي	180
138	أحمد جاسم الجاسم	180
139	فاطمة أحمد العبدالله	180
140	اسماعيل محمود العليوي	360
141	فاطمة شاكر الهرموش	180
142	مُحَمَّد الإبراهيم الحمود ووالدته	180
143	عبود مُحَمَّد العباوي	180
144	خلف حسين الحسين	180
145	عمر خلف الحسين	180
146	حمادي حسين الحسين	180
147	مُحَمَّد عبد الحمادة الأحمد	180

148	مصطفى مُحَمَّد عثمان	180
149	حسين حسون الجعابي	180
150	فضة مُحَمَّد الجاسم وولديها	180
151	حميد أحمد الدامان	180
152	سليمان الحميدي	180
153	أحمد الأسود	180
154	إسماعيل إبراهيم الإسماعيل	180
155	عبد الرحيم حسن	180
156	حميدي حسن ملحم	180
157	محمود مصطفى خديجة	180

عدد الأسر /157/ عدد الأفراد /900/

عدد الدور /170/ وحدة سكن /165/

وحدة أرض /165/ عدد المستفيدين /495/

المبالغ المدفوعة /49500/ل.س عدد الإيصالات /103/

(نقلاً عن الوثيقة الموقعة بمطار قامشلو 1974 – 1975).

8- مستوطنة الثورة:

تقع هذه المستوطنة في عقار قرية عنبارة الكردية التي تبعد عن مدينة قامشلو غرباً مسافة 7كم تقريباً، وتقع على الطريق العام قامشلو – عامودا، على الجنوب مباشرة، وتبعد عن الحدود السورية التركية 6كم، وتعود هذه المستوطنة إدارياً لناحية مركز قامشلو. وعند إنشائها كانت تضم 28 أسرة، وعدد أفرادها 148 فرداً وعدد الدور 35 داراً. بلغ إجمالي المساحات التي خصصت لهم 6800 دونم، موزعة على 21 استمارة ذات 200دونم، وخمس استمارات ذات الـ/400/ دونم واستمارة واحدة ذات 600 دونم.

تتميز هذه المستوطنة بأنها تنتمي لعائلة واحدة وهي عائلة آل الناصر الذين يعتبرون من شيوخ "الولدة"، وللمستوطنة توضّع ووضع خاصان، فهم لا يختلطون مع الآخرين ولم يتشكل فيها الجمعيات الفلاحية كباقي المستوطنات. اقتطعت هذه المساحة من القريتين الكرديتين التاليتين:

اسم القرية	الرقم العقاري	المساحة العامة	المساحة المقتطعة/د
تل شعير شيخان Tilşiîra Şêxan	400	7210	3000
خراب كورت Xerab kortê	402	8450	3800

وفيما يلي قائمة بأسماء المستوطنين وفق السجلات الرسمية والمساحات المخصصة لكل منهم (المساحة بالدونم):

م	الاسم	المساحة
1	حمود ناصر الحمود	400
2	جاسم مُحَّد الشواخ	400
3	عزيز سطام الحمود	400
4	محمود الناصر الحمود	200
5	أحمد خلوف الظاهر	200
6	مُحَّد السطام الحمود	200
7	ناصر السطام الحمود	200
8	تركي السطام الحمود	200
9	خلوف الظاهر	400
10	عبد الرحمن الإبراهيم	200
11	مُحَّد الإبراهيم	200
12	جمال الإبراهيم	200

13	عبد الفتاح الإبراهيم	200
14	عبد الحنان الخلف	200
15	حسين العلي الحمود	200
16	أحمد الناصر	200
17	حدرة الدخيل	200
18	درويش الإبراهيم	200
19	هلال العلي الهندي	200
20	مُحَمَّد الإبراهيم الشيخ موسى	200
21	مُحَمَّد الناصر	400
22	عيسى العلي	200
23	حمود الإبراهيم الناصر	600
24	علي السطام	200
25	ناصر السطام	200
26	مُحَمَّد الإبراهيم	200
27	علي العبدالله	200

عدد الأسر /28/ عدد الأفراد /148/

عدد الدور /35/ وحدة السكن /34/

وحدة أرض /34/ عدد المستفيدين /80/

المبالغ المدفوعة /8000/ل.س عدد الإيصالات /18/

(نقلاً عن الوثيقة الموقعة بمطار قامشلو 1974 – 1975).

9- مستوطنة الحاتمية:

تقع هذه المستوطنة في عقار قرية هرم شيخو الكردية وبجوارها تماماً ناحية الغرب، تبعد عن مدينة قامشلو مسافة 11كم تقريباً، وتقع على الطريق العام قامشلو – عامودا شمالاً ومباشرة. تعود هذه المستوطنة إدارياً لناحية مركز قامشلو، وتبعد عن الحدود السورية التركية

5,5كم. وعند إنشائها كانت تضم 89 أسرة، وعدد أفرادها 532 فرداً وعدد الدور 112 داراً. بلغ إجمالي المساحات التي خصصت لهم 22400 دونم، موزعة على 82 استمارة ذات الـ/200/ دونم، و15 استمارة ذات الـ/400/دونم. سكان هذه المستوطنة أيضاً يعتبرون من نسل شيوخ "الولدة" كما في مستوطنتي الثورة والبهيرة، كما أن أغلبهم يسكنون الآن ويعملون في الرقة وحلب ولا يأتون إلى المستوطنة إلا أيام الزراعة والحصاد. اقتطعت هذه المساحة من القرى الكردية التالية:

اسم القرية	الرقم العقاري	المساحة العامة	المساحة المقتطعة/د
هرم شيخو Heremê Şêxo	398	5500	1680
هرم رش Herem reş	411	4000	2825
بليقية Bilêqiyê	397	4720	2040
جولدارا Çoldara	352	6400	700
علي فرو Elîfero	412	11450	7155
توبز Topiz	354	4840	3200
بريفا Birîva	348	3880	2000
شريفلو Şerîflo	355	3400	2800

وفيما يلي قائمة بأسماء المستوطنين وفق السجلات الرسمية والمساحات المخصصة لكل منهم (المساحة بالدونم):

مسلسل	الاسم	المساحة
1	فيصل الخمري الخمري	200
2	داعور الخمري الخمري	200
3	عبود الخمري الخمري	200
4	عبدالله البصراوي الحمود	200

5	عبد الله أحمد الخلف	200
6	إبراهيم أحمد الأحمد الخلف	200
7	عيسى بصرواي الحمود	200
8	عبداللطيف عبدالله علي	200
9	عبود أحمد العبد	200
10	علي عيسى العلي	200
11	عيسى علي العلي	200
12	علي سكران العيسى	200
13	طه أحمد عبدالمنعم	200
14	يحيى عبدالعزيز عبد الرحمن	200
15	ياسين طه العبدالرحمن	200
16	علي طه العبدالرحمن	200
17	علي حميد النافع	200
18	عبد الهادي الكرم	200
19	إبراهيم علي الخمري	200
20	ممدوح إبراهيم الخمري	200
21	صالح أحمد العلي	200
22	علي اليوسف الجارح	200
23	مُحَمَّد دخيل الجارح	200
24	أحمد دخيل الجارح	200
25	مُحَمَّد العلي الخمري	200
26	دخيل الجارح ملا عيسى	200
27	عبد الله يوسف الجارح	200
28	علي دخيل الجارح	200
29	جدوع صالح ملا عيسى	200

30	فؤاد جدوع الخمري	200
31	حمد خلف الخمري	200
32	محمود دخيل ملا عيسى	200
33	عبود صالح الخمري	200
34	جميل صالح ملا عيسى	200
35	حمزة العبدالله الأحمد	200
36	جاسم عبد العبد	200
37	حسين جاسم الخلف	200
38	زامل الحميدي الحميدي	400
39	رمضان سعيد عبدالمنعم	200
40	مُحَمَّد طه العبدالرحمن	200
41	خليل سعيد عبد المنعم	200
42	بدرة سعيد عبدالمنعم	200
43	مُحَمَّد علي الأحمد	200
44	أحمد علي الخمري	200
45	عمر علي الخمري	200
46	نوار جاجان المغناج	200
47	دياب أحمد الحمد	200
48	حجار أحمد الأحمد	200
49	عنون جاسم عبد العجاج	200
50	مُحَمَّد عمر مُحَمَّد	200
51	مُحَمَّد العبدالله البورسان	200
52	ملا علي العبدالله البورسان	200
53	أحمد العبدالله البورسان	200
54	أحمد عبدالله الأحمد	200

55	أحمد خليل الإبراهيم	200
56	مُحَمَّد عيسى عبدالله البورسان	200
57	عبد الله صالح الخمري	200
58	أحمد صالح الخمري	200
59	صالح الخمري ملا عيسى	200
60	إسماعيل سعيد عبدالمنعم	200
61	مُحَمَّد خلف الخمري	200
62	عبد الرحمن عبدالله عبد الرحمن	200
63	إبراهيم العلي الأحمد الخمري	200
64	خمري العلي الخمري	400
65	علي الزامل الحميدي	400
66	بصراوي الحمود	200
67	أحمد خلف خلف	200
68	ناصر نافع العلي	400
69	عبدالله الكرم	200
70	صالح نافع النافع	200
71	حواء مُحَمَّد الجمعة	200
72	عبد العزيز حاج عبدالرحمن	400
73	عبدالله المطلق	200
74	حميدي نافع النافع	400
75	أحمد مُحَمَّد الخمري	400
76	عبدالله عبد العكر	200
77	عيد جاسم الجاسم	400
78	جاسم خلف الخلف	400
79	علي أحمد الخمري	400

80	شيخ عيسى المبروك	400
81	صالح العبد العكر	400
82	ناصر العبد العكر	200
83	فاطمة كردي سليمان	200
84	عبدالله أحمد البورسان	200
85	عبد الله محمود ملا عيسى	400
86	عبدالرزاق الكرم	200
87	دلة عبدالرحمن حميدي	400
88	عبدالله عبدالرحمن حميدي	200
89	جاسم مُحَمَّد العلي	400
90	طه حاج عبدالرحمن	200
91	هدلة أحمد كردي	200
92	مُحَمَّد عبدالله اللبادة	200
93	حسن مُحَمَّد عبد العزيز	200
94	فندي عيسى المحمد	200
95	خمري أحمد الغبان	200
96	مُحَمَّد صالح ملا عيسى	200

عدد الأسر 89 عدد الأفراد 532

عدد الدور 112 وحدة سكن 112

وحدة أرض 112 عدد المستفيدين 246

المبالغ المدفوعة 24600 عدد الإيصالات 103

(نقلاً عن الوثيقة الموقعة بمطار قامشلو 1974 – 1975).

صورة عن وثيقة أسماء (الملاكين الجدد) في مستوطنة الحاتمية

10 – مستوطنة أم الربيع:

تقع هذه المستوطنة في عقار قرية موزا الكردية. تبعد عن مدينة قامشلو مسافة 17كم تقريباً، وتقع على الطريق العام قامشلو – عامودا، على الجنوب مباشرة، وتبعد عن الحدود السورية التركية 5,5كم. تعود هذه المستوطنة إدارياً لناحية مركز عامودا. وعند إنشائها كانت تضم 56 أسرة، وعدد أفرادها 262 فرداً وعدد الدور 72 داراً.

بلغ إجمالي المساحات التي خصصت لهم 12400 دونم، موزعة على 58 استمارة

ذات الـ/200/ دونم، واستمارتين ذات الـ/400/ دونم.

وكغيرها من المستوطنات فإنها مجهزة بكافة الخدمات اللازمة: مدرسة نموذجية، خزان ماء مع شبكة توزيع المياه، مركز بلدية، مقر للجمعية، مستودع،.... الخ. اقتطعت هذه المساحة من القرى الكردية التالية:

اسم القرية	الرقم العقاري	المساحة العامة	المساحة المقتطعة/د
موزا Moza	337	8200	7100
سيمتك فوقاني Sêmitikê jorî	309	6000	1500
بريفا Birîva	348	3880	400
كليجا Gulîca	347	2350	1200
حاصدة فوقاني Hasda jorî	345	5640	2200

وفيما يلي قائمة بأسماء المستوطنين وفق السجلات الرسمية والمساحات المخصصة لكل منهم (المساحة بالدونم):

مسلسل	الاسم	المساحة
1	أحمد العلي الأبرش	200
2	غنام العلي الأبرش	200
3	رشيد أحمد الهلالي	200
4	مُحَمَّد خضر الخليف	200
5	حليمة حسين الجعفر	200
6	إسماعيل عبدالسلام إبراهيم	200
7	مُحَمَّد عبدالسلام إبراهيم	200
8	علي عبدالسلام إبراهيم	200
9	رضية مصطفى الحفني	200
10	شعبان مُحَمَّد سعيد خليل	200

11	مُحَمَّد الأحمد عبد العيسى الأحمد	200
12	حسن ربيع حاج إبراهيم	200
13	خلف هلال حاج إبراهيم	200
14	عبد السلام عبدالحميد إبراهيم	200
15	ندوة أحمد الجعفر	200
16	عيسى أحمد الحمود	200
17	مُحَمَّد حمود الأحمد	200
18	إبراهيم مُحَمَّد ربيع الأحمد	200
19	مصطفى مُحَمَّد الإبراهيم	200
20	مُحَمَّد عبد الحميد إبراهيم	200
21	مصطفى حميد العيسى	200
22	عوش حميد العيسى	200
23	عبد الرزاق الحميدي الشلال	200
24	عبد الحنان الحميدي الشلال	200
25	جاسم محمود الجاسم	200
26	مُحَمَّد عبدالرحمن الحميدي	200
27	عبد المجيد مُحَمَّد عباس	400
28	جمعة المجيد مُحَمَّد عباس	200
29	هلا علي المحمد	200
30	إبراهيم محمود الجاسم	400
31	علي مُحَمَّد العلي	200
32	خلف عليوي المحمد العلي	200
33	خلف حسين الجعفر	200
34	موسى إبراهيم الزغير	200
35	إسماعيل موسى الإبراهيم	200

36	يحيى صالح العبدالله	200
37	مُحَمَّد وحيد صالح العبدالله	200
38	محمود محمود الجاسم	200
39	مصطفى علي الفرج	200
40	مُحَمَّد علي الفرج	200
41	صالح أحمد الهلال	200
42	إبراهيم مُحَمَّد الحمود	200
43	أحمد عبد العيسى الأحمد	200
44	عيسى أحمد عبد العيسى الأحمد	200
45	يحيى الحميدي الشلال	200
46	زكريا حميدي الشلال	200
47	علي أحمد العيسى	200
48	علي حسين المحمد	200
49	خلف حسين المحمد	200
50	رمضان مصطفى العبدالله	200
51	أحمد مصطفى العبدالله	200
52	عبد الرحمن أحمد الحمود	200
53	خلف أحمد الخلف	200
54	عبد الحميد إبراهيم الأحمد	200
55	عبد أحمد عبد العيسى	200
56	عبد السلام أحمد إبراهيم	200
57	مُحَمَّد صالح الصالح	200
58	مُحَمَّد عبد الرزاق الحميدي	200
59	مولد علي المحمد	200
60	مُحَمَّد عبدالعيسى	200

عدد الأسر /56/ عدد الأفراد /262/
عدد الدور /72/ وحدة سكن /62/
وحدة أرض /62/ عدد المستفيدين /261/
المبالغ المدفوعة /26100/ عدد الإيصالات /55/
(نقلاً عن الوثيقة الموقعة بمطار قامشلو 1974 – 1975).

فيما مضى كنا نسجل أسماء المستوطنين الذين لديهم حيازات زراعية، ولم نسجل أسماء المستوطنين الآخرين الذين يعتبرون كعمال زراعين وهم بالعشرات في كل مستوطنة، ويطالبون الدولة الآن بتنفيعهم أو تمليكهم أراض أيضاً، طالما أنهم كبروا وشكلوا عوائل مستقلة.. أما الفلاحون الكرد فلا حق لهم في أي شيء بل سيظلون محرومين؛ هم وأولادهم وأحفادهم طالما هم كرد.

نورد فيما يلي قائمة ببعض هؤلاء كنموذج لباقي المستوطنات:

1	مُحَمَّد كامل مُحَمَّد الجاسم
2	عبد الله يحيى العبدالله
3	حمود اسماعيل الجمعة
4	مُحَمَّد عليوي المحمد
5	مُحَمَّد علي الأبرش
6	عموري مُحَمَّد الأحمد
7	صالح علي الأبرش
8	حمد خضر الخلف
9	عبدالله اسماعيل الجمعة
10	مُحَمَّد اسماعيل الجمعة
11	خالد عبد الله مُحَمَّد
12	جمعة مُحَمَّد وحيد العبدالله

13	إبراهيم موسى الزعير
14	مُحَمَّد إبرهيم محمود الجاسم
15	أحمد ماهر حسن الربيع
16	أحمد مُحَمَّد العيسى
17	هلال خلف الجعفر
18	أحمد عبدالسلام عبد الحميد
19	محمود عبدالسلام عبد الحميد
20	نورس عبدالسلام عبد الحميد
21	عبد الرزاق عليوي المحمد
22	عبود هلال الحاجي
23	فواز عبدالسلام عبد الحميد
24	عبد الكريم إبراهيم ربيع الأحمد
25	عيسى مُحَمَّد الأحمد
26	عبود عليوي المحمد
27	تركي خضر الخلف
28	عبد الحميد إبراهيم ربيع الأحمد
29	خلف حسن الربيع
30	حسن مصطو العيسى
31	أحمد مصطو العيسى
32	إسماعيل مصطو العيسى
33	عامر عيسى حمود الأحمد
34	علي عبدالرحمن الحمود
35	حكمت فرحان العلي
36	دياب غنام الأبرش
37	خالد مُحَمَّد الكدرو

38	حسن مُحَمَّد الكدرو
39	علي غنام الأبرش
40	خضر مُحَمَّد الخلف
41	خلف مُحَمَّد الخلف
42	خلف علي العيسى
43	صالح مُحَمَّد الكدرو
44	عبد المنعم عبد الحنان الشلال
45	عبد الستار عبد الحنان الشلال
46	عبد الباسط عبد الحنان الشلال
47	رضوان عبد الحنان الشلال
48	إسماعيل عبد الرزاق الشلال
49	ياسين عبد الرزاق الشلال
50	فيصل مُحَمَّد الشلال
51	إسماعيل جاسم محمود الجاسم
52	مُحَمَّد جاسم محمود الجاسم
53	عبد الله جاسم محمود الجاسم
54	أحمد جاسم محمود الجاسم
55	زكريا جاسم محمود الجاسم
56	حميدي يحيى الحجي
57	علي حميدي علي الشلال
58	عماد يحيى الحجي
59	عبود عبد الحنان الشلال
60	عبدالله جاسم محمود الجاسم
61	ياسين مُحَمَّد محمود الجاسم
62	محمود مُحَمَّد محمود الجاسم

63	صبري زكريا الشلال
64	ياسر زكريا الشلال
65	عبود عبد الحنان الشلال
66	عبد الناصر عبد الحنان الشلال
67	عبد الكريم عبد السلام عبد الحميد
68	جمعة مُحَمَّد عبد الإبراهيم
69	زكريا مُحَمَّد عبد الإبراهيم
70	أحمد صالح الهلال
71	محمود إبراهيم المحمود
72	كامل مُحَمَّد المحمود
73	عبد الله يحيى الصالح
74	حمود إسماعيل القبلان
75	مُحَمَّد إسماعيل القبلان
76	رمضان عبد المجيد عباس
77	خالد عبدالله حنتوش
78	عموري مُحَمَّد الحمود

بالإضافة إلى أكثر من خمسين امرأة مسجلة تطلب الأرض لها ولأولادها ولم نذكر أسماءهن ضمن هذه اللائحة.

صورة عن وثيقة أسماء (الملاكين الجدد) في مستوطنة أم الربيع

11- مستوطنة البهيرة:

تقع هذه المستوطنة في عقار قرية حمدون الكردية شرقي تل حمدون، تبعد عن مدينة عامودا غرباً مسافة 5,5كم تقريباً، وتقع على شمال الطريق العام عامودا درباسية مباشرة، وتبعد عن الحدود السورية التركية مسافة 1كم تقريباً. تعود هذه المستوطنة إدارياً لناحية مركز

عامودا. وعند إنشائها كانت تضم 102 أسرة، وعدد أفرادها 521 فرداً وعدد الدور 108 داراً. بلغ إجمالي المساحات التي خصصت لهم21800 دونم، موزعة على 93 استمارة ذات الـ/200/ دونم، و/8/ استمارات ذات الـ/400/ دونم.

يتمركز في هذه المستوطنة زعماء المستوطنين وعلى رأسهم شواخ البورسان الناصر وزعيمهم المعتمد وهو من شيوخ "الولدة".

ولهذه المستوطنة وآل ناصر وضع خاص لدى السلطات؛ فلم يحدث فيها جمعية تعاونية، وأعطيت لهم المكافآت العينية والمادية، حيث قدمت لهم السلطات عند مجيئهم جراراً زراعياً مع ملحقاته كهدية لهم، كما كان آل الناصر هم الذين رأسوا الوفد الذي جاء لاستطلاع المواقع مع المسؤولين. تتوفر في المستوطنة كافة الخدمات اللازمة.

اقتطعت هذه المساحة من القرى الكردية التالية (المساحة بالدونم):

اسم القرية		الرقم العقاري	المساحة العامة	المساحة المقتطعة
حمدون	Hemdûn	317	5520	5520
معيريك	Mihêrîk	318	5430	2900
تل حبش	Til Hebeş	346	9730	4900
ماريت	Marît	314	6690	2530
قزمبوك	Qezembûk	320	4590	2800
عوينيك	Uwênîkê	321	4760	1883
ديكي	Dîkê	325	6140	427
قجلة	Qijlê	323	4120	750
سوغان فوقاني	Soxana jorî	240	9690	90

وفيما يلي قائمة بأسماء بعض المستوطنين وفق السجلات الرسمية والمساحات المخصصة لكل منهم (المساحة بالدونم):

مسلسل	الاسم	المساحة
1	علي حمود الجاسم	200
2	جاسم عبود الجاسم	200
3	مُحَمَّد علي علي الجاسم	200
4	أحمد شبوط كلاح	200
5	مُحَمَّد إبراهيم الحسين	200
6	أحمد الموسى الخلف	200
7	حسن دخيل كلاح	200
8	مريم هلال الهلال	200
9	حجي أحمد الجلبي	200
10	حبتورة حمدي حمدي	200
11	صالح عيسى كلاح	200
12	علي جاجان اليوسف	200
13	جاجان جاسم الجاسم	200
14	خلف جاجان اليوسف	200
15	عفرة دخيل كلاح	200
16	موسى حسين كلاح	200
17	سليم أحمد أسفنجة	400
18	أحمد سليم اسفنجة	200
19	عفرة كنو كنو	200
20	عيسى كلاح كلاح	200
21	نجمة دخيل دخيل	200

22	عمر شيخ ناصر شواخ	200
23	أحمد كنو كلاح	400
24	مُحَمَّد حسن كلاح	200
25	مُحَمَّد حسين كلاح	200
26	أحمد علي الجاسم	200
27	فهيم عبود الشواخ	200
28	محمود شواخ البورسان	200
29	مُحَمَّد جمعة الغانم	200
30	فيصل عبود الشواخ	200
31	حجي عبود الشواخ	200
32	مُحَمَّد علي النايف	200
33	حمد شواخ البورسان	200
34	علي نايف الأحمد	200
35	عبد الرزاق حاج مُحَمَّد العيسى	200
36	أحمد جلبي جلبي	200
37	صالح شواخ البورسان	200
38	إسماعيل خلف الخلف	400
39	علي مفتاح مفتاح	400
40	خلف صالح خلف	200
41	رأفت إسماعيل الخلف	200
42	بندر مُحَمَّد الغريب	200
43	زكريا شواخ ناصر	200
44	زكريا صالح الخلف	200
45	صالح خلف الخلف	200
46	موسى عمر العلي	200

47	أحمد عمر العلي	200
48	عبد الله عبود الشواخ	200
49	إحسان جمعة عمر	200
50	عبد الحميد جمعة عمر	200
51	عادل جمعة عمر	200
52	تركي الأحمد الشواخ	200
53	ذويب محمود البطران	200
54	حمادي محمود البطران	200
55	خلف محمود البطران	200
56	خليل شيخ خلف شيخ ناصر	200
57	غريب مُحَمَّد علي الغريب	200
58	عبود عيسى الشواخ	200
59	حسين مُحَمَّد العبد العزيز	200
60	عبد الرحمن حاج مُحَمَّد العيسى	200
61	نايف شواخ البورسان	200
62	شيخ موسى عزيز الجاسم	200
63	ورثة حسين مُحَمَّد عبيد	200
64	ورثة جاسم مُحَمَّد عبيد	200
65	محمود أحمد الحنفيش	200
66	أديب شواخ الشواخ	200
67	رئيف مُحَمَّد العيسى	200
68	ناصر شواخ الأحمد	200
69	عبد القهار حاج مُحَمَّد العيسى	200
70	إسماعيل حاج مُحَمَّد الأحمد	200
71	عيسى شواخ شيخ ناصر	200

72	مُحَمَّد بندر غريب	200
73	عيسى مُحَمَّد كلاح	200
74	أحمد مُحَمَّد كلاح	200
75	زعيم عبود الشواخ	200
76	طاهر حاج مُحَمَّد العيسى	200
77	عبد الرزاق شواخ البورسان	200
78	أمينة حسين الخالد	200
79	موزة كنو الكلاح	200
80	يازي حسين كلاح	200
81	عبود حنفيش النايف	200
82	أحمد حنفيش النايف	400
83	مُحَمَّد سكران عيسى	200
84	جاسم مُحَمَّد العبدالعزيز	200
85	حسن مُحَمَّد غريب	200
86	مُحَمَّد خليل شيخ ناصر	200
87	بورسان شواخ الأحمد	200
88	حجي شواخ البورسان	200
89	ورثة عبود شواخ الشواخ	400
90	مُحَمَّد عمر العلي	200
91	خنسة شواخ البورسان	100
92	ثاني إبراهيم الإبراهيم	200
93	حمد شواخ الأحمد	200
94	مُحَمَّد حسن العيسى	200
95	حواء جلال مُحَمَّد	200
96	أحمد علي المفتاح	200

97	فيصل عبود الشواخ	300
98	عبود شواخ الشواخ	300
99	محمود شواخ البورسان	300
100	شواخ أحمد البورسان	300
101	إسماعيل خلف الصلال	400

عدد الأسر /102/ عدد الأفراد /521/

عدد الدور /108/ وحدة سكن /114/

وحدة أرض /114/ عدد المستفيدين /166/

المبالغ المدفوعة /16600/ عدد الإيصالات /38/

(نقلاً عن الوثيقة الموقعة بمطار قامشلو 1974 – 1975).

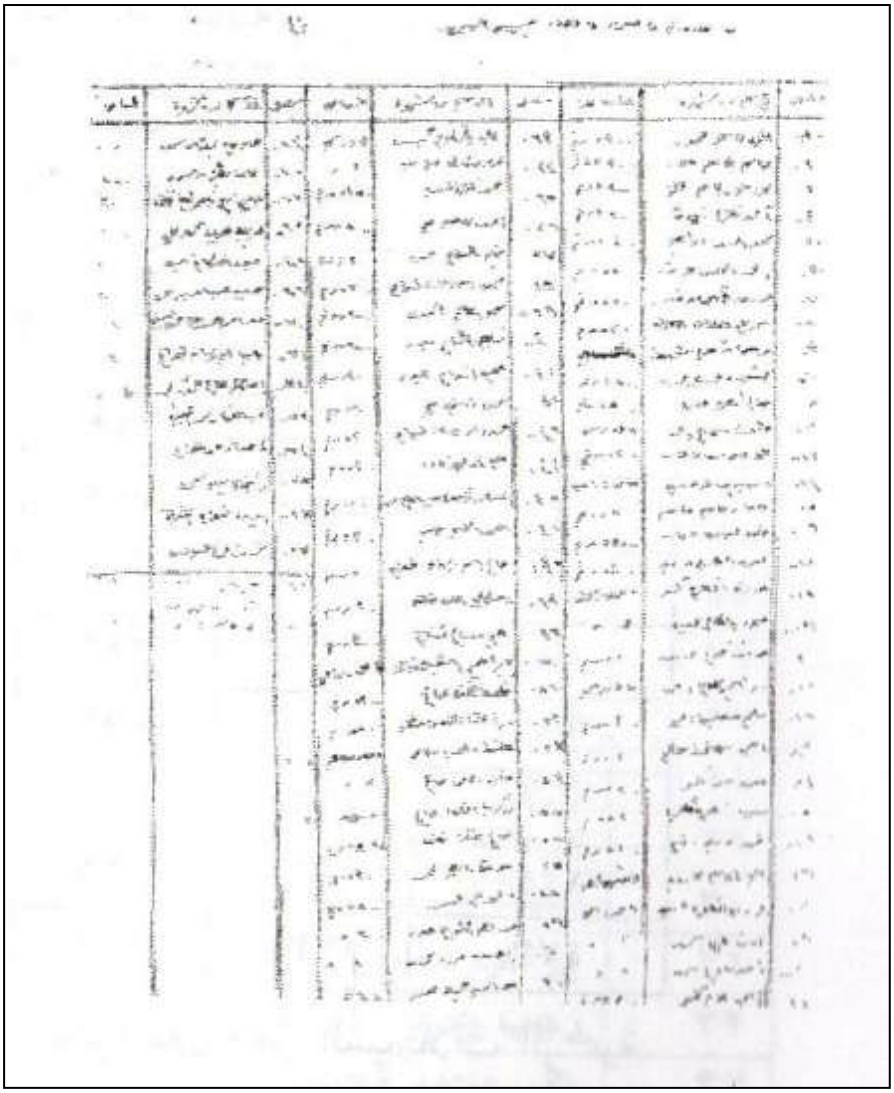

صورة عن وثيقة أسماء (الملاكين الجدد) في مستوطنة البهيرة

12- مستوطنة الجابرية:

تقع هذه المستوطنة في عقار قرية عوينيك الكردية، وجنوب الطريق العام عامودا – درباسية بمسافة 1,5كم، وتبعد عن الحدود التركية قرابة 2كم، وعن مدينة عامودا غرباً 9كم، كما تعود هذه المستوطنة إدارياً لناحية عامودا. وعند إنشائها كانت تضم 93 أسرة، وعدد أفرادها 441 فرداً وعدد الدور 100دار. بلغ إجمالي المساحات التي خصصت لهم 20800 دونم، موزعة على 90 استمارة ذات الـ/200/ دونم، و/7/ استمارات ذات الـ/400/ دونم.

اقتطعت هذه المساحة من القرى الكردية التالية/المساحة بالدونم:

اسم القرية	الرقم العقاري	المساحة العامة	المساحة المقتطعة
خاص Xasikê	322	5200	4791
كودح Kodih	230	4440	1820
قرنكوز Qerengoz	229	6330	2424
عين قرد Eynqirdê	228	6440	2250
خانكي Xanikê	226	4740	270
قجلة Qijlê	323	4120	750
عين عمشة Eynemşa	236	6000	725
عوينيك Uwênîkê	321	4760	1880
طور الياس Tor Ilyas	235	6040	1250
عطيشان Itêşan	233	4730	4730

وفيما يلي قائمة بأسماء المستوطنين وفق السجلات الرسمية والمساحات المخصصة لكل منهم (المساحة بالدونم):

م	الاسم	المساحة
1	خليل عبد الحسين	200
2	علي عيسى اليوم	200
3	عبد الله أحمد الخلف	200

4	عبد حسين العلي	200
5	أحمد عبود الخلف	200
6	إبراهيم خلف إبراهيم	200
7	مُحَمَّد علي الأحمد	200
8	أحمد علي الأحمد	200
9	مُحَمَّد سرحان الحسين	200
10	مُحَمَّد بشير عبدالله المحمود	200
11	مُحَمَّد ناجي عبدالله المحمود	200
12	صالح عبدالله المحمود	200
13	مُحَمَّد عيسى يوسف	200
14	سكران حمود الحمود المبارك	400
15	عبد الله حسين العلي	200
16	عمر العبد المحمود	400
17	حجي عمر العبد	200
18	مُحَمَّد عمر العبد المحمود	200
19	ناجي عمر العبد المحمود	200
20	غانم عمر العبد المحمود	200
21	حمود أحمد الخلف	200
22	محمود عبد الله إبراهيم الشلاش	200
23	محمود السليمان السليمان	200
24	هارون موسى الحمود	200
25	أحمد عيسى العلي المحمود	200
26	علي حسن العلي المحمود	200
27	خزنة عيسى العلي المحمود	200
28	حسين عبد الله علي	200

29	إبراهيم عيسى المحمود	200
30	مُحَمَّد إبراهيم الحسين	200
31	إبراهيم حسين الحسين	200
32	رجب جمعة الإبراهيم	200
33	علي مُحَمَّد العيسى	200
34	حسين عيسى العلي المحمود	200
35	مصطفى محمود الشيخو	200
36	أحمد محمود الشيخو	200
37	أحمد مصطفى الشيخو	200
38	جاسم أحمد الحمادة الظاهر	200
39	مُحَمَّد أحمد الحمادة الظاهر	200
40	صالح نهار النهار	200
41	عبد مُحَمَّد الشيخو	200
42	جاسم مُحَمَّد الشيخو	200
43	أحمد مُحَمَّد الشيخو	200
44	عاشج حسين الخميس	200
45	عبود ناجي المحمود	200
46	بركات حمدي العلي	200
47	أحمد عبد الله المحمود	200
48	حجي حمدي العلي	200
49	خلف عبد الله السلامة	200
50	حجي أحمد الحاجي	200
51	مُحَمَّد موسى الرحال	200
52	محمود صالح النهار	200
53	جاسم عبد الشيخو	200

54	خلف أحمد العساف	200
55	نوح موسى الحمود	200
56	دلة أحمد الخضر	200
57	فخري عيسى الصلال	200
58	شعيب موسى الحمود	200
59	عبد اللطيف حسين الحاج إبراهيم	200
60	تايهة علي السليم	200
61	مُحَّد أحمد العبيد	200
62	حميد أحمد العبيد	200
63	صالح عبدالله الحماد	200
64	مُحَّد عيد العكر	200
65	سليمان مبروك ملا علي	400
66	أحمد مبروك السليمان	200
67	عبدالله مبروك سليمان	200
68	حمود خلف الخليف	200
69	عبدالله خلف الخليف	200
70	عبود خلف الخليف	400
71	خلف أحمد الأحمد المحمود	200
72	محمى خلف الأحمد	200
73	علي أحمد المحمود	200
74	عبد خلف الأحمد	200
75	عبد الله خلف الأحمد	200
76	مُحَّد خلف الأحمد	200
77	عبد الله حمار المحمود	200
78	أحمد خلف الأحمد	200

79	ناجي حمار المحمود	400
80	عبد صالح العبد المحمود	200
81	محمود عيد العكر	200
82	أحمد عيد العكر	200
83	عواد احمد الإبراهيم	200
84	عبدالله إبراهيم شلاش	200
85	عايد أحمد إبراهيم	200
86	علي عيد العكر	200
87	أحمد عبد الله الإبراهيم الشلاش	200
88	عليوي قرج الصلال	200
89	لطيفة هدى الحسين	200
90	مُحَمَّد قرج الصلال	200
91	فرحان قرج الصلال	200
92	إبراهيم أحمد الشلاش	400
93	مُحَمَّد صغير عيد العكر	200
94	عاشور حسين خميس	400
95	عمشة أحمد الحمود	200
96	علي حمادة الظاهر	200
97	مصطفى عبود الخلف	200

عدد الأسر /93/ عدد الأفراد /441/

عدد الدور /100/ وحدة سكن /99/

وحدة أرض /98/ عدد المستفيدين /112/

المبالغ المدفوعة /12000/ عدد الإيصالات /31/

(نقلاً عن الوثيقة الموقعة بمطار قامشلو 1974 – 1975).

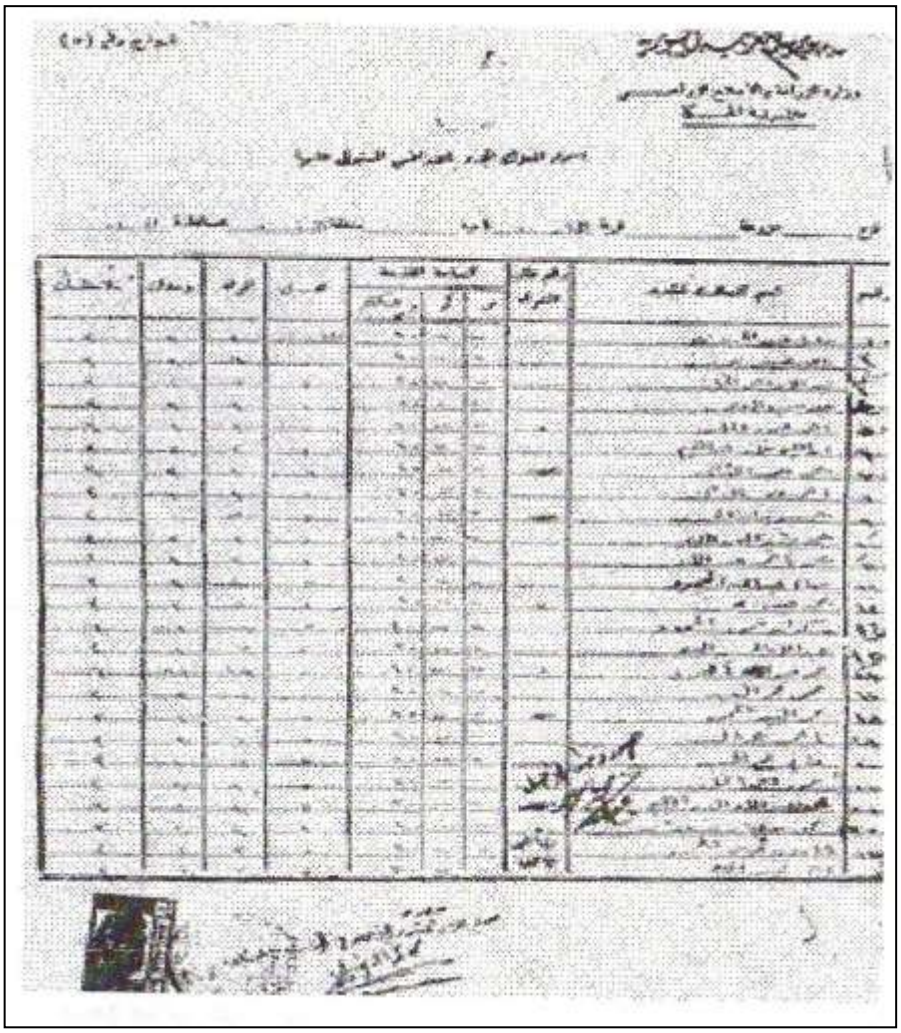

صورة عن وثيقة أسماء (الملاكين الجدد) في مستوطنة الجابرية

الخريطة (5) تبين مستوطنات منطقة قامشلو

صورتان فضائيتان لمستوطنة المناذرة

صورتان فضائيتان لمستوطنة الحرمون

صورتان فضائيتان لمستوطنة القحطانية

صورتان فضائيتان لمستوطنة حلوة

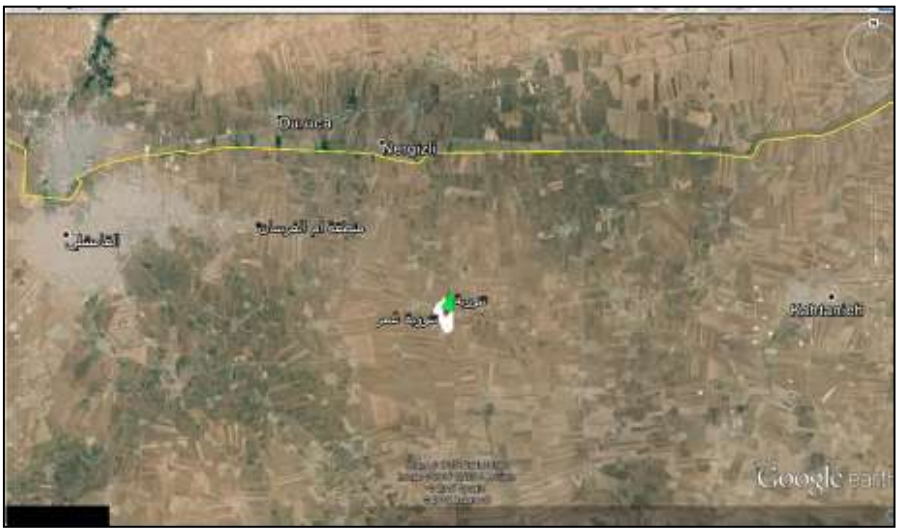

صورتان فضائيتان لمستوطنة تنورية

صورتان فضائيتان لمستوطنة أم فرسان

صورتان فضائيتان لمستوطنة هيمو

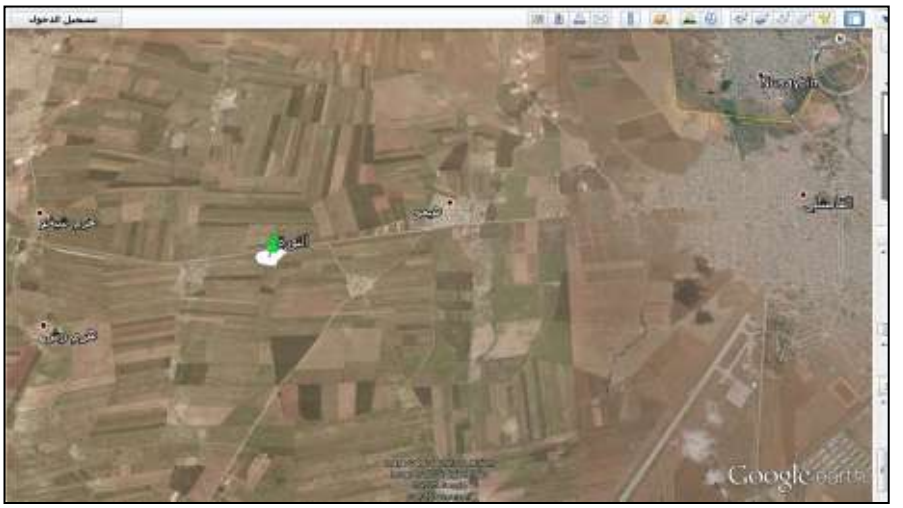

صورتان فضائيتان لمستوطنة الثورة

صورتان فضائيتان لمستوطنة الحاتمية

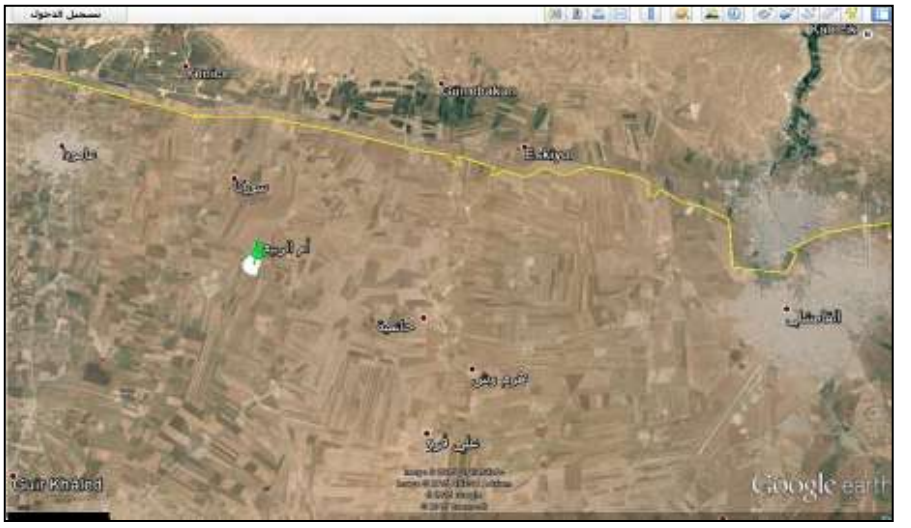

صورتان فضائيتان لمستوطنة أم الربيع

صورتان فضائيتان لمستوطنة بهيرة

صورتان فضائيتان لمستوطنة الجابرية

المستوطنات في منطقة سري كانييه (رأس العين)

عند الحديث عن منطقة رأس العين لابد أن نشير إلى نبذة عن تاريخ أراضي هذه المنطقة بشكل مختصر وفي أحد جوانبها فقط، فنسلط الضوء على عمليات التغيير الديموغرافي التي مورست، في هذا السياق نورد مقتطفات من مقابلة مع السيد عبد الإله خليل الباشا سليل آل إبراهيم باشا المللي، والتي تمحورت حول أملاكهم ومصيرها:

(كانت أملاك آل إبراهيم باشا المللي حوالي 10 مليون دونم منها 6,5 مليون دونم فوق الخط "كردستان الشمالية" و 3,5 مليون دونم تحت الخط "كردستان الجنوبية الغربية" التي كانت موزعة على مناطق Serêkanyê (سري كانييه) رأس العين ومحافظتي الرقة ودير الزور، وتمتد مابين مدينة رأس العين ونهر الخابور شرقاً وحتى قرية عين الصفرا غرباً وجنوباً وداخل محافظة الرقة حتى قرية الزيدي ومنها إلى حدود تركيا شمالاً ومساحاتٍ أخرى شملت محافظة ديرالزور عند تقاطع المحافظات الثلاث "الجزيرة – ديرالزور- الرقة".

كان أول استيلاء على قرانا و أراضينا في عام 1958، وكان الاستيلاء الثاني في عام 1963، وآخرها كان في عام 1967، لتسلم جميع تلك الأراضي المستولى عليها إلى ما يسمى بالشركة الليبية بحدود 400 ألف دونم وإلى منتفعين عرب وما سمي بمزارع الدولة، لتسلم بعدها إلى عرب الغمر، كما أن الأراضي التي كنا وزعناها بإرادتنا على أبناء شعبنا الكردي استردّت منهم كلها لتعطى للعرب فقط.)

يبلغ عدد المستوطنات في منطقة سري كانية/16/ مستوطنة، وهي من الشرق إلى الغرب كالتالي: (انظر الخريطة رقم 6 ص 213)

1- مستوطنة تل تشرين:

تقع هذه المستوطنة في عقار قرية تليلون Tilêlûnê وعلى الشرق منها مسافة 500 م تقريباً، كما تقع على يسار الطريق العام عامودا – درباسية مسافة 1كم وتبعد عن مدينة درباسية من جهة الشرق بمسافة 3 كم، وعن الحدود السورية التركية 1 كم تقريباً.

تبلغ المساحة المخصصة لها 27500 دونم وعدد العوائل المستفيدة 120 عائلة، اقتطعت هذه المساحة من قرى تليلون – هواشية – غنامية – رحية – أبو جرادة.

2- مستوطنة القنيطرة:

تقع هذه المستوطنة في عقار قرية شيخ منصور الكردية التي طوقها المستوطنون بشبك من الحديد المعدني لمنع دخول أي شخص من القرية وحتى حيواناتهم إلى الزروع التي آلت إليهم بفضل الحزام العربي، هذا وإن صورة غلاف الطبعة الأولى تعكس وتعطي الصورة الحقيقية لقرية شيخ منصور، حيث تبدو القرية مسورة بالشبك الحديد، وتقع هذه المستوطنة على الطريق العام درباسية – سري كانييه وعلى بعد 7,5كم من درباسية غرباً وتبعد عن الحدود السورية التركية 2كم.

تبلغ المساحة الإجمالية التي اقتطعت لها 21500 دونم وعدد العوائل المستفيدة 106 عائلة، اقتطعت هذه المساحة من قرى: (شيخ منصور – بير كفري – قرمانة – كربشكي).

3- مستوطنة القيروان:

تقع في عقار قرية ملك Melek، وإلى شمالي قرية تعلكي Talikê (دحيلة)، ولا تبعد عن الطريق العام سوى 600 متر يساراً، كما تقع جنوب غربي كبزي كيكا Kepezê Kîka ، وتبعد عن الحدود التركية مسافة 4,5كم، وتبعد عن مدينة الدرباسية غرباً مسافة 15,5كم تقريباً، وتبلغ مساحتها 23500 دونم، وعدد العوائل المستفيدة 135 عائلة.

هذا وتقع بجوارها قرية تعلكي التي كانت قرية عامرة غامرة تعود لعائلة آل باشا الكردية (أكرم جميل باشا، قدري جميل باشا، بدري جميل باشا)، وكانت تضم بستاناً كبيراً فيه كل أصناف الفاكهة بالإضافة إلى حدائق غنّاء، وبالرغم من مساحتها الكبيرة فقد تم الاستيلاء عليها بالكامل، وسلّمت لـ "مزارع الدولة" مع بدء تطبيق الحزام، ولما تمض سنة حتى كان البستان والحدائق في خبر كان، ثم سُلّمت الأرض للمستوطنين، واقتطعت مساحات هذه المستوطنة من قرى تعلكي – شفقت – حاج أوغلي – توراتي – طالعة – كركند.

4- مستوطنة ظهر العرب:

تقع في عقار قرية عالية وعلى الطريق العام يميناً مجاورة لقريتي جارخوه çarxweh

وشفقت التي تبعد عنها 5كم جنوباً. وتبعد عن درباسية غرباً مسافة 23كم، وعن الحدود التركية مسافة 4,5كم.

بلغت المساحة المخصصة 20500 دونم، وعدد العوائل المستفيدة 103 عائلات، اقتطعت من قرى: عالية – توراتي– رحمانية – جوخا– خزنة.

5– مستوطنة الأسدية:

تقع في عقار قرية مشيرفة Mişêrfê وعلى شمالها مباشرة، حيث تفصلها عن المستوطنة الطريق العام ما بين درباسية – سري كانييه، كما تقع غرب قرية كري مير Girê Mîr المعروفة بأربعة كيلومترات. وتبعد عن الحدود التركية 2كم، وتبعد عن مدينة الدرباسية غرباً 31كم.

بلغت المساحة المخصصة 23750 دونم، كما بلغ عدد المستفيدين 95 عائلة، واقتطعت هذه المساحة من قرى: شفقت –توراتي – مشيرفة.

6– مستوطنة برقة:

تقع في عقار قرية مبارك، وعلى شرقها مسافة 3كم، وشمال شرق قرية مريكيسي Mirêkîsê 5كم، وعن الحدود التركية مسافة 3,5كم، وتبعد عن مدينة درباسية غرباً 36,5كم، وعن مدينة رأس العين شرقاً 19,5كم.

خصصت لهذه المستوطنة مساحة 13570 دونم، وعدد العوائل المستفيدة 56 عائلة.

7 و 8– مستوطنتا تل الحضارة (1) و(2) :

تقع في عقار القرية التاريخية تل حلف المجاورة لمدينة سري كانييه غرباً.

بلغ إجمالي المساحة المخصصة 16800 دونم، وعدد العوائل المستفيدة 55 عائلة.

9– مستوطنة تل الأرقم:

وتقع في عقار قريتي أنقرة و أبو صوف وعلى يسار الطريق العام المحدث باتجاه حلب

مباشرة، وتبعد عن الحدود التركية مسافة 2,5كم، وعن مدينة سري كانييه (رأس العين) غرباً 6كم.

تبلغ المساحة المخصصة 7160 دونم، وعدد العوائل المستفيدة 22 عائلة.

10 – مستوطنة المثنى:

وتقع في عقار قرية العزيزية، وعلى يمين الطريق العام المحدث، وتبعد عن الحدود التركية مسافة 2,5 كم، وعن مدينة سري كانييه غرباً مسافة 10كم.

بلغ إجمالي المساحة المخصصة لهذه المستوطنة 11700 دونم، وعدد المستفيدين 39 عائلة، ولكل عائلة 300 دونم.

11– مستوطنة المتنبي:

وتقع في عقار قرية مختلة Mextelê وعلى شمالها الشرقي مسافة 1كم، وجنوب الطريق العام المحدث مسافة 1,5كم، وتبعد عن الحدود التركية مسافة 3,5كم، وعن مدينة سري كانييه غرباً 15,5كم، ولكل عائلة حوالي 315 دونم.

بلغت المساحة المخصصة 5980 دونم، عدد العوائل المستفيدة 19 عائلة.

12– مستوطنة أم عظام:

تقع في عقار أم أنقر وبجوارها، وتبعد عن الطريق العام المحدث مسافة /7,5كم جنوباً، وعن الحدود التركية 9كم، وعن مدينة سري كانييه غرباً 22كم. بلغت المساحات المخصصة 7000 دونم، وعدد العوائل المستفيدة/23/عائلة، ولكل عائلة حوالي 304 دونم.

13– مستوطنة العنادية:

تقع في عقار قرية تل خنزير الكردية، وتبعد عن الطريق العام 2كم جنوباً، وعن مدينة سري كانييه 23كم، وعن الحدود التركية 1,5كم.

بلغت المساحة المخصصة 18206 دونم، وعدد العوائل المستفيدة 66 عائلة، ولكل عائلة حوالي 291 دونم.

14- مستوطنة الراوية:

تقع في قريتي صهريج شكيا والسلاجي، وعلى يسار الطريق العام المحدث، وتبعد عن قرية تل خنزير غرباً مسافة 3كم، وعن قرية خربة هجو شرقاً 4كم، وعن الحدود 3كم، وعن مدينة سري كانييه 26كم.

بلغت المساحة المخصصة 27000 دونم وعدد العوائل المستفيدة 87 عائلة، ولكل عائلة حوالي 310 دونم غرباً.

15 – مستوطنة الدهماء:

تقع في عقار قريتي خربة دغيمة وآق زيارات وعلى يسار الطريق العام المحدث. تبعد عن مدينة سري كانييه مسافة 30 كم غرباً، وعن حدود محافظة الرقة 22 كم شرقاً، وعن الحدود السورية التركية 6كم.

بلغت المساحة المخصصة لها 24900 دونم، والعوائل المستفيدة 83 عائلة، ولكل عائلة حوالي 300 دونم.

16- مستوطنة هنادي:

تقع في عقار قرية مبروكة وبجوارها. تبعد عن حدود محافظة الرقة شرقاً 15كم، وعن مدينة سري كانييه 38 كم غرباً. وعن الحدود التركية 11كم، وهي آخر المستوطنات غرباً. بلغت المساحة المخصصة لها 26100 دونم، وعدد العوائل المستفيدة 85 عائلة، ولكل عائلة حوالي 307 دونم.

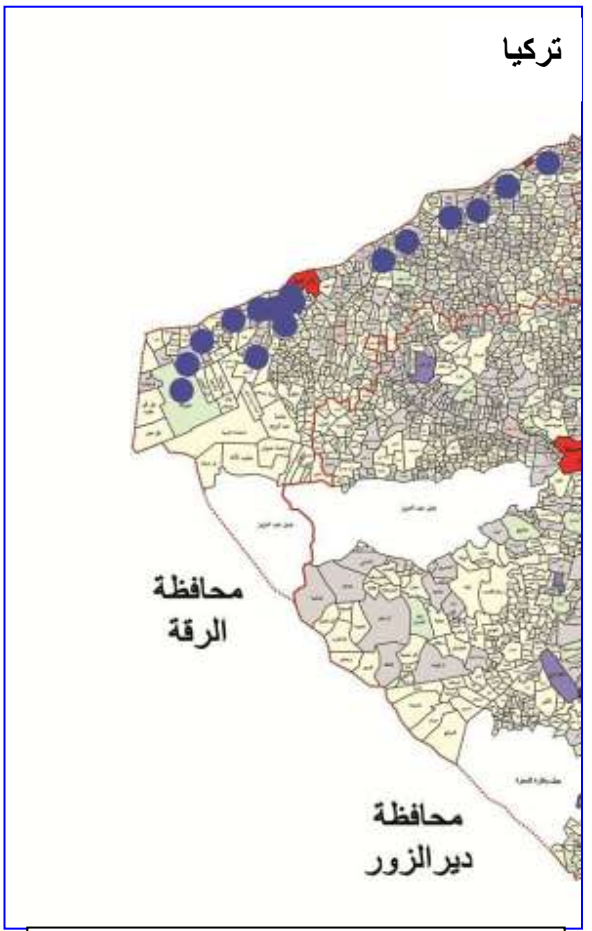

الخريطة (6) تبين مستوطنات منطقة سري كانييه (رأس العين)

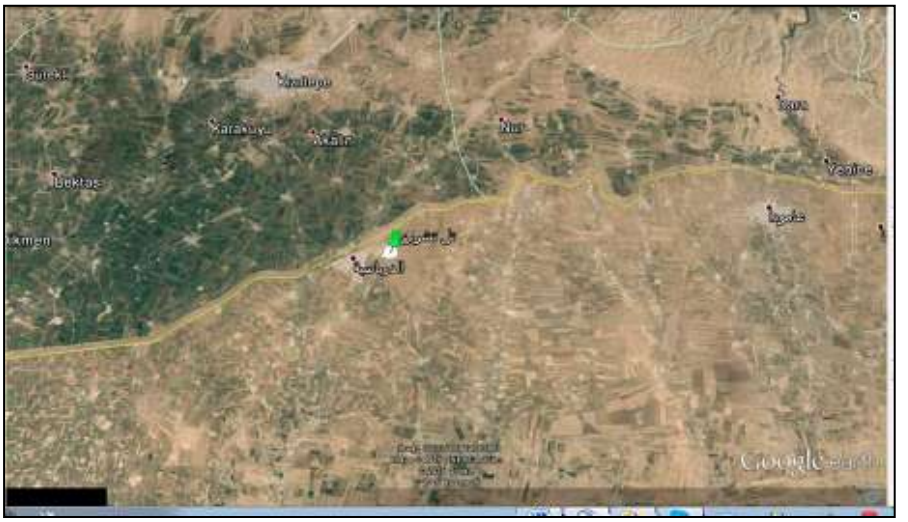

صورتان فضائيتان لمستوطنة تل تشرين

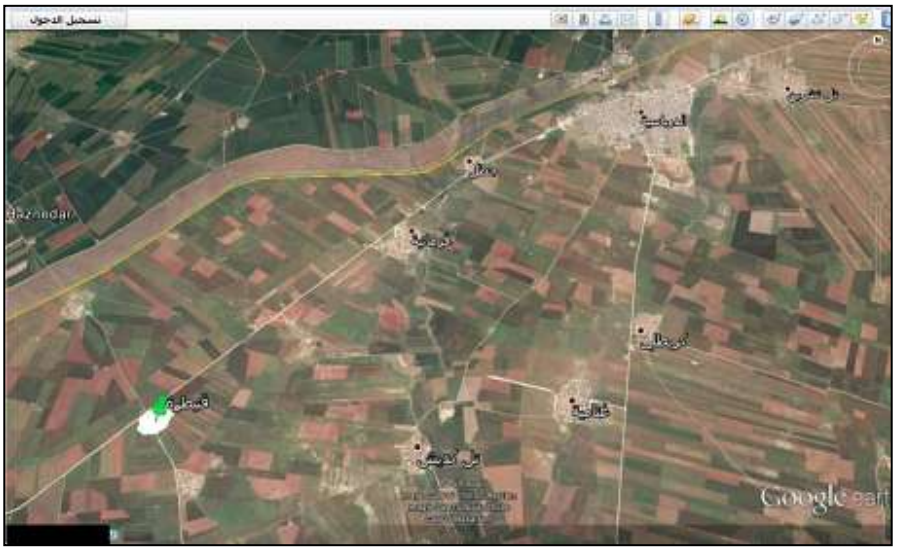

صورتان فضائيتان لمستوطنة القنيطرة

صورتان فضائيتان لمستوطنة القيروان

صورتان فضائيتان لمستوطنة ظهر العرب

صورتان فضائيتان لمستوطنة الاسدية

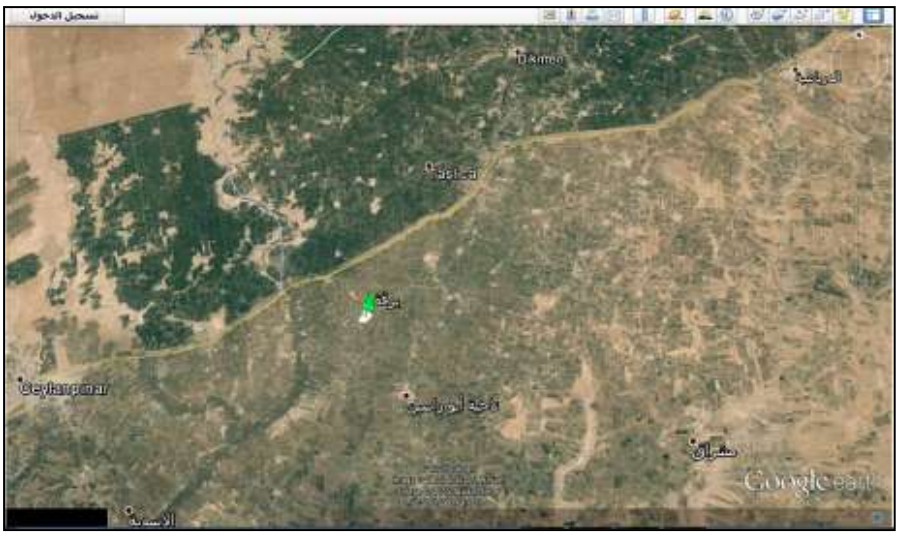

صورتان فضائيتان لمستوطنة برقة

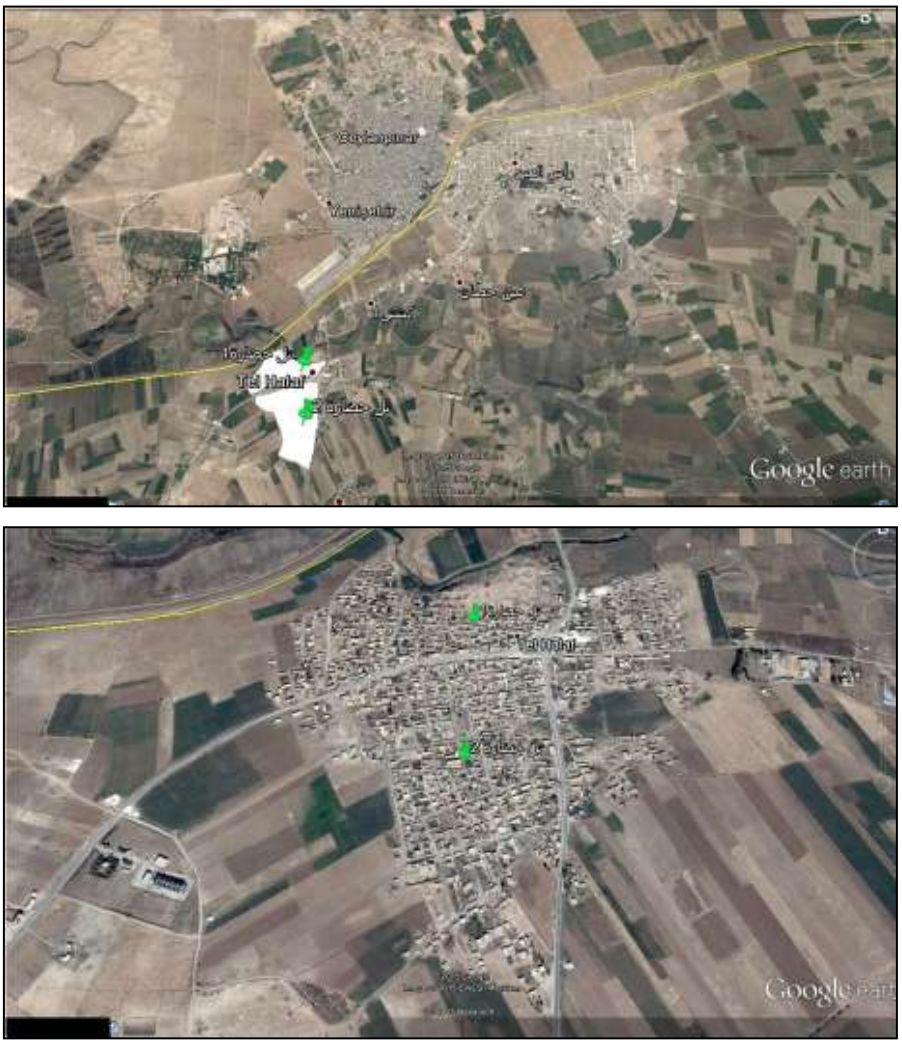

صورتان فضائيتان لمستوطنتى تل الحضارة 1 و 2

صورتان فضائيتان لمستوطنة تل الأرقم

صورتان فضائيتان لمستوطنة المثنى

صورتان فضائيتان لمستوطنة المتنبي

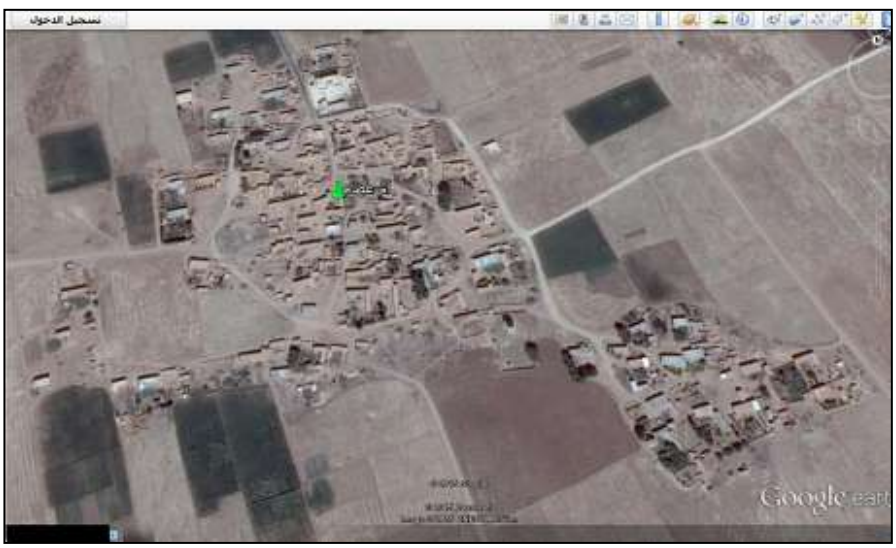

صورتان فضائيتان لمستوطنة أم عظام

صورتان فضائيتان لمستوطنة العنادية

صورتان فضائيتان لمستوطنة الراوية

صورتان فضائيتان لمستوطنة الدهماء

صورتان فضائيتان لمستوطنة هنادي

ما بعد الاستيطان

حجة النقص:

بعد أن استقر المستوطنون وطاب لهم العيش، وراحت الملايين تتدفق عليهم من غلال الأرض، والسلطات لا تبخل عليهم بالرعاية والحماية والتأييد والدعم غير المحدود، وبالعكس تماماً من أبناء الشعب الكردي المحيطين بهم؛ حيث الاضطهاد والقمع، بعد ذلك أصاب بعضهم البطر وغلبهم الطمع فراحوا يخلقون هنا وهناك إشكالات ومشاكل، وكان أولها حجة ما يسمى بـ "النقص" في "أراضيهم"، وأصبحنا نسمع هذه المقولة في بداية الثمانينات، وهي حجة لقضم مزيد من الأراضي، والتي كانت إما بيادر لقرى كردية أو استصلحت من قبل فلاحين كرد محرومين، كانت في الأساس محجرة ومستبعدة من التوزيع، وبخاصة في منطقة ديريك، حيث ومنذ منتصف السبعينات، وبعد استقرار المستوطنين في الأراضي توجه الفلاحون الكرد المحرومون من الأرض لاستصلاح الأراضي المحجرة والمستبعدة، وعلى مدى أكثر من/10/ سنوات، إلى أن تمكن بعضهم من إصلاح /10 – 15/ دونماً لكل عائلة، وراحوا يزرعونها ويستثمرونها بعد أن نظفوها من الحجارة بجهدهم وعرقهم. لكن المستوطنين الذين لم يشبعهم ما حصلوا عليه، وبما أن الدولة معهم ولا أحد مع الكرد، راحوا يرفعون قميص عثمان أو ما يسمى بـ "النقص في أراضيهم"، ولابد لتكميلها من هذه الأراضي المستصلحة والجاهزة للزراعة، فقدموا العرائض للمسؤولين والرشاوى للسلطات، وسرعان ما قامت السلطات الإدارية والحزبية وأجهزة الأمن بالوقوف معهم وبقوات مؤازرة للاستيلاء على تلك الأراضي، دون أن يرف لهم جفن ودون أية رحمة.. وكان لهم ذلك في أكثر من موقع بالرغم من مقاومة الأهالي في العديد من المواقع، وسنورد بعض الممارسات الشوفينية – ونقول بعضها لأننا لو أوردنا كل الممارسات التي قامت بها السلطات المحلية المسؤولة وبالتعاون مع رموز المستوطنين على طول مناطق تواجدهم لاحتاج الأمر إلى مجلدات – وباختصار شديد:

1- مع بداية تشرين الثاني من عام /1982/ حضر إلى قريتي جيلكا Cêlîka وسرمساخ Sermisax سيارتان إحداهما تحمل الضابط مُحَمَّد طلاس، ومعه ثلاثة عناصر مرافقة، وفي الثانية مجموعة من رموز مستوطني المصطفاوية، وادّعوا أنهم جاءوا بمهمة رسمية للاستيلاء على أراضيهم التي استصلحوها ونظفوها من الصخور والأحجار، وطلبوا من

الفلاحين التنازل عن هذه الأراضي، لكن الفلاحين رفضوا ذلك، مما أدى إلى قيام الضابط ومعاونيه بالاعتداء على الفلاحين، وحدث إثر ذلك اشتباك؛ حيث تضامن الفلاحون كلهم مع بعضهم، وأدى الاشتباك إلى جرح أربعة من الفلاحين، وبعد أن كثر توافد الفلاحين إلى المكان غادر الضابط والمستوطنون المكان. وبعد أن قدم الفلاحون شكوى إلى مدير منطقة ديريك تبين أن الأمر كان مؤامرة محلية لإعطاء تلك الأراضي لذلك الضابط وأحد المستوطنين.

2- منذ خريف عام 1987 وحتى بداية عام 1988 كان رموز المستوطنين، وبالتعاون مع رموز السلطة المحلية، يحومون حول قرى (كيشكي Kêşkê ، جيلكا Cêlîka سرسماخ فوقاني Sersemax a jorî ، سرسماخ تحتاني Sersemax a jêrî ، روباريا Rûbarya) وذلك لقضم الأراضي التي قاموا باستصلاحها بجهودهم وعرق جبينهم وخلال أكثر من عشر سنوات، والتي كانت أصلاً مستبعدة عن التوزيع لأنها محجرة، واستثمر الفلاحون هذه الأراضي عدة سنوات وكان عددهم /155/ عائلة/، ومجموع المساحة حوالي /5000/ دونم، أي لكل عائلة حوالي /30/ دونم فقط.

وهكذا تحرك أولئك المستوطنون وتحت يافطة "سد النقص" في أراضيهم للاستيلاء عليها وإضافتها على مساحتهم، وحرمان /155/ عائلة من آخر مصدر رزق لهم. واستمرت التهديدات والإنذارات قرابة أربعة أشهر إلى أن جاء منتصف أيار 1988 لتلقي السلطات بكامل ثقلها من أجل تنفيذ جريمتها بكل وقاحة وبشاعة.

ففي يوم السبت المصادف في 21/أيار/1988 بدأت السلطات بقرية كيشكي فقطعت الطرق المؤدية إليها، ثم دخلتها بقوة مؤللة من مخافر شرطة جل آغا و رميلان ومصطفا/وية، ومعهم جرار زراعي، وعملت على فتح خط حول الأراضي المستصلحة تمهيداً لفلاحتها، ولكن الفلاحين – رجالاً ونساءً، وشيوخاً وأطفالاً – خرجوا لصد القوة الغاشمة؛ فكان الضرب المبرح والإصابات الكثيرة والاعتقالات من نصيب الفلاحين الذين طوردوا حتى الحدود التركية، كما شمل الضرب أهالي قرية سيكركا Sêgirka الذين جاؤوا لاستطلاع الخبر. والنتيجة النهائية كانت اعتقال /51/ شخصاً من الرجال والنساء، تم الإفراج عنهم بعد يوم ذاقوا خلاله الأمرّين، وأبقوا على /5/ رجال و /6/ نساء فقط، كما

راحوا يلاحقون ويبحثون عن /69/ فلاحاً آخرين مطلوبين، وقد أفرغت القرية وشرد أهلها لمدة /3/ أيام ناموا مع أطفالهم بين الحقول والصخور.

في اليوم الثاني /5/22/ تم تبليغ أهالي قرى (جيلكا، سرمساخ فوقاني، سرمساخ تحتاني، روباريا) بتسليم أراضيهم التي استصلحوها إلى المستوطنين لتكملة النقص لديهم، وإلا فإن السلطات ستعتقل كل من يعارض. وبالفعل حضرت صباح اليوم الثاني 5/23/ إلى قريتي (جيلكا ودلافي كرا Delavê kera) قوة مؤلفة من الشرطة وسرية حفظ النظام في /14/ سيارة عسكرية مع اربع سيارات امن وسيارتي زيل، وبقيادة ضابط برتبة نقيب، كما كان معهم جرار وفتاحة خطوط، ونفذوا ما خططوا له دونما مقاومة كبيرة، وبعدها تحركت القوة نحو سرمساخ فوقاني؛ كان أهالي القرية يراقبون القوة من على السطوح، وعندما توجهت القوة نحو قريتهم نودي من جامع القرية " إن يوم الحق قد جاء، فاخرجوا للمقاومة". خرج الأهالي جميعاً – نساء ورجالاً وشيوخاً وأطفالاً – نحو القوة المعتدية يحملون العصي والفؤوس والحجارة وشكلوا جيشاً قوامه أكثر من /30/ شخصاً.

توقفت القوة المعتدية في منتصف الطريق ما بين قريتي دلافي كرا وسرمساخ، وبالقرب من الحدود التركية أكثر من ساعة من الزمن، كانوا يتشاورون فيما بينهم، وكأنهم أدركوا أن هذه القرية لن تكون كسابقاتها، وأن المقاومة ستكون كبيرة وشديدة، ورغم ذلك تقدمت القوة باتجاه جيش الأهالي وحدث الاشتباك في منطقة تقع شمال غرب القرية وعلى بعد حوالي /6/ كيلو مترات. كان الأهالي خلال ذلك يهللون ويكبرون، والأطفال خرجوا من المدرسة إلى المعركة والنساء يهاجمن كالرجال وعلى رأسهن ساره "أم خليل" زوجة الفلاح فقه علي، فكسروا زجاج السيارات و أوقفوا الجرار، وجرح بعضهم، وبالرغم من أن الطرف الآخر قام بإطلاق النار في الهواء أولاً ثم عليهم دون أن يقصدوا القتل، لكن جيش الأهالي لم يتراجع، وهنا هربت القوة المغيرة وانهزمت شر هزيمة. كان الوقت منتصف الظهيرة والحر شديداً، ونسي الأهالي جلب الماء، فكادوا يموتون عطشاً لكن أهالي قرية دلافي كرا أنجدوهم وأوصلوا الماء إليهم بسرعة، وعلى الجانب التركي من الحدود تحركت قوة تركية قوامها مصفحتان وعدد من الجنود ووصلت إلى الجهة المقابلة للمعركة لكنها لم تتدخل.

لقد عرف الأهالي أن القوة ستعود سريعاً وبشكل أكبر، فقرروا إخلاء القرية، وفعلاً

– وبعد الفجر بقليل – وصلت طلائع القوة الغاشمة فطوقوها من جهات ثلاث – شرق، جنوب، غرب – وكانت القوة مؤلفة من /150 – 160 / سيارة عسكرية مختلفة الأحجام وعددهم حوالي /700-1000/ شخص، فقد جلبوا معهم قوات من الهجانة والشرطة من جميع المخافر الحدودية وعلى مستوى المنطقة بكاملها، وبإمرة نائب مدير منطقة ديريك. وعندما لم يجدوا أحداً من الرجال في القرية قاموا باعتقال /31/ امرأة مسنة، وبعض الرجال العابرين، وعددهم /17/ رجلاً منهم /7/ من سرمساخ فوقاني /4/ من جيلكا /6/ من سرمساخ تحتاني، كما ألقوا القبض على /16/ طفلاً أعمارهم ما بين /6/ إلى /12/ سنة.

وبعد ذلك دخلوا البيوت الخالية من سكانها فنهبوها وعاثوا فيها فساداً منقطع النظير، ونفثوا فيها حقدهم وشوفينيتهم؛ فذبحوا الخراف ودهسوا الدجاج بسياراتهم وكسروا الأبواب والنوافذ، ومزقوا وجوه الأسرّة ونهبوها، واستولوا على أجهزة التلفزيون وأغراض البيوت وخلعوا باب دكان القرية العائد للأرملة كلجين Gulçîn فنهبوه، وقدرت الخسائر بأكثر من نصف مليون ليرة.

أما المعتقلون من النساء والرجال والأطفال فقد تعرضوا للضرب والإهانة والتعذيب، حتى ان رجلين منهم وهما: عبدالرحمن حاج أحمد ومُحَمَّد شريف صوفي أحمد أصبحا في حالة خطرة، مما اضطروا إلى معالجتهم خارج السجن. وبحلول منتصف الليل أفرج عن النساء والأطفال وابقوا رهن الاعتقال /8/ رجال في سجن ديريك وهم: عبدالرحمن حجي مُحَمَّد، فقه علي، عبدالقادر سليمان رشاد، أحمد عكيد، عمر شريف صوفي، نديم عيسى حسام، محمود رمو، حفظي عيسى حسام. وامضوا في السجن ثمانية أشهر.

بعد خروج القوة من القرية "منتصرة ظافرة" أبقت على دوريات خاصة لتجوب المنطقة هناك عدة ايام، تمنع الزيارات والدخول إليها. بعد فترة شكل سكان القرية والقرى المجاورة وفداً من /15/ رجلاً سافروا إلى دمشق في منتصف حزيران لمقابلة المسؤولين وعرض أحوالهم، وقد انتصر الفلاحون في النهاية نتيجة صمودهم واتفاقهم ومقاومتهم.

هذا نموذج لما حدث ويحدث؛ فقرى كركند، نجموك، سرمساخ، جيلكا، جطل، كاساني، تل جيهان، كيشكي، كلاوة، كيري Gêrê ، روباريا، كفري دنا، دلافي كرا،

قديريك....، قرى كثيرة وكثيرة تظهر على السطح بين حين وآخر، هنا وهناك، تبحث عن وجودها وتدافع عن بقائها.. تتشبث بالأرض والحياة ضد الاقتلاع من الجذور والتهجير والطمس والتطويق والتيئيس... قرى تصرخ ضد الاضطهاد... إنها ليست مجرد أسماء، بل صرخات شعب يتعرض للشطب بأشد الأساليب خبثاً ودناءة..

3- في قرية كورتبان KORTEPAN كان هناك /12/ فلاحاً يستثمرون ما مساحته/100/ دونم من الأراضي التي كانت محجرة ومستبعدة عن التوزيع بعد أن نظفوها بجهودهم، لكن مستوطني مصطفاوية لم يرق لهم ذلك فراحوا يراجعون السلطات مطالبين بتكملة نقص أراضيهم من هذه الأراضي، وأيدتهم السلطات في ذلك، وأرادوا الاستيلاء على هذه المساحة فحصل شجار بين الفلاحين والمسؤولين في أوائل عام 1989، وفي شهري آذار ونيسان من العام نفسه حاولوا مرة أخرى الاستيلاء على هذه الأراضي ونفذوا أمرهم بالقوة وحصدوا المحصول في شهر حزيران وسلموه لـ "شخص ثالث". لكن الفلاحين لم يقبلوا بالأمر وراحوا يقدمون العرائض تلو العرائض، ولكن الأبواب كانت موصدة في وجوههم.

4- إن حجة "النقص في الأراضي صارت ذريعة يستخدمها المستوطنون وبعض المسؤولين لا لشيء سوى للاستيلاء على ما تبقى من الأراضي... حتى أنه تم تشكيل لجنة في مديرية الزراعة والإصلاح الزراعية بالحسكة لدراسة الأمر والعمل على سد ما يسمى بالنقص، من الأراضي المستبعدة المحجرة التي تم استصلاحها. وتم ذلك فعلاً في قرية كيري Gêrê حيث كانت هناك مساحة /1350/ دونم محجرة ومستبعدة عن التوزيع واستصلحها فلاحو القرية بجهودهم وخلال عشر سنوات، علماً أن هذه الأرض لم تستثمر أبداً في السابق لا من قبل الدولة ولا من قبل المستوطنين. وفي خريف عام 1987 استطاع المستوطنون – تساندهم أجهزة الأمن وبعض المتنفذين – بالحصول على موافقة من محافظ الحسكة للاستيلاء على هذه المساحة، لكن الفلاحين رفضوا ذلك ومنعوهم من التنفيذ، فاستنجدوا بالسلطات التي سرعان ما أحضرت أربعة مفارز لدعمهم، وقاوم الفلاحون مرة أخرى وحدثت معركة غير متكافئة. وكان لنساء القرية دور اساسي في رجحان كفة المعركة لصالح الأهالي. حيث تم القبض على/14/ امرأة وعدد من الرجال و أودعوا السجن،

وقامت القوة بحراثة الأرض في اليوم التالي وأفرجت عن النساء وبقي الرجال رهن الاعتقال.
و رحم الله حافظ إبراهيم حينما قال:

فليهنأ الجيش المظفر بنصره وبكسرهن

5- في قرية "حب الهوى" وفي عام 1979 حضرت لجنة مساحة لرسم الحدود بين أراضي القرية وأراضي المستوطنين في "عين الخضرة" وبحضور رئيس جمعيتهم، الذي كتب تصريحاً خطياً وبحضور شرطة مخفر "عين ديوار" يصرح فيه بأنه ليس للمستوطنين أي علاقة بالأراضي الحجرية الموجودة في قرية "حب الهوى" لعدم صلاحيتها للزراعة، ولكن بعد أن نظفها فلاحو القرية، وبعد سنوات من الجهد والتعب، واستثمارها عدة سنوات، جاءت لجنة أخرى عام 1996 واستولت عل تلك الأراضي وذلك لـ "سد النقص" لدى المستوطنين في المستوطنة المذكورة.

6- في قرية "قصر ديبة Qesir Dîbê " كانت هناك مساحة /1000/ دونم تستثمرها مزارع الدولة والتي سلمتها إلى شركة "غدق" الزراعية، وكانت أصلاً عائدة لفلاحي القرية القدامى، وبعد أخذ هذه المساحة بقيت مساحة /200/ دونم محجرة لا تصلح للزراعة، فقام الفلاحون باستصلاحها واستثمارها، لكن شركة "غدق" استنجدت بالسلطات المحلية واستولت على تلك المساحة بعد أن اتبعوا أساليب إرهابية بحق الفلاحين وإرغامهم على التنازل.

7- لجأت السلطات في أوائل كانون الثاني عام 1999 إلى نزع أيدي فلاحي قريتي "حليق Helêq" و "قاستبان Qastepan" من أراضيهم التي استصلحوها، وهي دونمات قليلة، بحجة "سد النقص" في أراضي المستوطنين، ورفض الفلاحون ذلك وحدث شجار تم في إثرها اعتقال عدد من الفلاحين و أودعوا سجن الحسكة بتاريخ 1999/1/18، وهم:

- علي حسين سلو، عمره/51/ سنة وله /8/ أولاد.
- يوسف شيخ خالد سليمان، أكبر من /50/ سنة وله عشرة أولاد.
- يوسف أمين محو، /42/ سنة، وعائلته مكونة من /8/ أشخاص.
- ادريس أمين محو، /35/ عاماً وعائلته مكونة من /5/ أشخاص

- أحمد حسين سلو، /45/ عاماً وعائلته مكونة من /12/ شخصاً.
- عبدالباقي حاجي يحيى، /35/ عاماً، وعائلته مكونة من /7/ أشخاص.

8- قام الفلاحون الكرد في قرى توكل Tokil، كيري Gîrê كربكيلي Girbikêlê، موساكورا Mûsagewra، كيل حسناكي Kêlhesenakê، تل سيد Girkê seyid) باستصلاح الأراضي المحجرة والمتروكة، وخلال سنوات عديدة، وقاموا باستثمارها عدة سنين، إلا أن العناصر الشوفينية في هذه المحافظة كانوا لهم بالمرصاد لسد كل أبواب الرزق الممكنة أمام هؤلاء الفلاحين الفقراء، وراحوا يختلقون قضية ملفقة دنيئة معروفة "النقص في أراضي المستوطنين". فضغطوا على الفلاحين وأرهبوهم وأنذروهم، إلا أن الفلاحين لم يستكينوا للأمر، وراحت وفود عديدة منهم تطرق جميع الأبواب إلا أنهم لم يلقوا آذاناً صاغية سوى الوعود المهدئة التي لم تغير شيئاً. وفي أواخر تشرين الأول لعام 1997 قدموا مرة أخرى عريضة إلى محافظ الحسكة ومدير الزراعة ورئيس الاتحاد العام للفلاحين، إلا أن شيئاً لم يتغير على ارض الواقع؛ فقد كان هدف الجميع دفع المواطنين الكرد نحو الحرمان والتشرد، وإرغامهم على تفريغ مناطقهم لإسكانها بمزيد من المستوطنين العرب، وتشبث الفلاحون بأرضهم وقاوموا كل محاولاتهم، فبادروا إلى اعتقال العديد منهم عرفياً، ومنهم: عبدالسلام أسعد، أحمد مُحَّد، مُحَّد حاجي، عبدالسلام حسن، أحمد أسعد، عبدالقادر حاجي. كما تم حجز جراراتهم وآلياتهم. حتى أن الجرائد المحلية الرسمية استجابت أخيراً ونشرت شكاوى هؤلاء الفلاحين، ولم يكن ذلك سوى نوع من التنفيس لا أكثر؛ فقد جاء في جريدة الثورة عدد /10659/ تاريخ 1998/8/19 وتحت عنوان: **"يطالبون بالإنصاف.. لا بد من حل مشكلة الأراضي بالمالكية" للأستاذ يوسف الرفاعي ما يلي:**

((يطالب أهالي ريف منطقة المالكية التابعة لمحافظة الحسكة الجهات المعنية بإيجاد الحلول المناسبة لمشكلتهم التي تتلخص بانهم حرموا من الأراضي الزراعية بعد أن تم الاستيلاء عليها من قبل بعض الجهات، وجرى توزيعها على الفلاحين

الوافدين الذين استقدموا إلى هذه القرى من محافظة الرقة نتيجة غمر أراضيهم بمياه سد الفرات، مما اضطر هؤلاء المحرومين إلى استصلاح بعض الأراضي الحجرية في قراهم التي لم تكن قابلة للزراعة، واستثمروها بجهودهم وجهود أولادهم وبمعدل دونمات قليلة لكل عائلة منهم منذ أكثر من ربع قرن، إلا أنهم فوجئوا في السنوات القليلة الماضية وبذريعة أن أراضي هؤلاء المغمورين ناقصة، وأن قطع الأراضي الحجرية التي قاموا باستصلاحها هي أراض متجاوز عليها، لذلك قامت بعض الجهات في محافظة الحسكة تعمل للاستيلاء على هذه الأراضي، وهذا ما حصل في قرى "المرتفعة، البساتين، عين الخضرة، تل حسنات، دير ياسين، الحميدية، قلقيلية، تحتاني، قلقيلية فوقاني، آله قوسي، خشينية، غسانية، عين ديوار وغيرها.." حيث تم نزع الأراضي المستصلحة من أيدي أصحابها الأصليين، وتم توزيعها على الفلاحين المغمورين، والسؤال الذي يطرح نفسه هو : هل من المعقول أن تحل مشكلة هؤلاء على حساب إلحاق الضرر بأصحاب الأرض الأصليين لا سيما وأن هذه الأراضي تعتبر مصدر رزقهم الوحيد، ويوجد مساحات كبيرة من الأراضي في منطقة المالكية "أملاك عامة" يكفي الفلاحين المقيمين والوافدين فيما إذا تم توزيعها؟؟. ولذلك نأمل من الجهات المعنية في محافظة الحسكة معالجة هذا الموضوع ورفع الضرر عن أصحاب الأراضي وإيجاد الحلول المناسبة التي ترضي الفلاحين جميعاً)).

ولكن الرد على الجريدة جاء مغلوطاً ومشوهاً للحقائق وبعيداً عنها وأبقت الأمور على ماهي، دون أن يمس جوهر الموضوع، بل حورّها و زوّرها تماماً وهاكم الرد:

(إشارة لما نشرته صحيفتكم الغراء بعددها /10569/ بعنوان (يطالبون الإنصاف..) والتي تتضمن إيجاد حل لمشكلة الأراضي التي تم توزيعها على الفلاحين في منطقة المالكية، نرفق ربطاً كتاب مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي بالحسكة رقم /6868/د تاريخ 1998/9/17 حول النقاط المثارة والإجراءات المتخذة حيال ذلك.

يرجى الاطلاع ونشر الرد

محافظ الحسكة صبحي حرب

السيد المحافظ

جواباً لكتابكم رقم /6073/ تاريخ 1988/8/31 حول شكوى أهالي ريف المالكية المنشور في صحيفة الثورة بعددها رقم /10569/ تاريخ 1998/8/19 بعنوان " يطالبون الإنصاف.." والتي تتضمن إيجاد حل لمشكلة الأراضي التي تم توزيعها على الفلاحين في منطقة المالكية نبين لكم ما يلي:

إن الأراضي التي يطالب بها أهالي ريف المالكية في المناطق العقارية التالية " المرتفعة، البساتين، عين الخضرة، تل حسنات، دير ياسين، الحميدية، قلقيلية تحتاني، قلقيلية فوقاني، آله قوسي، خشينية، غسانية، عين ديوار وغيرها.."هي من الأراضي المستولى عليها تطبيقاً لأحكام القانون رقم /161/ لعام 1958 والموزعة توزيعاً نهائياً على فلاحي الغمر المهجرين إلى محافظة الحسكة نتيجة إنشاء سد الفرات بناء على قرار الأمين القطري المساعد رقم /541/ تاريخ 1974/8/19 وحاشية السيد وزير الزراعة رقم 39/و ج تاريخ 1975/1/20 المسطرة على كتاب رئيس لجنة الاستقبال.

ونظراً لتجاوز الملاكين والفلاحين القدامى من أهالي ريف منطقة المالكية المستفيدين من أراضي الدولة في قرى منطقة المالكية على المساحات الموزعة على فلاحي الغمر، وبناء على محضر اجتماع اللجنة العليا للغمر المنعقد بتاريخ 1994/10/22 البند الرابع والفقرة هـ والمتضمن تكليف قيادة فرع الحزب بالحسكة بدراسة وبحث التجاوزات الواقعة على أراضي المغمورين وإزالتها وفق ما تقرر بالجلسة المنعقدة بتاريخ 10 – 1993/5/11، وبناء على قرار قيادة فرع الحزب رقم /578/ تاريخ 1988/8/3 المتضمن تشكيل لجنة لحصر ودراسة التجاوزات الواقعة على الأراضي الموزعة على فلاحي الغمر في قرى منطقة المالكية لإزالة التجاوزات الحاصلة من قبل الأفراد المالكين لمساحة من الأرض والفلاحين المستفيدين من أراضي الدولة على الأراضي الموزعة على فلاحي الغمر المهجرين إلى محافظة الحسكة نتيجة إنشاء سد الفرات وتسليمها لأصحابها المنتفعين بها كون

التجاوزات الواقعة على أراضي الغمر والشاكون متجاوزون على أراض موزعة توزيعاً نهائياً على فلاحي الغمر.

يرجى الاطلاع

مدير الزراعة والإصلاح الزراعي

عبد العزيز الحسين

وجاءت في جريدة الثورة نفسها وفي عددها /10785/ تاريخ 199/1/12 وفي زاوية "قضايا عاجلة" وبعنوان: يطلبون إنصافهم مقالة حول نفس الموضوع جاء فيها: (أهالي قرى المرتفعة، البساتين، عين الخضرة، تل حسنات، دير ياسين، الحميدية، قلقيلية تحتاني، قلقيلية فوقاني، آله قوسي، خشينية، غسانية، عين ديوار وغيرها.. يقولون في شكواهم أنهم حرموا من الأراضي الزراعية بعد أن تم الاستيلاء على أراضيهم..) الخ والمقالة طبق الأصل لما ورد سابقاً.

أما جريدة تشرين ففي عددها /7189/ تاريخ 1999/8/24 وفي زاوية "قضايا المواطنين" وتحت عنوان أنصفوهم نشرت شكوى الأهالي كما يلي:

((تلقينا شكوى من المواطنين درويش ادريس وبشير أحمد من منطقة المالكية التابعة لمحافظة الحسكة وقد وقعا على شكوى نيابة عن عدد من الفلاحين أصحاب الشكوى التالية يقولون: نضع بين أيديكم قضية فلاحية من ريف منطقة المالكية طالما حاولنا إسماع صوتنا إلى جهات عديدة بغية إنقاذ عائلاتنا الفقيرة من الجوع والفاقة والحرمان، وظلت الوعود دونما حل، ويضيفون: مأساتنا بأننا حرمنا من أراضينا الزراعية بعد أن تم الاستيلاء عليها...)) الخ. عارضة مضمون مقالة جريدة الثورة السابقة.

9- هذا واستمر المستوطنون في المطالبة بمزيدٍ من الأراضي، واستمرت السلطات في تأييدها لهم ومحاولاتها المحمومة لنزع ما تبقى من الأرض لدى الكرد، وتسليمها للمستوطنين، فها هو محافظ الحسكة اللواء مُحَمَّد نمور النمور يصدر القرار /942/ تاريخ 2008/2/17 والمتضمن نزع /1334/ دونم من الفلاحين الكرد في قرية سويدية شرقية Siwêdîka beravê وتوزيعها على /38/ مستوطناً من مستوطنة عين الخضرا. وفيما يلي صورة عن

قرار رقم / ٩٤٧ /

ان محافظ الحسكة

بناء على احكام المرسوم التشريعي رقم ٣١/ لعام ١٩٨٠وعلى احكام اللائحة التنفيذية المتعلق بتحديد سقف الملكية الزراعية الصادر بالقرار رقم ٤٠/ت لعام ١٩٨١

وعلى احكام قانون الاصلاح الزراعي رقم ١٦٦/لعام ١٩٥٨ وتعديلاته الخاص بتوزيع اراضي الدولة

وعلى احكام اللائحة التنفيذية المتعلق بتوزيع اراضي املاك الدولة الصادر بالقرار رقم /٤/ ت لعام ١٩٦٩

وعلى قرار القيادة القطرية رقم ٨٣/ لعام ٢٠٠٠ القاضي بتوزيع اراضي مزارع الدولة

وعلى محضر الاجتماع المصدق من السيد رئيس مجلس الوزراء والمعمم برقم ١/٣١/٣٣٣٧ تاريخ ٢٠٠٦/١/٢٧

وعلى كتاب وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي رقم ١٦٨٢/م٥د تاريخ ٢٠٠٧/٤/٣ حول تعويض الفلاحين المغمورة اراضيهم بالسدود

يقرر مايلي

مادة١– توزع على الشيوع مساحة /١٣٣٤ /دونم بعل في المنطقة العقارية سويدية شرقية رقم /٤٥/التابعة لمنطقة المالكية على /٣٨/منتفع من فلاحي جمعية عين الخضرا حسب ماهو مبين في الجدول الاتي :

م	الاسم الثلاثي	المساحة المستحقة /دونم		المنطقة الادارية	المنطقة العقارية ورقمها
		مروي	بعل		
١	وزلة جابر علي العلي		١٠دونم	المالكية	سويدية شرقية رقم /٤٥
٢	وزلة علي موسى الهندي		٨٠دونم	المالكية	= =
٣	عبدالحميد عبود العرب		٥٠دونم	المالكية	= =
٤	وزلة حسن حاج موسى الهندي		٦/دونم	المالكية	= =
٥	حسن علي الوسي		٢٠/دونم	المالكية	= =
٦	عبو حاج ناصر المحمد		٥٠/دونم	المالكية	= =
٧	عواد موسى الدروش		١٠/دونم	المالكية	= =
٨	احمد جابر العلي		٤٤/دونم	المالكية	= =
٩	محمد محمد علي الشريف		٥٠/دونم	المالكية	= =
١٠	وزلة امونة شلي العلي		٥٠/دونم	المالكية	= =
١١	علي حسن العكش		٦٠/دونم	المالكية	= =
١٢	وزلة اجمة مفتاح الفتاح		٦٠/دونم	المالكية	= =
١٣	عبدالوهاب خلف الخالف		٨٠/دونم	المالكية	= =
١٤	سعدة ناصر الحسن		٤٠/دونم	المالكية	= =
١٥	وزلة خلف مصطفى العلي		٤٠/دونم	المالكية	= =
١٦	وزلة جاسم علاوي العسكر		٨٠/دونم	المالكية	= =
١٧	وزلة ابراهيم جابر العلي		١٥/دونم	المالكية	= =
١٨	عبدالحميد عبود العرب		٦٠/دونم	المالكية	= =
١٩	احمد حاج موسى الهندي		١٠/دونم	المالكية	= =

٢٠	ورثة ابراهيم علي الموسى		٧٠/دونم	المالكية	- -
٢١	موسى محمد الحمد الاحمد		٤٠/دونم	المالكية	- -
٢٢	بشار حاج عبود العرب		٦٠/دونم	المالكية	- -
٢٣	ورثة ابراهيم موسى الموسى		١٠/دونم	المالكية	- -
٢٤	عبدالله محمود المرسى		٤٠/دونم	المالكية	- -
٢٥	احمد محمود الموسى		١٦/دونم	المالكية	- -
٢٦	عليوي حاج ناصر الحمد		٦٠/دونم	المالكية	- -
٢٧	عبو احمد المقصي		١٥/دونم	المالكية	- -
٢٨	جبر احمد الجاسم		١٠/دونم	المالكية	- -
٢٩	نعسو احمد الحمدو الحمد		٢/دونم	المالكية	- -
٣٠	احمد خواخ الحميد		٢٠/دونم	المالكية	- -
٣١	ورثة خليف خواخ الحميد		٢٠/دونم	المالكية	- -
٣٢	ورثة حسين علي الدرويش		٢٠/دونم	المالكية	- -
٣٣	ورثة محمد محمود الموسى		٤٠دونم	المالكية	- -
٣٤	ورثة علي حسن الموسى		٤٠دونم	المالكية	- -
٣٥	عبدالفتاح عبود العرب		٥٠دونم	المالكية	- -
٣٦	ورثة ابراهيم محمد الحمد		٢/دونم	المالكية	- -
٣٧	ورثة عبود طه الطه		٢/دونم	المالكية	- -
٣٨	ورثة مصطفى احمد الابراهيم		٢/دونم	المالكية	- -

مادة٢- تستثمر الاراضي من قبل المنتفعين بموجب قسمة رضائية تجري بينهم بأشراف اتحاد فلاحي الحسكة ومديرية زراعة الحسكة – وفرع مؤسسة اكثار البذار بالحسكة

مادة٣- ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه

الحسكة في ١٧/٢/٢٠٠٨

محافظ الحسكة

اللواء : محمد نور النمور

وللعلم فإنه – ونتيجة مقاومة الفلاحين الكرد، وتضامن القوى السياسية الكردية معهم– لم تقدر السلطات تنفيذ هذا القرار حتى الآن.

مشاكل جرت نتيجة الحزام:

إن تطبيق الحزام العربي في الجزيرة استجر كثيراً من المشاكل، وولّد العديد من التعقيدات هنا وهناك، ودق إسفيناً في جدار الوحدة الوطنية، وأصبح شعار "الأخوة العربية الكردية" مفروغاً من مضمونه، حتى أن عملية الاستيلاء على الأراضي صارت شبه يومية حتى خارج منطقة الحزام. فقد أصبح وضع اليد على البقية الباقية من الأراضي العائدة للفلاحين الكرد أمراً ميسوراً ونشاطاً محموماً يقوم به عناصر أجهزة الأمن أولاً بأنفسهم ولأنفسهم ولأزلامهم من بعدهم ولبعض بقايا الإقطاعين ممن يحتمون بعباءتهم... فلا يلزم لذلك إلا أن يكون الشخص عربياً ومن عناصر الأمن أو من المقربين جداً إليهم حتى يبادر لفبركة الأحابيل واختلاق الحجج و المبررات لـ "تلطيش" قطعة أرض من أحد الفلاحين الكرد بالإرهاب والتزوير والتحايل، يساعده في ذلك صانعو القرار لعلمهم أن الفلاح الكردي ليس له أحد ولا أحد معه، وأن كل السلطات التي بيدها إصدار القرار أو تنفيذه تغض الطرف أو تشجع هكذا عمل، و"بفضل" ذلك تم حرمان عشرات الفلاحين من أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم، و"بفضل" ذلك انتفع العشرات من الموظفين الكبار وكبار الضباط وعناصر الأمن، وفي أكثر من موقع، وكذلك العديد من العملاء والمتنفذين الذين راحوا ينفّعون أنفسهم وأولادهم في قرى كردية تبتعد عنهم وعن أماكن إقامتهم الأصلية عشرات الكيلومترات. فالمدعو مُحَمَّد العبدالله مسؤول في أعلى هيئة تنظيمية فلاحية هي "الاتحاد العام للفلاحين" بدمشق وعضو مجلس الشعب لثلاث دورات وله مساحة أرض كافية في قريته "فرفرة" العائدة لناحية "تل حميس" إلا إنه لم يكتف بذلك فراح يستخدم نفوذه ومركزه لينتفع في ثلاث أماكن أخرى تقع في منطقة ديريك وغربي قامشلو، وأمثاله كثيرون..

إن المشاريع الشوفينية والإجراءات القمعية استفحلت مع بداية الثمانينيات وسنورد فيما يلي بعضها:

1- في تموز وآب من عام 1981 لجأت السلطات في مدينة سري كانييه وبالتعاون

مع مديرية الزراعة بالحسكة وأجهزة الأمن وشعبة الحزب ورابطة الفلاحين إلى حرمان /5/ فلاحين كرد في قرية التويمية التي تبعد عن المدينة /7/ كم جنوباً، من بينهم الفلاح أحمد شيخ سنان ومُحَمَّد أمين، وكانوا يستثمرون أراضيهم منذ عام /1968/ وتم نزعها من يدهم وسلموها إلى فلاحين عربيين هما: أحمد بشو وإبراهيم بشو. ولم تفد جميع الشكاوى إلى السلطات.

2- بعد صدور مرسوم تخفيض سقف الملكية عام /1980/ كانت هناك مساحة /1320/ دونم جاهزة للتوزيع في قرية دوكري Dugirê الواقعة شرق مدينة قامشلو مسافة /20/ كم. وتقدم الفلاحون المحرومون للبحث الاجتماعي والانتفاع، وكان عددهم /39/ عائلة كردية، وبعد البحث تم فعلاً اعتماد /31/ اسماً لتوزيع تلك المساحة عليهم، ولكن السلطات لم ترُق لهم ذلك؛ فسرعان ما فبركوا الأمر ولم ينفّع أي منهم، بل استبعدوا جميعاً وأعطيت /200/ دونم منها للمدعو أحمد التوثة وهو من عرب الاستيطان ومنتفع بقرية حلوة الغمر ومدعوم جداً من أجهزة الأمن، أما المساحة الباقية فارتأى أصحاب القرارات إعطاءها لمزارع الدولة بدلاً من الفلاحين الكرد وذلك في صيف عام /1985/.

3- كانت هناك مساحة /500/ دونم مستولى عليها في قرية عالية الغربية التابعة لناحية درباسية. وتقدم الفلاحون للانتفاع بها، وبالفعل تم البحث الاجتماعي وكان للفلاحين الكرد المقيمين والمحرومين الأولوية إلا أن السلطات تريثت كثيراً حتى نهاية/1985/ وأصدرت قرارها بتسليم المساحة إلى جمعية ظهر العرب بشخصيتها الاعتبارية، وهي إحدى المستوطنات العائدة لناحية درباسية والقريبة من القرية، وحرم الفلاحون الكرد، وكان ذلك في أوائل شباط عام /1986/.

4- قامت السلطات المحلية في مدينة ديريك باقتطاع مساحات واسعة في قريتي مزيريبي Mizêrîbê وشركي Şirikê بحجة تخصيصها كمراع لمنشأة تربية الأغنام العائدة لمزارع الدولة في ديريك. وعلى وعد أن يتم إعطاؤهم بدلاً منها أراض في مناطق أخرى تحدد

لاحقاً. ومرت الأيام والشهور والسنون، والفلاحون يطالبون والسلطات تراوغ إلى الآن.

5- في قرية بيرا شمو Bira Şemmo التي تقع غربي مدينة سري كانييه مسافة /40/ كم والتي كانت أراضيها عائدة لأولاد إبراهيم باشا، تمت مصادرة نلك الأراضي من قبل الدولة، وبقيت فقط /200/ دونم كبيادر، لكن أحد المتنفذين وبالتعاون مع السلطات المحلية قام بإدخال جرار لفلاحتها لكن الفلاحين من أهل القرية – عرباً وكرداً – منعوهم من ذلك. وبعد فشلهم صرخ أحد المسؤولين منددأً بهذا التضامن وقال بالحرف: ((إنهم أكراد وأنتم عرب فلماذا تتعاونون معهم، ونحن نعمل لكي لا يبقى كردي في المنطقة)). لكن جواب الفلاحين العرب كان: (نحن أخوة ولا نقبل إثارة الفتن بيننا).

6- في قرية حلوة التابعة لمنطقة قامشلو ناحية تربه سبييه تم انتفاع /70/ عائلة كردية في قرية "أبو خزف" البعيدة عنهم مسافة /25/ كم بعد إعطاء أراضيهم للمستوطنين، إلا أنه في أيلول عام 1989 حاول بعض المتنفذين نزع يد الفلاحين الكرد من هذه الأراضي التي انتفعوا بها بحجة تبديل الأراضي أو تجزئة الحيازات وغيرها.. لكن الفلاحين رفضوا ذلك ومازالت أجهزة الأمن وشعبة الحزب ورابطة الفلاحين تضغط عليهم لتنفيذ ذلك.

7- في قرية نجموك Nicim الواقعة غربي مدينة قامشلو بـ /10/ كم والبالغة مساحتها /7800/ دونم، استولت الدولة على كامل المساحة وسلمتها لمستوطني "هيمو" وحرم جميع الفلاحين من الأرض كما كانوا قد جردوا من الجنسية سابقاً، وهكذا لم يكن لهم أي مصدر للرزق سوى تجميع القش وتحويله إلى تبن على بيادر القرية وإبقاءه حتى الشتاء لبيعه والعيش من وراء ذلك، لكن حتى ذلك لم يرق للمستوطنين فراحوا يحاولون فلاحة بيادر القرية لضمها إلى مساحاتهم، واصطحبوا معهم قوات من الشرطة، لكن الأهالي قاوموا القوة ومنعوهم من ذلك، لكنهم أعادوا الكرة بعد أن جاؤوا بقوات إضافية وقام الأهالي مرة أخرى لكنهم فشلوا، وتم اعتقال عدد منهم وأودعوا السجن ليلة رأس السنة 31/ كانون الأول/1988 وفلحوا بيادر القرية وسلموها للمستوطنين. وبعد مدة أفرج عن المعتقلين

الذين تحركوا بشكل أكبر وأقوى، وساندهم بعض أحزاب الحركة الكردية وقدموا لهم الدعم، وعرفت السلطات المحلية أن المشكلة قد تأزمت وقد تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه، وأرغمت على إعادة تلك البيادر المحروثة إلى وضعها السابق.

8- أقدم مستوطنو قرية التنورية الواقعة شرقي مدينة قامشلو مسافة /10/ كم ومعهم قوة متنفذة بمحاولة فلاحة بيادر قرية خزنة القريبة من قرية التنورية تحت حجج واهية، وكانت المساحة المزمع فلاحتها تبلغ /6/ دونمات فقط ومجهزة كملعب لأطفال القرية.. وقد تم لهم ذلك فعلاً وذلك في يوم 1989/3/8 بعد عراك وشجار مع الأهالي استخدموا فيها الحجارة والعصي، وأطلقت القوة النار عليهم واعتقل ثلاث فلاحين، وبعد مدة قصيرة تراجعت السلطات مرة أخرى بعد أن عرفت أن الأمر سيزداد تعقيداً ويصبح وبالاً عليهم.

9- في عام 1966 قامت لجنة توزيع الأراضي من الحسكة بالشخوص إلى قرى (فايج Fayic ، أصلان Eslan، كرزينGirzîn) التابعة لناحية تل براك، وصادرت عنوة أراضٍ عائدة لـ /45/ فلاحاً كردياً وأعطوها لعرب من عشيرة جبور غير مقيمين في تلك القرى، بل يقيمون في مدينة الحسكة وقرى جنوبها.

10 – **بانوراما خانا سري Xana serê** :

قرية خانا سري تابعة لمنطقة ديريك وتقع على بعد/12/ كم غربيها، كانت فيها مساحة /1406/ دونم تعود ملكيتها اصلا لآل حاجو، استثمرها فلاحو القرية بنسبة الحاصل، ثم بدون نسبة، وبعد أعمال الاستيلاء وإنشاء ما يسمى بمزارع وإقامة المستوطنات وتسليمهم الأراضي، وبعد زيادة النهم السلطوي الشوفيني لقضم الأراضي العائدة للفلاحين الكرد أراد المدعو زيدان حسين السالم المقيم في قامشلو والموظف لدى فرع الأمن السياسي استغلال مركزه وعلاقاته، ومن خلال عمليات الإرهاب والتهديد والإكراه، وبالتعاون والتنسيق ومباركة أجهزة الأمن خاصة ومديرية الزراعة بالحسكة واتحاد الفلاحين فيها، وبعد إجراء العمليات اللازمة من تزوير وتحوير استطاع ترتيب تأجير هذه المساحة لثمانية نساء لا

وجود لهم على أرض الواقع، نساء وهميات ومجهولات الإقامة، وبنفس الوقت عضوات في الجمعية الفلاحية بالتنسيق مع الرابطة الفلاحية بـ ديريك، وهن : فضة حمد الحمد، عائشة مُحَمَّد الحسن، صبحية أحمد مُحَمَّد، شهيرة صالح الحسن، صبحية عطوان النايف، بدرية حسن السالم، كافية حسين السالم، بدرة درويش. وبالتالي تم استثمار هذه المساحة من قبله وبأسمائهن وانتزاعها من الفلاحين الكرد الذين كانوا يستثمرونها بشكل قانوني ومنذ زمن.

لكن الفلاحين الكرد رفضوا الرضوخ للأمر وقدموا العرائض والشكاوى إلى جميع المسؤولين المعنيين – داخل المحافظة وخارجها – ورغم التطمينات من بعض المسؤولين وبعض الردود الإيجابية من هذا المصدر أو ذاك إلا أن الأمر بقي كما هو حتى عام /1985/، وللاطلاع نورد بعض الكتب التي صدرت من بعض الجهات التي أقرت بأحقية الفلاحين؛ ففي كتابها رقم /2021/ تاريخ 1981/12/3 رفعت منظمة اتحاد الفلاحين بالحسكة كتاباً إلى قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي بخصوص ذلك بعد ان أن انفضح الامر ولم يعد هناك مجال للتستر عليه، اقترحت في كتابها حرمان السيدة فضة الحمد ورفيقاتها من الأرض وتأجير المساحة للفلاحين المستحقين المقيمين في قرية خانا سري. كما أرسل الاتحاد العام للفلاحين كتاباً برقم 2494/ص ز تاريخ 1984/7/7 إلى وزارة الإصلاح الزراعي يتضمن ضرورة حل عقود الإيجار التي تحمل الأسماء الوهمية وتأجير المساحة المذكورة والتي هي موضوع الخلاف للفلاحين المستحقين المقيمين في القرية.

وبدوره أرسل محافظ الحسكة كتاباً إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي برقم 2778/س – 6/4 تاريخ 1984/10/20 يتضمن اقتراحاً بإعادة النظر في البحث الاجتماعي السابق وإجراء بحث أصولي للفلاحين المقيمين في القرية المذكورة. كما أرسل المحافظ نفسه كتاباً آخر موجهاً إلى مدير منطقة ديريك برقم 3320/س – 2/4 تاريخ 1984/12/29 يعلمه بأنه سيعاد النظر بالبحث الاجتماعي السابق في قرية خانا سري مع بداية عام 1985 وذلك لتعذر حل عقود الإيجار حالياً لكونها محددة. وعلى ضوء مقترح محافظ الحسكة بعث وزير الزراعة والإصلاح الزراعي كتاباً إلى مجلس الشعب برقم 2923/م د تاريخ 1985/9/29 حول الموضوع ذاته يتضمن اقتراحاً بإعادة النظر بالبحث الاجتماعي السابق في قرية خانا سري وعلى ضوء الواقع الحالي للقرية المذكورة.

ولكنه وقبل ذلك بمدة كافية كان وزير الزراعة قد أصدر بلاغه رقم 1725/م د تاريخ 1985/5/22 أوقف بموجبه كافة أعمال التأجير والتوزيع والبيع بغية حصر أراضي أملاك الدولة في سوريا، وبذلك أقفلت الأبواب أمام جميع المقترحات والكتب الصادرة. ولكن وللتخلص من المشكلة وكمخرج للموضوع المثار بشدة، وبغية عدم مآل الأرض للفلاحين الكرد في النهاية اقترح مدير منطقة ديريك بكتابه الموجه للمحافظ رقم 10396 تاريخ 1985/10/5 بتسليم الأرض للجمعية الفلاحية بقرية خانا سري بشخصيتها الاعتبارية وذلك ريثما يتم عرض الموضوع على لجنتي الحرمان والتوزيع بعد فتح المجال لها. وبدوره أرسل مدير زراعة بالحسكة كتاباً برقم 7206/د تاريخ 1985/10/30 مرفقاً بثماني إنذارات إلى النسوة الثمانية الوهميات تنذرهن بالحرمان لعدم وجودهن بقرية خانا سري.

وأخيراً، وبعد ضغوطات الشوفينين والحاقدين والمتنفذين، ونظراً لزيادة حدة الأزمة وتفاقمها بين الفلاحين والمتنفذ زيدان، أمر محافظ الحسكة بحل عقود الإيجار للنساء المذكورات وخصصت المساحة لصالح منشأة مزارع الدولة بديريك، وبعدها انتقلت لصالح منشأة المكننة الزراعية بقامشلو بناء على كتاب مذيل بالعبارة المشهورة والمعروفة في هذه المحافظة ((**لضرورات المصلحة العامة**)).

ولكن الفلاحين لم يتقبلوا أن تؤول أرضهم لجهة أخرى معلومة مجهولة فمزارع الدولة والمكننة الزراعية وغيرها كلها مسميات جاءت وخلقت لشرعنة وقوننة انتزاع الأرض من الفلاحين الكرد ودونما وجه حق، وصارت تلك المؤسسات بمثابة النار التي تأكل أراضيهم وأرزاقهم أمام أعينهم ورغماً عنهم بحجج كاذبة خاطئة خادعة (لصالح الأمن العام لضرورات المصلحة العامة..الخ). وبذلك تحرك الفلاحون يميناً وشمالاً يمنعون حراثة الأرض ويقدمون العرائض والشكاوى إلى أن كان الصدام الكبير في آذار 1990 بين الفلاحين الكرد ورموز السلطة الذين صبوا جام غضبهم وحقدهم على الفلاحين، وأشبعوهم ضرباً وإهانة واعتقلوا /12/ فلاحاً وفلاحة، وأودعوا السجن مدة /65/ يوماً، وبقي الأمر هكذا بين أخذ ورد حتى فوجئ الفلاحون مرة أخرى بالتحرك المريب للمتنفذ زيدان السالم، وذلك في بداية عام /1996/ وبالتعاون مع صهره عبدالله الأسيود مدير المصرف الزراعي بديريك والمنغمس في

الفساد والإفساد، وبعلم وتنسيق مع مدير الزراعة والإصلاح الزراعي بالحسكة عبدالعزيز الحسين وبالاتفاق مع المدير العام لأملاك الدولة بالوزارة المدعو مُحَمَّد أديب قدة، الذي كان قد انضم إلى جوقة المفسدين والمزورين، واتفقوا جميعاً للإفادة والاستفادة على حساب الفلاحين الفقراء، فأرسل مدير الزراعة كتاباً برقم 5772/د م د تاريخ 1996/11/23 إلى مدير عام أملاك الدولة بدمشق في وزارة الزراعة مقترحاً إعادة تأجير الأرض إلى النساء المذكورات، وحيث أن وزير الزراعة أسعد مصطفى كان خارج سوريا وفي غفلة عن نوابه، فوض المذكور مُحَمَّد أديب قدة نفسه وأرسل كتاباً باسم السيد الوزير برقم 521/م د تاريخ 1997/1/29 ووقعه هو يتضمن الموافقة بتسليم المساحة المذكورة مرة أخرى إلى النساء المذكورات تحت اسم ورثة حسين علي السالم. وراح المتنفذ المدعو زيدان حسين السالم وصهره عبدالله الأسيود وقريبه رياض عكرمة حسين السالم يستثمرون المساحة المذكورة، ورفعت يد منشأة المكننة الزراعية بقامشلو عنها، متحدين الفلاحين والقوانين والحق والعرف والضمير. والجملة الأخيرة "ورثة حسين علي السالم" جاءت تزويراً جديداً في سلسلة التزويرات المتلاحقة منذ أعوام، فالنساء المذكورات هن أصلاً وهميات، ولا وجود لهن وهن لسن ورثة ولا هم يحزنون، وخاصة إذا قارنا أسمائهن الثلاثية مع اسم الوارث الثلاثي، حيث يتجلى التزوير والكذب والفضاحة..

ولكن الطواحين تدور وتدور وكلها على رؤوس الفلاحين الكرد فقط الذين لا حول لهم ولا قوة سوى كتابة العرائض والانتظار أمام أبواب الطغاة واللامبالين والسماسرة.

تحرك الفلاحون مرة أخرى فقدموا العرائض إلى المسؤولين، وكان آخرها عريضة وقع عليها مئة فلاح إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، عرضوا فيه الأمر برمته من ألفه إلى يائه، مرفقة بالثبوتيات والموافقات السابقة، وذلك في شهر حزيران عام /2000/ وطالبوا في نهاية العريضة بما يلي:

1- إزالة الخطأ والتزوير الحاصل في حق فلاحي خانا سري.

2- إجراء تحقيق مع المستثمرين الحالين (زيدان حسين السالم، رياض عكرمة حسين السالم، عبدالله الأسيود) الذين يستثمرون المساحة باسم النسوة الوهميات، علماً أن هؤلاء المستثمرين لديهم مساحة /300/ دونم في قريتي "فرفرة" و "رحية المدينة" التابعتين لمنطقة

قامشلو ناحية تل حميس، ولديهم مساحات أخرى في قرى الميادين.

3- إجراء تحقيق حول تنسيب تلك النسوة الوهميات إلى جمعيتنا الفلاحية في قرية خانا سري "خان الجبل" عن طريق رئيس الرابطة الفلاحية بالمالكية مكطّع الطلاّع وإبراهيم الحمد دون إثباتات وعدم وجودهن على أرض الواقع.

4- العمل على طي الكتاب رقم 521/م د تاريخ 1997/1/29 والذي سلم بموجبه الأرض إلى النساء الثمانية الوهميات.

5- فسخ العقود الوهمية للنساء الثمانية وتوزيع الأرض على الفلاحين المستحقين المقيمين في قرية خان الجبل-خانا سري- .

ولا يزال الموضوع معلقاً.

11- قرية كركند Girkund :

قرية كركند إحدى قرى ناحية درباسية، مساحتها /5300/ دونم، وعدد سكانها حوالي /40/ عائلة. كانت الأراضي عائدة للملاك حاج حسين برو ، وكان أكثر من نصف المساحة يستثمرها فلاحو القرية مقابل تقديم نسبة من الحاصل مقداره /17 %/ للملاك. مع بداية عام 1966 ومع بدايات تطبيق الحزام العربي استولت الدولة على كامل المساحة، وجعلتها "أملاك دولة"، ثم سلمتها إلى ما تسمى بـ "مزارع الدولة"، وقاوم الفلاحون ذلك في حينها، وأوقفوا آليات مزارع الدولة عدة أيام، لكن السلطات أدخلت مزيداً من القوات ومارست الإرهاب والقمع بحق الفلاحين الذين لم يكن لهم حول ولا قوة.. وهكذا آلت المساحة إلى مزارع الدولة، ولم تجد جميع الشكاوى والعرائض والوفود نفعاً.

بدورها قامت مزارع الدولة بعقد صفقة سرية مع أحد كبار المزارعين وهو "كرمو رزقو"؛ يقوم الأخير باستئجار الأرض واستثمارها لصالحه ولصالح مزارع الدولة وآخرين.

وفي عام 1974 – وأثناء قدوم المستوطنين – تم تبادل بين هذه الأراضي ومساحات من أراضي قرى ناحية تربه سبيه وقرية حاج أوغلي، والبالغة /4690/ دونم

بأراض أخرى عائدة لما يسمى "الشركة الزراعية الصناعية السورية المساهمة" ومقرها حلب، وهذه الشركة وهمية لا أساس لها، كانت تستثمر مساحات كبيرة في قرية مشيرفة زركان. وبما أن هذه المساحات التي تحت سيطرة هذه الشركة الوهمية سلمت للمستوطنين، فأعطيت لها بدلاً من ذلك أراضي قرية كركند والأراضي التي ذكرت في قرى تربه سبيبه وحاج أوغلي... وبذلك تكون النتيجة أن أراضي قرية كركند قد آلت إلى ما تسمى "الشركة الزراعية الصناعية السورية المساهمة" والتي كانت موجودة فعلاً في بداية الستينيات ثم أممت عام 1964 وتلاشت بعد ذلك. ومنذ ذلك الوقت كان الذي يستثمر الأراضي علناً هو المزارع كرمو رزقو، وعلى اساس وكيل للشركة وأن الناتج لصالح الشركة وله جزء بسيط من الربح، لكن الحقيقة التي تبينت فيما بعد بشكل جلي أن المذكور كان يقوم بتقسيم الحاصل بينه وبين مسؤولي المحافظة سراً وعلى رأسهم محافظ الحسكة السابق حسين حسون، وأن الشركة كشركة لا وجود لها.

وفي عام 1980 تقدم الفلاحون بعرائض إلى المسؤولين في المحافظة والعاصمة، وصدر قرار من مجلس الوزراء برقم 2870/ع تاريخ 1980/4/2 يقضي بضرورة توزيع الأرض على الفلاحين، لكن القرار جمد ووضع على الرف بأمر من المحافظ حسين حسون الذي كان يرسل قسماً من الغنيمة لبعض أصحاب صنع القرارات المعنية في دمشق، ولدى التدقيق في إضبارة ما تسمى بـ "الشركة الزراعية الصناعية السورية المساهمة" والموجودة في أرشيف مديرية الزراعة بالحسكة – قسم الاستيلاء – تبين أنها مليئة بالتزوير والتشطيب والتناقضات الغريبة، وتبين أن وراء الأكمة ما وراءها.. فهذه المساحات مخصصة للمتنفذين في المحافظة وبأشكال التفافية، وهذا يدعونا لأن نتساءل: يا ترى في كم موقع آخر يمارس هكذا فعل في هذه المحافظة البريئة ؟ وكم جريمة أخرى ترتكب بحق أبنائها؟! وكم علقاً مخفياً أو مكشوفاً يمصون دم هذا الشعب دون حاسب أو رقيب؟!

في أواخر عام 1986 انتفض الفلاحون مرة أخرى وباندفاع أشد بعد أن بانت الحقائق وافتضح الأمر، لكن السلطات استخدمت قوات كبيرة وطوقت القرية مدة ثلاثة أيام تمنع الدخول إليها والخروج منها، وقطعت التيار الكهربائي، واعتقلت /21/ فلاحاً عوملوا بقساوة ووحشية، وساقوهم إلى سجن درباسية ثم إلى سجن الحسكة، ثم مرة أخرى

إلى سجن درباسية حيث أطلق سراحهم. ونتيجة للضجة التي أثيرت حول ذلك أصدر المحافظ أمراً بوقف الاستثمار في القرية وتسليم الأرض لمنشأة المكننة الزراعية التي قامت بحراثة الأرض تحت حراسة ومؤازرة أكثر من /120/ عنصراً من الشرطة والأمن.

مع بداية 1987 قدم فلاحو القرية مذكرة إلى رئيس الجمهورية عبر وفد منهم في دمشق جاء فيها: (**إننا نحن – فلاحي قرية كركند تل البوم– لسنا ضد إقامة مزارع الدولة حتى ولو شملت هذه المزارع قريتنا ولكن شريطة تشغيلنا جميعاً، القادرين على العمل وتحديد الأجور والرواتب لنا أصولاً، إننا نريد أن نعمل ونعيش ونبني بلدنا سوريا بسواعدنا وجهودنا مع أمثالنا المواطنين الشرفاء لا أن يكون إنشاء مزارع الدولة على حساب حرماننا وحرمان عوائلنا وأطفالنا من مصدر رزقهم الوحيد من الأرض التي جبلت بدمائهم....**).

الحزام العربي والأدب

كان للكتاب و الشعراء الكرد دورٌ مهمٌ في توضيح وفضح هذه الجريمة، باللغتين الكردية والعربية وبخاصة باللغة الكردية، فقط تطرق الكثير منهم إلى هذا المشروع الشوفيني رفضاً وإدانة من جهة، وإظهار الظلم الفظيع ومأساة آلاف الفلاحين من جهة أخرى، كما أن بعض تلك القصائد تحولت إلى أغاني حزينة، وفي كتابنا هذا لا مجال لخوض هذا الغمار... ولكننا نقدم هنا نموذجين فقط أولها بعض الأبيات من قصيدة (الحزام العربي) باللغة العربية للكاتب و الشاعر مُحَمَّد رفعت داوود:

ترابك ودّع ودعْ بـــــيدركْ ... وللم شتاتك رُمْ مهجـركْ
مقامك كفرٌ وفيـــك ارتيابْ ... وأمرك صعب فما أخـطرَكْ
ومن رام بالخسف أن يبعدكْ ... وباسم (المزارع) أن يقبركْ
ذبيحَ العدالة مَنْ شـــــردكْ ... قتيلَ الشهامة ما أكبـــركْ

****

هتفْتَ تنادي جموع البشـــرْ ... وكلَّ القِوى بل وسيفَ القدرْ
أأصلبُ في ضوء هذا النهار ... وتحت منارات (غـزو القمرْ)
أَتُسلَبُ أرضي و حقي يضام ... ويُهدَمُ بيتي وموتي المفـــــرْ
فلا كان عيشٌ وذلُّ القيـــودْ ... ولا كان من لا يريـــد الظَّفَرْ

****

أنا ابن الشدائد رمزُ النضالْ ... رضيعُ المصاعـب بين الجبالْ
شربت كثيراً كـــؤوس المنـــون ... وأقســـــمتُ يأرضُ ألاّ أُزالْ
تـــرابُك تـبرٌ على راحـــتي ... وأهزوجةُ الشعب ألاّ ارتحالْ
هي الأرضُ تمسكُ سكَّانَها ... وتعلنُ للكون ألاّ مجـــــالْ

****

إذا ما تخلَّيتُ عن تربـــــــتي ... تخلَّيتُ عن أهلي عن قريتي
وأُبعدْتُ عن كوخي عن ساحتي ... عن البئر والقمح عن تلَّتـــي

فأولى بي بطنُ تراب حـــــزين تناشدُ ذرَّاته .. وقفتـــــــي
بديلاً عن الأرض لا أبتغي ولا للِعدا تنحني هامتـــــي

****

إذا ما سألتَ عن المستضامْ عن العنصريَّة بيـــــن الأنامْ
فلملمْ ذيولك حتى تـــــرى حقيقة سؤلكَ عنـــد الحزامْ
شعارُ (المزارِع) ســـــــخريةٌ ودعواهُ هزءٌ ومحـضُ انتقامْ
وشرُّ البليةِ ما يـــــــضحكُ وأولى به خبثُ هذا الكلامْ

****

وثانيهما للشاعر الكبير جكرخوين حيث له قصيدة معبرة عن هذه المأساة باللغة الكردية بعنوان (حزام – زنار) **HIZAM ZINNAR** ، وهذه بعض أبياتها:

Ev zinara erebî
Ku li cizîrê dibî
Ne pişteke çar ta ye
Ne benekî bada ye
Zincîreke ji hesin
Ew davêjin milê min
Da mi ji qurm ve rakin
Qada min jî leva kin
Kurd nemînin li welêt
Hîzam çiqas li me têt
Ereb anîn gundê min
Min dijmêrin ji dijmin

وللعلم فإن المغني الكردي القدير حكمت جميل (بنكين) قد لحن هذه القصيدة وغناها بصوته وأدائه الجميل وبسبب ذلك منعت السلطات السورية أشرطته الغنائية من التداول، وأعلنت ذلك عبر صحفها الرسمية، فاضطر الفنان حكمت جميل إلى الهرب واللجوء إلى أوربا.

خاتمة

إننا وبعد أن استعرضنا أحد أشكال الاضطهاد بحق أبناء شعبنا الكردي – وهو بلا شك صارخ ومفضوح – فإننا مقتنعون تماماً بأن مثل هذا البحث المعقد والمتشابك، وبالرغم من الجهد والتمحيص لابد وأن تعتوره أخطاء كثيرة هنا وهناك، وثغرات عديدة ونواقص جمة في مفاصل عديدة منه. ونظراً للظروف الخاصة والاستثنائية أيضاً لم نقدر أن نصل به إلا إلى هذا الحد، ولنا كل الأمل في ان يستدرك ذلك جيل أكثر حرصاً وأقل اتكالاً.. ومن جانب آخر فإننا نحّمل النظام مسؤولية هذه الجريمة، وبالذات القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في ذلك الوقت، فمنها انبعثت الفكرة والتخطيط والتنفيذ، وإن الفلاح العربي والمستوطن الحالي الذي جيء به من مسافة مئات الكيلومترات، إنما جاء رغماً عنه – على الأقل بادئ الأمر– كما أنه منقاد منصاع لا إرادة له ولا رأي، كونه كون جميع أبناء سوريا الذين حولتهم السلطات إلى مجرد رعايا، لا فرق يذكر بينهم وبين قطعان الماشية في بادية قفراء.

إن الحديث عن هذا الشكل الفظيع من الاضطهاد يورد إلى الأذهان ويضع في الواجهة السلسلة الطويلة من الممارسات بحق أبناء شعبنا الكردي؛ عمليات التعريب على قدم وساق، فصل الطلبة والعمال مازال ساري المفعول، منع اللغة الكردية وعدم الاعتراف بقومية تشكل 15 % من السكان أمر مفروض لا راد له، القرارات السرية وشبه العلنية والعلنية تتوالى على المحافظة؛ بدءاً من التعامل الخاص والمعقد والمذل مع المواليد الجدد، تسجيل العقارات، تثبيت الملكية وتحويل الأراضي الزراعية، عدم التوظيف، ومنع تسليم الكرد الإدارات والمراكز المهمة.. وصولاً إلى الاتهامات الجاهزة والاستجوابات الكيفية لكل كردي شريف... ورغم إلغاء الإحصاء الاستثنائي والمرسوم /49/ (2008/9/10) تحت ضربات الثورة السورية المباركة، إلا أن وضع المكتومين مازال بدون حل. إن الحديث عن هذه السلسلة الطويلة من الممارسات يتطلب مجلدات... ولكن وبالرغم من ذلك فلابد من البحث في هذا الاتجاه.. ومع الأسف الشديد فإننا نفتقر إلى التفاصيل الدقيقة والموثقة عن كل جانب من تلك الجوانب، وإن التنظيمات الكردية منشغلة بأمور "أهم" من كل ذلك

ألا وهي الصراعات الداخلية وإدارة الانشقاقات والبحث الذليل عن سبل إرضاء السلطات.

إن الأرض والحرية كانتا وستظلان أسمى تعبيرين عن الحياة الكريمة، ولهذا كانتا سبب جميع الصراعات منذ فجر التاريخ، وفي سبيلهما كانت الدماء والنزاعات والصلح والتحالفات.. وستبقى الأرض العنصر المادي الأسمى، والتفريط بها تفريط بأقدس المقدسات.. ولهذا نقول جازمين: إن الأرض التي اغتصبت من أصحابها وأعطيت للغير دونما وجه حق لن تصبح حقاً مملوكاً بالتقادم، وقضية إعادته لن تموت بالتقادم، وستعاد الأرض لأصحابها الشرعيين عاجلاً أم آجلاً بحكم منطق الحق والتاريخ.

إن النضال من أجل إزالة الحزام العربي وإعادة المستوطنين إلى مناطقهم الأصلية وتوزيع الأراضي للسكان الأصليين سوف يستمر وسوف يتخذ أشكالاً مختلفة..

وإن هذا النضال يجب أن لا يقتصر على الكرد وحدهم، بل هو واجب كل وطني مخلص وعادل ويحمل بين جنباته قبسات الوعي والضمير، فلابد أن يتساءل المرء: هل من العدل أن تغتصب أرضاً من شخص هو مالكه عبر عشرات، بل مئات السنين وتسلمها لشخص آخر غريب تستقدمه من مسافات وبشكل يخالف كل الشرائع الدينية والقوانين الوضعية والمواثيق الدولية ؟؟!!، ألم يأتِ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان : (لا يجوز تجريد أحد من أملاكه تعسفاً)، وكذلك ما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي نص في مادته /25/ ما يلي:

(يحظر تفسير أي حكم من أحكام هذا العهد بما يفيد إخلاله بحق الشعوب الأصلية في التمتع الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية وفي الاستخدام الحر لها)، وكذلك إعلان الأمم المتحدة حديثاً بشأن حقوق الشعوب الأصلية في مادته /1/ التي نصت على منع أي عمل يهدف إلى نزع ملكية أراضيها أو أقاليمها أو مواردها، هذا من جهة ومن جهة أخرى هل من المنطق والعقل والضمير أن تنتزع من مئات الملاكين وآلاف الفلاحين أرضهم عنوة، وبالكامل، وتقدم – على مبدأ: على عينك يا تاجر – لفلاحين آخرين غرباء عن كامل المنطقة ولغة المنطقة!! هكذا وبدون أي مبرر؟؟!

من يا ترى سيقبل بذلك؟ من يا ترى سيستسلم للأمر "الواقع" مهما طال أو قصر ؟

طبعاً لا أحد. لأن سكوت اليوم أو الأمس لا يعني مطلقاً سكوت الغد.

ومن جانب آخر فإن هذا العمل مرفوض ومدان من منظور أخلاقي واجتماعي وإنساني لأنه جريمة منظمة بحق شعب بريء آمن.

ولهذا فإن إزالة الحزام العربي وعودة الحق لأصحابه الأصليين هو مهمة إنسانية ووطنية. وعلى كل مناضل شريف أينما كان أن يقوم بواجبه تجاه ذلك.

إن التنظيمات السياسية الكردية والتي باتت تتحدث عن الحزام بخجل واستحياء وكأنها استسلمت للأمر الواقع، ولم يعد الحزام إحدى فقرات برامجها الساخنة، بل صارت تنساه أو تتناساه.. عليها أن تعيد حساباتها وتفكر بجدية وتعرف أن أكبر بل أخطر أشكال الاضطهاد كان وما يزال الحزام العربي.

وإنني – وكما جاء في المقدمة – أقترح أن يكون يوم الرابع والعشرين من شهر حزيران من كل عام "يوم الحزام العربي"، حيث أنه وفي مثل هذا اليوم من عام 1974 صدر قرار القيادة القطرية رقم 521 والقاضي بتوزيع الأرض والحاصل الزراعي على المستوطنين. وكانت الخطوة التنفيذية الأولى لتطبيق الحزام العربي. وفي مثل هذا اليوم من كل عام علينا أن لا نكتفي فقط بإصدار بيانات الإدانة والاستنكار، بل لابد من تفعيله على كافة المستويات؛ من توثيق ونشر وندوات وغيرها واستغلال وسائل الإعلام والاتصالات لإيصال كل ذلك إلى كل بقاع العالم فلعل وعسى أن لا تكون صيحة في وادٍ.. ولو بعد حين.

هذا الكتاب

بعد أن صار معروفاً من هو برزان مجيدو (الاسم المستعار لمؤلف هذا الكتاب)، وبخاصة بعد الأشهر التي تلت الذكرى السابعة والثلاثين لكارثة الحزام العربي (أي بعد 2011/6/24)، حيث كانت وتيرة الثورة السورية تتسارع وتعم، والنظام نحو الانهيار الحتمي، أسوة بأنظمة تونس وليبيا ومصر واليمن، في مسار ما سمي بالربيع العربي الذي انطلقت شرارته بفضل الجندي المجهول المعلوم التونسي (مُحَمَّد البوعزيزي)، وبعد أن عرف الجميع بمن فيهم أقربائي ورفاقي المؤلف الحقيقي لكتاب الحزام العربي، سألني الكثيرون أسئلة شتى من أهمها: كيف استطعت إنجاز هذا الكتاب الخطير و المليء بالوثائق، وفي ظرفٍ كان النظام في أوج جبروته ، وكان مستعداً لحرق من يحاول أو يفكر في هكذا عمل ؟ وكيف استطعت أن تنفذ من شباك أربعة أجهزة أمنية متربصة وجيش من العملاء والمخبرين، حتى داخل التنظيمات الكردية وفي أعلى هرمها؟.

للإجابة على ذلك لابد من الاختصار الشديد، لأن سرد التفاصيل يتطلب كتاباً بحد ذاته.

في صيف عام 1987م، جاء صحفي أجنبي "من السويد" حسب ما أذكر إلى الجزيرة، بهدف إعداد بحث عن كرد سوريا بناء على طلب من صحيفته أو مؤسسته وكان مجيئه وتحركه في غاية السرية، فالنظام السوري لا يسمح ولا يقبل بذلك مطلقاً، فكل شيء لديه مباح أو ممكن ماعدا ما يتعلق بالشعب الكردي في سوريا، وبهدف تنفيذ مشروعه التقى بمجموعة الأحزاب الكردية المتواجدة حينها كلاً على حدة، بالإضافة إلى بعض الوجهاء وغيرهم....

وكان من جملة تلك الأحزاب حزب الاتحاد الشعبي الكردي ذو التوجه اليساري وكنت حينها أحد قياديبه، اجتمع الصحافي ومعه مترجمه مع ثلاث من قيادة الحزب وكنت واحداً منهم فعرض أسئلته وتمت الإجابة عليها، وكان يكتب كل الأجوبة، وبعد حوالي الساعة انتهى الاجتماع، وقبل أن يغادر المكان قال المترجم على لسانه: (أنا محتار.. فقلنا له: لماذا؟، فردَّ قائلاً: كيف لا أكون محتاراً وأمامي سبعة أجوبة مختلفة لبعض أسئلتي، فقلنا له: مثل ماذا؟، فقال:

– لقد سألت عن عدد المجردين من الجنسية بموجب الإحصاء الاستثنائي، فكانت

الأجوبة تبين أرقاماً مختلفة 150000- 200000- 100000- أكثر من 150000.....

- سألت عن عدد المستوطنات التي بنيت للعرب الغمر فالأجوبة هي 50 مستوطنة - 30 مستوطنة - 45 مستوطنة – 25 مستوطنة – 37 مستوطنة.....

- سألت عن مساحات الأراضي التي سلبت من الكرد وأعطيت للغمر فالأجوبة كانت: 150000 هـ - 100000 هـ - 200000 هـ - أكثر من 100000 هـ .....

وأسئلة أخرى تتعلق بعدد القرى والسكان وغيرها.....

بعد خروج الصحفي سألت الحزبي المعتمد فقد كان سكرتير الحزب "صلاح بدرالدين" خارج سوريا: أليس عندنا إجابة دقيقة كحزب على مثل هذه الأسئلة، فقال: كيف نعرف عدد المجردين من الجنسية، فهل نحن دولة؟، فقلت له ولكن عدد المستوطنات سهل وممكن وهم هنا منذ أكثر من /14/ عاماً، فردَّ قائلاً: بصراحة لا يوجد عندنا شيء ولا نعرف شيئاً.

في تلك الليلة لم أنم، ورحت أصارع الأشباح، وأنه لابد من عمل شيء.. فرغم الاضطهاد والملاحقة والمراقبة والمخبرين، فإن هناك أمورٌ كثيرة تتعلق بعمق القضية الكردية ومن أول واجبات أي حزب وممكن إنجازه، فلماذا يتم إغفالها...

وبالنتيجة وفي تلك الليلة قررت جازماً حازماً على القيام بدراسة مشروع الحزام العربي من جميع النواحي ووضع كتاب مفصل حول ذلك، ورسمت لنفسي مخططاً للتنفيذ مع الأخذ بأربعة اعتباراتٍ حاسمة:

1- أن أعتمد على نفسي فقط، من دون مشاركةِ أحد.

2- أن استغل مركزي الوظيفي والنقابي وعلاقاتي المميزة مع الكثير من مسؤولي المحافظة العاملين في القطاع الزراعي إلى أقصى درجة.

3- أن يتم عملي بشكل سري مطلق، دون إعلام أو مشاورة أو الاستعانة بأحد حتى أصدق رفاقي بمن فيهم من قيادة الحزب.

4- أن أعمل بهدوء وصمت وبحيث لا يثير أية شبهات، فأي خطأ أو اشتباه سيكون

مصيري السجن و الفصل من الوظيفة، وبالفعل بدأت بذلك مع نهاية 1987م.

كان مخططي أن أركز أولاً على دراسة المشروع في منطقة قامشلو، لمعرفتي الجيدة بكافة تفاصيل المنطقة والمسؤولين، ومن خلال الصداقات و الزيارات الهادفة استطعت جمع معلومات كثيرة ومن مصادر عدة لكي أحصل على المعلومة الدقيقة، وكنت أقوم بتصوير كل الوثائق التي كانت تقع تحت يدي، وكنت لا أتردد في التلصص على أرشيف مكاتب المسؤولين أثناء زياراتي الهادفة لهم، كما لم أكن أتردد في سرقة أي وثيقة تهمني، وبالطبع من دون أية شبهات، وكان لمركزي الوظيفي والنقابي و رئاستي لفرق الطيران الزراعي ووجود سيارة تحت تصرفي، كان لكل ذلك دورٌ كبير في إنجاز ما كنت أريده، علماً أن هناك محطاتٌ كثيرة مضيئة وصعبة واكبت مسيرة هذا الانجاز، سأورد فيما يلي محطتين فقط:

1- في ربيع عام 1989 نظمت وبالتعاون مع رابطة الفلاحين بقامشلو دورة تعليمية توجيهية، لعدد من رؤساء الجمعيات الفلاحية ولمدة أسبوع واحد، وعند وضع أسماء المتدربين وضعت الأكثرية من أسماء رؤساء جمعيات الغمر اللازمين لمشروعي، قبل بدء الدورة أخبروني بضرورة اطلاعي على مكان الدورة في بناية شعبة حزب البعث، وهل هو مناسب أم لا، كانت الغرفة جيدة جداً لكنني سألت أمين الشعبة: ألا توجد غرفة في الطابق العلوي؟ فقال: توجد غرفتان إحداهما مليئة بالأضابير والأوراق ووسخة أما الثانية فمليئة بالعدة والأثاث القديم ولا تصلحان للدورة، لكنه عندما قال: "مليئة بالأضابير" دق جرس فكري، فقلت: لنرَ، فأنا أريد غرفة هادئة بعيدة عن المراجعين...

جاء المستخدم بالمفتاح، وفتح غرفة الأضابير فإذا بها كبيرة ونصفها مشغولة بأضابير قديمة ودفاتر ومجموعات أوراق مربوطة... قلت في نفسي هذا صيدي الثمين، وأخبرتهم بأن الغرفة ملائمة جداً وليُرسلوا المستخدم لينظفها ويضع فيها الكراسي والمقاعد... فقالوا: لك ذلك.

في يوم السبت اللاحق كانت الغرفة جاهزة وكذلك المتدربون وكان عددهم /25/ شخصاً، كنت أعطي دروساً لمدة ساعة ونصف وساعة استراحة، وفي الاستراحات كنت أغلق الباب بحجة دراستي لكتاب، لكنني كنت وعلى عجل أفتش تلك الأوراق والأضابير، بانتهاء الأسبوع كان بين يدي /17/ وثيقة تتعلق بمشروعي تماماً، كلها رسمية ومؤرخة

وممهورة وموقعة، ومعلومات أخرى غيرها نقلتها على دفتري.

2- كانت معلوماتي حول منطقتي ديريك وسري كانييه ضعيفة، كان أمامي طريقان لأخذ المعلومات إما عن طريق مديرية الزراعة واتحاد الفلاحين في الحسكة أو عن رفاقي الحزبيين في المنطقتين، وجربت كليهما لكن الرفاق كانوا يتخوفون جداً من إعطاء المعلومات التي لديهم أو استغلال مراكزهم الوظيفية وتهربوا من إعطاء المعلومات خاصة وأنني كنت معروفاً بحزبيتي وأحياناً بعلنيتي تجاه القضية الكردية في المؤتمرات فخطرت لي فكرة أخرى فالتقيت في عام 1992م برئيس اتحاد المحافظة وكان يعرفني جيداً، بعد الترحاب بلقائي قلت له: أريد أن أؤلف كتاباً حول تطور القطاع التعاوني في المحافظة خلال ربع قرن من 1965 حتى 1990 ، وأن النقابة المركزية في دمشق كلفتني بذلك، وأريد أن تتعاون معي في انجاز هذا العمل، فردَّ بسرعة: أنا جاهز وسأساعدكم حتى في قيمة الطبع، بشرط أن تضع صورتي في الصفحة الأولى من الكتاب وأنا جالس في مكتبي هذا. قلت له: لا هذا لا يجوز الصورة الأولى للرئيس حافظ الأسد والثانية لرئيس الاتحاد العام للفلاحين ونقيب المهندسين الزراعيين ثم نضع صورتك وأنت جالس في هذا المكتب على الصفحة الثالثة، فقام من فوره وقبلني فرحاً وقال: متى الانجاز؟ وماذا تريد مني؟ قلت: الانجاز خلال عام، وأريد منك أن تعطيني الآن كتاباً موجهاً إلى روابط الحسكة وقامشلي ورأس العين والمالكية، تطلب منهم التعاون معي وتسهيل أمري ومدّي بكل ما يلزمني. وفوراً قال: أكتب الكتاب وأنا سأوقعه فكتبت هذا النص:

إلى رابطة الفلاحين في الحسكة – رأس العين – قامشلي- المالكية

نعلمكم أن المهندس الزراعي عبد الصمد داوود من نقابة المهندسين الزراعيين، سيقوم بتأليف كتابٍ حول تطور القطاع التعاوني في محافظة الحسكة خلال ربع قرن من 1965 إلى 1990 يطلب إليكم تسهيل مهمته وإعطائه ما يطلبه منكم من معلوماتٍ حول ذلك.

رئيس اتحاد الفلاحين في محافظة الحسكة

الختم والتوقيع

1992/8/5

وبفضل هذا الكتاب حصلت على ما يلزم وبكل حرية.

استمرت محاولاتي الكثيرة لسد النقص في الكتاب لدى آخرين تم انتقاؤهم وساعدتني الصدف أيضاً في هذا المجال حتى اكتملت المهمة والحمد لله في أواسط عام 2001م .

اخترت من قيادة الحزب /3/ عناصر وأخبرتهم بأنني ألفت كتاباً عن الحزام العربي وبكافة جوانبه وهو جاهز للطبع الآن، فشكلنا لجنة لطباعتها بسرية كاملة وطبع الكتاب ووزع في حزيران عام 2003م، أي بعد حوالي /15/ سنة من العمل.

بعد الطبع والتوزيع بأقل من شهر استدعاني "أمن الدولة" واتهموني بأنني مؤلف الكتاب، وطبعاً أنكرت ذلك، ثم جاءني عناصر من الأمن السياسي والأمن العسكري، وطالت التحقيقات معي مدة 48 يوماً من أواخر تموز وحتى أواسط أيلول عام 2003 من قبل الأجهزة الثلاث حيث تم استجوابي والتحقيق معي /11/ مرة من قبل أمن الدولة، و/7/ مرات من قبل الأمن السياسي، و/4/ من قبل الأمن العسكري، وأحد التحقيقات معي من قبل أمن الدولة استمر لمدة حوالي /6/ ساعات، من الساعة الخامسة مساءً وحتى حوالي الساعة الثانية عشر.

كانت مسودات الكتاب والوثائق وغيرها محفوظة في كيس أسود وموضوعة ضمن كومة رمل على سطح بيت أحد الأقارب، وحينما علموا أن أمن الدولة قد ألقى القبض علي في تلك المرة التي طالت (وكان بيتنا قد أخبر الجميع أن أمن الدولة أخذه ولم يعد منذ خمس ساعات) قام أهل ذلك البيت بإخراج الكيس وأحرقوه، وكانت ذلك بمثابة كارثة لي.

في النهاية جاءني في مركز عملي أحد رجالات أمن الدولة وهو عبدالوهاب القادري (كردي من عامودا) وقال لي: لماذا لا أخلصك من هذه الورطة، قلت له: كيف؟، قال: سأقترح على المعلم أن يأخذ منك تصريحاً خطياً موقعاً من قبلك بأنك لا تعرف "برزان مجيدو" نهائياً وأنه لا علاقة لك بكتاب "الحزام العربي" لا من قريب ولا من بعيد.. وننهي الأمر، قلت له: أنا جاهز، وفي اليوم الثاني جاءني ثلاث عناصر من أمن الدولة بمن فيهم المذكور وأخذوا مني تصريحاً خطياً موقعاً، بعد أيام تكرر نفس العمل مع الأمن العسكري والأمن السياسي.

بعد اندلاع الثورة السورية في 2011/3/15 م، وبعد أن شملت كافة أنحاء سوريا، وبدا انهيار النظام مجرد وقت، وفي الذكرى السابعة والثلاثين لكارثة الحزام العربي أي في

2011/6/24م ، طلب مني إلقاء محاضرات عن الحزام، وفعلاً تم ذلك علناً وفي كافة المدن الكردية وحتى في مدينة ديار بكر في كردستان الشمالية، وأصبح الجميع يعرفون من هو برزان مجيدو الحقيقي.

في صباح يوم 2014/3/3 م، أخبرني أمن الدولة بضرورة رؤيتي في أي مكان أحدده أنا، فحددت لهم المكان عند أحد المقاهي، وما إن وصلت هناك حتى حياني رجل باسمي، قلت له: هل تعرفني ومن أنت؟ فقال: ألا تتذكرني، أنا من أمن الدولة أتيت لعندك في مقر عملك بمركز بحوث هيمو، أكثر من /10/ مرات للتحقيق حول، كتاب الحزام العربي...

المهم أوصلني رسالة شفوية مفادها أنني وقعت عندهم تصريحاً بأنني لست برزان مجيدو، ولا علاقة لي بالكتاب والآن تم إثبات العكس وعلى نطاق واسع، في النهاية قلت له: ماذا تريد؟، فرد قائلاً: أنا لا أريد شيئاً، لكن المعلم يخبرك بأن هذا عمل خطير وعليك أن لا تفكر وتصدق أن يدنا قد قصرت وذهب.

بعد التشاور مع بعض الرفاق توصلنا إلى أن النظام ربما يقوم بعمل سيء ولكن عبر قوى وعناصر موالية له.

في يوم الاثنين 2014/6/30 م، استدعاني أمن الدولة مرة أخرى وأجروا تحقيقاً طويلاً عن عنواني بالتفصيل وتحركاتي وسكناتي وعن العائلة والحزب وغيرها الكثير... وكان المحقق الرئيسي رجلاً جهماً عبوساً ينظر إلي بحقد مع كلمات مبطنة بالتهديد....

بتاريخ الثلاثاء 15 تموز كرّر أمن الدولة معي السيناريو ذاته، وبثلاثة عناصر، ولكن لغة التهديد كانت أقوى...

في يوم 2014/7/18 خرجت من سوريا.

المصادر والمراجع

1- الأرض والإصلاح الزراعي في سوريا (كراس): عبدالهادي عباس، دار اليقظة دمشق.

2- تاريخ الجزيرة (كراس): عبدالحميد درويش.

3- تشرين (جريدة)، العدد (؟) تاريخ 1997/3/29، والعدد 7189 تاريخ 1999/8/24.

4- تقدم سوريا الاقتصادي (كراس): الكسندر حبيب وآخرون، دمشق 1947.

5- الثورة (جريدة) العددان 10659 و10785، تاريخ 1998/8/19، و 1999/1/12.

6- الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر: اسكندر داوود، دمشق 1959.

7- حضارة وادي الفرات (مدن فراتية) القسم السوري، عبدالقادر عياش، إعداد: وليد مشوح، ط 1989

8- حكاية الأرض والفلاح السوري من عام 1958 – 1979، الرأي الآخر (كراس): بوعلي ياسين.

9- الحوار (مجلة)، العددان 16 و 17 في عام 1997.

10- حول انتهاء أعمال الاستيلاء والتوزيع في سوريا (كراس): مُحَمَّد سعيد طالب؛ وزير الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق 1970.

11- دراسة حول محافظة الجزيرة من النواحي السياسية والاجتماعية والقومية (كراس): مُحَمَّد طلب هلال ؛ رئيس الشعبة السياسية بالحسكة،1962.

12- دوريات الحركة الكردية في سوريا (دنكى كرد، اتحاد الشعب، طريق الشعب، التضامن، يكيتي، الديموقراطي، الوحدة، التحالف)؛ أعداد مختلفة من 1963 وحتى 2000.

13- دوريات الحزب الشيوعي السوري (نضال الشعب، في سبيل الأرض والعمل)؛ أعداد مختلفة.

14- سوريا 2000؛ دراسة عامة حول الجمهورية العربية السورية: إصدار مركز المعلومات القومي.

15- محافظة الحسكة (دراسة طبيعية – تاريخية – بشرية – اقتصادية – وآفاق): أحمد شريف ماردیني، نيسان 1986.
16- المستقلة (جريدة)، العدد 73 تاريخ 1995/10/2.
17- ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري، مجلد 4 عبدالله فائز حنا.
18- من التخلف إلى التطور الاشتراكي (كراس): صلاح وزان، دمشق 1967.
19- نشرة المناضل؛ وهي نشرة دورية سياسية ينشرها مكتب الدعاية والإعلام في التوجيه القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي، وهي نشرة داخلية خاصة بالأعضاء؛ أعداد مختلفة.
20- النشرات الإحصائية الرسمية لأعوام 1998 ، 1999 ، 2000 .
21- النور (جريدة) ع 83، 1 كانون الثاني 2003
ع 160، 21 تموز 2004

فهرس

نداء	5
مقدمة الطبعة الثانية	6
محافظة الجزيرة (الحسكة) معلومات عامة	9
محافظة الجزيرة (الحسكة) الوضع الزراعي	19
الشوفينية تتصاعد	29
تنفيذ الحزام العربي	51
المستوطنات	75
المستوطنات في منطقة ديريك (المالكية)	80
المستوطنات في منطقة قامشلو	113
المستوطنات في منطقة سري كانييه (رأس العين)	208
ما بعد الاستيطان	229
الحزام العربي والأدب	255
خاتمة	261
هذا الكتاب	267
المصادر والمراجع	275